

د. رؤف عباس

مشيناها خطى

سيرة ذاتية



د. رعوفا عباس

مشیناها خطی

سیره ذاتیه

الغلاف للمَنان،
محمد أبو طالب

إلى الشباب

عساهم يجدون فيه ما يفيد

والى الذين يسممون أمامهم الآبار

لعلهم يتعظون

استدعاء الماضي

جلس الشيخ في حديقة منزله بعدما انقضى احتفال عائلي صغير بمناسبة وداع خمسة وستين عاماً من عمره، سادته الصخب الذي تشهده مثل هذه المناسبات في الأسرة المصرية، فتشابكت الأحاديث بين بعض الأطراف في تقاطع مع أحاديث أخرى دارت بين بعض الأطراف الأخرى. موضوع واحد اشتركت فيه هذه الأحاديث على اختلاف مداخلها هو ما يذكره المتحدث أو المتحدث من ذكريات عن المحتفى به. والشيخ تارة يشارك في الحديث، ويكتفي بالمتابعة تارة أخرى، مبحراً بفكره في بحر الذكريات، حتى إذا فرغ البيت من المحققين، وعاد السكون يرعى سدوله على المكان، وأوت الزوجة المتفانية التي قطعت مع الشيخ رحلة الأربعين عاماً الأخيرة من عمره، أوت إلى فراشها طلباً للراحة بعد عناء خدمة الضيوف من الأهل. جلس الشيخ في حديقة المنزل الذي سكنه منذ أربع سنوات في مدينة العاشر من رمضان، بعدما تخفف من أعبائه الجامعية، وراح ينشد الهدوء بعيداً عن صخب العاصمة التي لم تعد مكاناً مناسباً للتأمل والإنتاج الفكري، بعدما فقد حي مدينة نصر هدوءه في عصر "الانفتاح" أو "الانفلات"، فازدحم الحي (بالمولات) والمقاهي، وأصبحت شوارعه ساهرة حتى الصباح، ولم يعد هناك أمل في الراحة وسط هذا الصخب، ففضل الشيخ ترك القاهرة إلى مدينة لا تبعد عنها كثيراً، تتيح له ولزوجه أن يعيشها ما بقي لهما من عمر بمعنى عن معاناة الحياة القاهرية.

راح الشيخ في جلسته تلك - يسترجع ما قطعه على طريق الحياة الطويل من خطوات لم تكن تمثل يوماً - خطاً ممتداً على استقامته، أو خطاً صاعداً إلى هدف مرسوم معلوم، بل كانت خطاً فيه من التعاريج والانحناءات أكثر مما فيه من الاستقامة والوضوح. ولم تكن تلك الطريق ممهدة خالية من العثرات إلا نادراً، كما لم يكن بين يديه دليل يحدد خطواته على تلك الطريق، فكان عليه أن يقطعه بما حباه به الله من خصائص جمعت بين العناد والإصرار والصبر، فاقت في حجمها أحاسيس الإحباط والعجز، وخيبة الأمل.

وها هو ذا وهو يتأمل طريقاً قطعها على مر كل تلك السنين، يكاد يلمح آثار أقدامه على تلك الطريق التي اختلفت مواقعها، ولكنها تسجل تجربة الشيخ الذاتية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات، وراء كل أثر منها قصة تروى شهادتها بعيني عابر السبيل تارة. وعيني رفيق الطريق تارة أخرى، وكان بطل القصة تارة ثالثة.

وكثيراً ما كان يروى بعض تلك القصص لأهله، ونويه، وتلاميذه وياقة الصحاب الذين ارتاح إليهم في العقدين الأخيرين.

ولم تكن الرواية مقصودة في ذاتها، ولكنها كانت دائماً تأتي استجابة لتداعي الذكريات بمناسبة ما يدور بينه وبين هؤلاء وأولئك من أحاديث ذات شجون. وكثيراً ما أُلح عليه أولئك الصحاب أن يسجل تلك الحكايات على الورق، لئلا يمحوا من فائدة لمن يقرأها من أبناء الجيل الذي لم يعيش تلك الحياة التي عاشها صديقهم الشيخ، ولم يعرف تجربة ارتياد الطريق الذي ارتادها صاحبهم الذي ينتمى إلى جيل مخضرم فتحت عيونهم على الدنيا في عهد الملك فاروق، واكتمل وعيه بهوم الوطن وهو -بعد- لم يبلغ الحلم، وشهد مولد ثورة يوليو ١٩٥٢، وعاصر صعودها، وانتصاراتها، وكبواتها وإخفاقاتها، وقدر له أن يمتد به العمر ليشهد أقول نجمها، وتصفية المشروع القومي العربي، وعودة الوطن العربي مرتعاً لأخطر أشكال الهيمنة والاستعمار.

تجربة غنية يمرها وحلوها رسمتها آثار أقدام صاحبهم الشيخ على طريق الحياة الممتدة المتعرجة، المليئة بالانحناءات ونقاط الصعود والهبوط، فكثرت مطالبتهم له بتدوينها، بل تبرع أحدهم: إيمان يحيى أستاذ الطب، المفكر عاشق التاريخ أن يلتصق فضلاً من وقته يجلس فيه إلى صديقه الشيخ، يستمع إلى حكاياته ويدونها بنفسه. وشارك في تحريضه على الكتابة صديقه الكاتب الكبير عبد العال الباقوري، وصديق عزيز آخر هو المثقف المناضل الوطني أحمد غزلان. لقد أفرط الصحاب في حسن الظن بصاحبهم، وربما بالغوا -إلى حد ما- في الاعتقاد بقيمة ما تركه الرجل من آثار أقدام على طريق الحياة.

طاف ذلك كله بذهن الشيخ وهو يسترجع آثار خطواته على طريق الحياة، وراح يستعيد مبررات إحجامه عن تدوين خلاصة تجربته معها: فلم يكن الرجل من ذوي السلطان، ولم يتصل بأهله يوماً ما من قريب أو بعيد، ولم يكن في موقع ما في أي حزب سياسي بما في ذلك التنظيم السياسي في عصر الثورة، والأحزاب التي خرجت من عبائه، أو قامت على أطرافه، ولم يكن عضواً بأي من التنظيمات السياسية التي تعدها السلطة "خارجة عن إطار الشرعية"، بل كان الرجل مستقلاً، وإن كان يحكم انتمائه الفكري أقرب إلى يسار الحركة السياسية، مؤمناً إيماناً لا يتزعزع بالقومية العربية. ولكن شتان بين من كان له دور فعال في الحركة السياسية، ومن عاش على هامشها لا تتجاوز مشاركته فيها حدود ما كان متاحاً لغيره من المواطنين ممن ينتمون إلى "الأغلبية الصامتة".

ولكن الصحاب لم يقنعوا بذلك المبررات، وكثيراً ما أكدوا أن تجربته تروى قصه

التحول الاجتماعي في مصر في نصف القرن الماضي-على أقل تقدير-كما تلقى
أضواء كاشفة على بدايات تجربة القطاع العام، والجامعة، والعمل الأهلي. وهي
النقاط الذي عبرت بها طريق حياته، وتركت أقدامه آثارها عليها. وأن ما عاناه من
تجارب عند تلك المنعطقات لا يخلو من فائدة للجيل الجديد ممن يعينهم أمر التحولات
التي شهدتها مصر على يد ثورة يوليو، والحياة الجامعية بإيجابياتها وسلبياتها،
ومصاعب العمل الأهلي في مصر ومعوقاته. ورأى الصحاب في تلك التجارب ما قد
ينفع من ينشدون الخير لهذا الوطن، ومن يعينهم أمر النهوض به. وخاصة أن
صديقهم الشيخ يروي حكاياته لهم بشيء من التفصيل جعلهم يرون فيه "حكاة"
متميزاً، يستطيع أن ينقل المستمع-ومن ثم القارئ-إلى جو الزمن الذي تدور حوله
حكايته، فلماذا يظن الرجل على أبناء أجيال لم يدركوا ما أدركه من ظروف وتجارب
بالوقوف على رؤيته للحياة المصرية في زمانه؟.

استعرض الشيخ ذلك كله في تلك الأمسية القريفة من شهر أغسطس الخامس
والستين من حياته، واستقر رأيه على أن يحدد علي الورق آثار أقدامه على طريق
الحياة، تلبية لرجاء أصنقائه واقتناعاً برأيهم، وأداءً لواجب نحو أجيال غاب وعيها
بتاريخ وطنها، وتطور مجتمعتها، لظروف لم يكن لهم يد في صنعها. ولتكن قصة
حياته واجبا يلتزم به أمام الشباب. عندئذ أحس الشيخ بالراحة، وأوى إلى فراشه،
وقد عقد العزم على أن يروي حكايته، حكاية مواطن كان نتاجاً لتحولات مصر في
النصف الثاني من القرن العشرين، وحاول-ما وسعه الجهد-أن يكون نافعاً لوطنه
وأمتة. حكاية مصري عاش أحداث وطنه العربي: آمالها وآلامها. ولم يكن مجرد
"مراقب" لثورة يوليو، بل كان من صنائعها، وواحداً من جماهيرها.

وهو إذ يروي حكايته لا يتقيد إلا بما رآه، وسمعه، وعاشه، وكان شاهد عيان له، دون
مبالغة في الوصف، أو تزيين، أو تزييف، التزاماً منه بأمانة الكلمة مهما كانت
دلالتها، ومهما كان وقعها.

على شط القناة

ولد صاحبنا في الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٢٩ في أحد مساكن عمال السكة الحديد ببورسعيد، وتقع بالقرب من كوبري الرسوة الذي يعبر عنده الخط الحديدي ترعة الإسماعيلية عند طرفها الشمالي في الطريق إلى مدخل محطة بور سعيد، وإلى الشرق من تلك المساكن يقع معسكر القوات البريطانية ببورسعيد، وتفصل بينه وبين مساكن عمال السكة الحديد مساحة واسعة طولها يزيد عن الكيلو متر وعرضها نحو النصف من ذلك، كانت تستخدم ساحة للتدريب على بعض الحركات العسكرية، ولممارسة الرياضة لجنود الاحتلال البريطاني.

كان هذا الوجود البريطاني في منطقة القناة، فيما عرف "بقاعدة قناة السويس"، هو كل ما استطاع الساسة المصريون تحقيقه بعد مفاوضات مضنية دارت حلقاتها المتتابة مع الإنجليز منذ حصلت مصر على استقلال اسمي في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذي اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأبقى أمور الدفاع، والمواصلات، والأجانب والأقليات، والسودان لتكون موضوع مفاوضات تدور بين (الحكومة المصرية) وحكومة (صاحب الجلالة البريطانية) للتوصل إلى تسوية بشأنها. وانتهى المطاف إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي عقدت (تحالفاً) بين البلدين، أصبحت مصر بموجبها ملزمة بالدفاع عن بريطانيا ومساعدتها ضد أعدائها في حالة وقوع حرب، وتعهدت بريطانيا بأن تفعل مثل ذلك مع مصر، وأتفق على أن يتركز الوجود البريطاني في منطقة القناة بعد وفاة مصر بالتزاماتها لتيسير سبيل تركيز الإنجليز بالقناة، وهي إنشاء معسكرات على حسابها وفق متطلبات القوات البريطانية لتنتقل القوات البريطانية إليها، وإنشاء شبكة طرق تربط قناة السويس بمصر لتسهيل حركة القوات البريطانية في حالات الطوارئ. وقد ظل الوجود البريطاني العسكري في طول البلاد وعرضها حتى نهاية الحرب فتم تركيزهم في منطقة قناة السويس بعد العام ١٩٤٦.

وشاء القدر أن يولد صاحبنا في هذا الموقع بالذات في ظروف أزمة دولية أشعلت نار الحرب العالمية الثانية. وعندما أصبح شاباً كان يتندر بهذا التوافق الغريب بين مولده وقيام الحرب العالمية الثانية، ومولد والده في أغسطس ١٩١٤ وقيام الحرب العالمية الأولى، وكثيراً ما كان يبدي إشفافاً على العالم من أن يتسبب زواجه وإنجابها في وقوع الحرب العالمية الثالثة، وعندما رزق بولده الوحيد في ٢٤ من أكتوبر

١٩٦٦ ظل يعرب في سخرية عن قلقه على مصير العالم، ولم تمض نحو سبعة شهور حتى وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧، ولا يعني ذلك أن عائلته كانت حقاً نذير شؤم على العالم ومصر. فلا علاقة بين مولد طفل برئ ووقوع حادث جلل بهذا الحجم المفرع، ولكنه يعبر عن حالة نفسية مزاجية تلخص معاناة السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمره.

فقد ولد صاحبنا لأسرة فقيرة شأنها شأن السواد الأعظم من المصريين عندئذ. كان والده عاملاً بالسكة الحديد يشغل أدنى درجات السلم الوظيفي الخاص بالعمال في وقت كان فيه العاملون بالسكة الحديد ينقسمون إلى شريحة ضئيلة العدد من الموظفين، وقاعدة عريضة من العمال. وكان جده لأبيه عاملاً أيضاً بالسكة الحديد، نرح من قريته بجرجا من صعيد مصر إلى القاهرة حوالي عام ١٩١٠ في ظروف ظلت مجهولة، قيل أن أخيه الأكبر استولى على نصيبه من ميراث والده، فغضب وترك القرية والأسرة طلباً للرزق في وقت كانت ظروف العمل فيه متباعدة أمام من يعرف القراءة والكتابة في السكة الحديد. وكان الرجل قد تعلم القراءة والكتابة وأتم حفظ القرآن في كتاب القرية، فاستطاع أن يلتحق بالعمل في السكة الحديد، ثم تزوج من قاهرة تنحدر عائلتها من المنيا، وكانت نتيجة هذه الزيجة مولد والد صاحبنا عام ١٩١٤ وشقيقة له عام ١٩١٦، ثم وضع الجد نهاية لهذا الزواج عندما طلق الجدة، وترك القاهرة، كما ترك قريته من قبل، ونقل إلى بور سعيد وتزوج مرة أخرى، وترك ولده مع طليقته بالقاهرة التي تزوجت بدورها، فعانى الصبي (والد صاحبنا) ما يعانيه من كان مثله من الأطفال الذين يعيشون مثل تلك الظروف، فاضطر إلى ترك الكتاب والنزول إلى سوق العمل ليعول نفسه، وانتقل للعيش مع والده ببورسعيد عندما بلغ السادسة عشر من عمره، فعانى من سوء معاملة زوجة الأب بأكثر مما عاناه من زوج الأم، حتى استطاع والده أن يلحقه بالعمل ضمن فئة العمال المؤقتين حوالي عام ١٩٢٢، ولم يتم تثبيتته في العمل إلا عام ١٩٢٦ الذي كان نقطة تحول في حياته، كما كان نقطة تحول في حياة مصر كلها.

فقد تزوج في ذلك العام من أم صاحبنا، فتاة بورسعيدية من أصول دمياطية، يعمل والدها "بامبوتي" وهي مهنة معروفة في بور سعيد، يشتغل صاحبها ببيع التذكارات الشرقية (من منتجات خان الخليلي) على ظهر قارب يسير بجوار السفن عند دخولها القناة، ويبيع بضاعته للركاب والبحارة بكل العملات المعروفة، ويتفاهم معهم بعدة لغات. نموذج مصري تقليدي لزوجات الفقراء ممن يعملون بوظيفة حكومية دائمة، فيسعون للزواج من شريحة اجتماعية أحسن حالاً، وإن كانت تقع ضمن طبقه الفقراء. وأتاح الزواج لوالد صاحبنا حق الحصول على مسكن من مساكن العمال

وهي مساكن ذات نمط واحد يتكون كل منها من غرفتين وصالة، ومرحاض، لا يدفع العامل إيجاراً لها، ويرتبط بقاءه فيها باستمراره في العمل. وجاء مولد صاحبنا في واحد من تلك البيوت، واقتضت ظروف الحرب التوسع في خدمة السكة الحديد للمجهود الحربي للطفاء في قناة السويس، فنقل والد صاحبنا للعمل في محطة العجروود بين الإسماعيلية والسويس، وظل هناك مع أسرته الصغيرة حتى عام ١٩٤٢ عندما نُقل إلى القاهرة فلم تستطع الأسرة الحياة فيها بالراتب الضئيل الذي يتقاضاه الأب، الذي حُرم من السكن المجاني شأنه في ذلك شأن من يعملون بالقاهرة، فسارع بطلب النقل إلى الريف، فكان من نصيب العمل بمحطة أوسيم بمحافظة الجيزة عام ١٩٤٤ على خط المناشي (مديرية التحرير فيما بعد). وظلت الأسرة هناك حتى عام ١٩٥١ عندما رُقي الأب إلى وظيفة "ملاحظ بلوك" ونُقل إلى طوخ-قليوبية. ومع هذه التنقلات تأثرت أحوال صاحبنا تأثراً شديداً. فمُنذ أواخر عام ١٩٤٢ عاش بالقاهرة مع جنته لأبيه. كان الأب يحس بالذنب تجاهها لتركه لها (رغم ما عاناه من زوجها) وخاصة أن طلاقها من زوجها الثاني جعلها في حاجة إلى رعاية ولدها الوحيد لها، فقد كانت تكسب عيشها من الاشتغال بالخياطة لجيرانها من سكان المنطقة الشعبية التي كانت تقطنها بشبرا.

رفضت الجدة أن تترك القاهرة وتعيش مع أسرة ابنها، فقد كانت تكره زوجته (أم صاحبنا) لأنها كانت من اختيار طليقها (والده)، فخصص لها نجلها ربع دخله المحدود، وأصررت على أن تحتفظ بصاحبنا (الطفل) معها ليلتحق بكتاب مشهور بشبرا بأرض البدراوى الذى تقع مقابل مدرسة التوفيقية على شارع شبرا. وكانت فاتحة الإقامة مع الجدة، سقوط صاحبنا (الطفل) من الطابق الثانى من فوق درج البيت (الذى كان بلا سياج) ليهوى على رأسه فى صحن البيت. وظل صوت ارتطام رأسه بالأرض يدوى فى أذنيه عدة سنوات، وظل لمدة سنتين (بعد الحادث) يهب من نومه مذعوراً يبيكى لساعات. ويذكر أن الجدة وجيرانها ترددوا به على عدد من المشايخ، كان آخرهم بمشتهر، صنع له "حجاباً" ظل معلقاً فى رقبته نحو العامين، ولم يعد يستيقظ بعدها فى منتصف الليل مذعوراً. وذات يوم دفعه الفضول لمعرفة ما يحتويه الحجاب، فمزق غلافه من القماش ليجد بداخل الكيس ورقة مطوية عدة طيات فيها حروف متفرقة، ورسم كهية الطير وسيف غطى نصله بالكتابة، فمزق الورقة، وادعى لجذته أن الحجاب سقط منه دون أن يدرى.

ولم يكن الاستيقاظ فى منتصف الليل فى حالة هلع وذعر شديد هو كل ما ترتب على الحادث المروع من نتائج، فقد أصيب صاحبنا بكسر فى الفك الأيسر لم ينتبه إليه أحد إلا بعد نحو خمس سنوات من الحادث. ترتب عليه عدم استطاعته فتح

فمه باتساع يزيد عن نحو واحد ونصف سنتيمتر. وأورثته هذه العاهة (التي لازمته حتى اليوم وستصحبه إلى قبره) متاعب نفسية شديدة في فترة المراهقة على وجه التحديد. فكان لا يتناول طعاماً أمام غرباء عنه حتى لا يثير فضولهم السؤال عن سبب تناوله الطعام بطريقة غريبة عن المألوف. بل جعلته هذه العاهة يحرم على أن يكون آخر من يدخل مطعم المدرسة الابتدائية، ويتكأ في تناول وجبته حتى ينصرف من حوله على المائدة، عندئذ يسرع بالتهام الطعام. وأورثته تلك العاهة، وحياته بعيداً عن أسرته وأخوته الذين كان يزورهم يوم الخميس بعد انتهاء اليوم الدراسي، ويعود من عندهم مساء الجمعة، أورثته الميل إلى الانطواء، وحذر شديد في الاختلاط مع أقرانه، وحرص شديد في اختيار من يتخذة صديقاً. وصاحبه الكثير من أعراض هذه الحالة النفسية حتى التحاقه بالجامعة، فبدأ يتخلص -تدرجياً- منها، فلم يبق منها إلا الحرص الشديد في انتقاء الأصدقاء.

عزبة هرميس

كانت الجدة تقيم بعزبة هرميس، التي كانت تقع في نهاية شارع الرافعي، الذي يعد امتداداً لشارع الجيوشي، المتفرع من شارع الترة البولاقية بشبرا. ولم تكن عزبة هرميس التي وقعت عند سور مدخل الخط الحديدي إلى محطة مصر منطقة زراعية بل كانت منطقة سكنية خاضعة للتنظيم من حيث التخطيط إلى شارع رئيسي تتفرع منه حواري وتتفرع منها دروب. وكان ارتفاع المباني فيها لا يتجاوز الثلاثة طوابق، تشترك معظمها في خلوها من المياه والصرف الصحي، فكانت هناك "حنفية عمومي" ضخمة أشبه ما تكون بصنبور الإطفاء (الآن بجوارها "كشك" يجلس فيه العامل الذي يقوم بتحصيل مليم واحد على كل قرية ماء أو أربع صفائح مياه. وكان يتولى خدمة المنطقة سقاءن، لعلهما كانا كل ما بقي من حرفة قديمة في تلك المنطقة. أما من لم يكن باستطاعتهم استئجار السقا، فكان عليهم أن يدبروا أمر الحصول على الماء بأنفسهم. وكان السقا يتقاضى من الجدة خمسة قروش شهرياً. وكان لكل بيت خزان خاص تحت الأرض يتجمع فيه الصرف حتى إذا امتلأ استأجر السكان عربة كسح لنقل محتويات الخزان لقاء أجر بسيط. أما الكهرياء فظلت اختراعاً مجهولاً لا يعرفه سكان العزبة، فكانت البيوت تثار بلمبات "الجاز". فإذا كان هناك عرس أو منام أضاعت "الكليات" الشارع الرئيسي حيث ينصب السرادق عادة.

كان ملاك البيوت التي يتكون منها هذا المربع السكني من أصحاب الحرف الذين حوّلوا مدخراتهم البسيطة إلى عقارات متواضعة، تؤجر بالفرقة الواحدة أو الفرقتين المتجاورتين المتصلتان ببعضهما البعض. أما الصالة التي تقع عليها تلك الغرف، فكانت مشاعاً للسكان، وكذلك المرحاض الذي يقع في كل طابق من طوابق المبنى. أما الحمام فاختراع مجهول عند سكان الحي البائس، فالجميع يستحمون في "الطشت" داخل غرفهم. وكان سكان تلك البيوت شركاء لملأها في السكن والفقر، فلم يكن الملاك أفضل حالاً من مستأجريهم، منهم من كان يشتغل بأحد المصانع أو يورش الصيانة التابعة للجيش البريطاني، واستطاع أن يبني بيتاً يأويه وأهله، يؤجر بعض غرفه لطلاب السكن ليزيد من دخله. وعندما فقد أولئك أعمالهم بعد الحرب بسبب البطالة الناجمة عن إغلاق بعض المصانع التي ازدهرت زمن الحرب، وتسريع عمال ورش صيانة الجيش البريطاني، لم يعد لأولئك التصماء مصدراً للرزق سوى ما يحصلونه من إيجار ممن يمرون بنفس الظروف.

ولازال صاحبنا يذكر حوادث المشاجرات التي كانت تقع بين الملاك والمستأجرين، والتي يختلط فيها السبب بالعتاب، والتهديد بالطرد من السكن بالتذرع بالصبر انتظاراً لما يأتى به الغد، ولكن ذلك الغد لم يحمل معه الكثير من الأمل. فيضطر المستأجر إلى الاستدانة ليسد للمالك جانباً من الإيجار، ليقينه أن تلك القروش المحدودة ضرورية لسد رمق عائلة المالك في تلك الأزمة الخائفة.

وكانت الحياة في تلك البيوت تقيم نوعاً من الروابط الاجتماعية بين سكان البيت الواحد، بل وسكان الحارة والحي، فهم يعرفون تفاصيل حياة بعضهم البعض، تنقل النسوة الأخبار من بيت لبيت، كما ينقلها حلاق الحي الأسطى عيد العظيم الذي انحدر من أصل يمني، وافتتح دكاناً على طرف العزبة، ولعب دور وكالة أبناء المنطقة فهو يجمع المعلومات عن تشاجر مع جيرانه، ويعرف لماذا غضبت زوجة فلان وعادت لأهلها، ومن تعطل عن العمل، ومن بات في الحبس بتهمة "التشرد"، إضافة إلى من خطبت ومن عقد قرانها، ومن مرض، ومن تخرج من الحي ليلاً تحت أستار الظلام فلا تعود إلا فجراً، إلى غير ذلك من أخبار لم يكتف بجمعها من زبائنه، بل كان يستوقف المارة أمام محله ليستفسر منهم عن بعض التفاصيل التي غابت عنه.

وكان سكان عزبة هرميس في معظمهم من أهل الريف الذين نزحوا إلى القاهرة طلباً للرزق، وفراراً من الفقر إلى البؤس والشقاء. جاء معظمهم من قرى المنيا، ولابد أن يكون هناك من لعب دور الريادة في اختيار المكان للسكنى، واجتذب وجوده بها أبناء جلعته وقريته، فتجمع المنياويون في هذا المكان. ولعل أصول جدة صاحبنا المنياوية كانت وراء اختيارها الإقامة هناك حتى وفاتها عام ١٩٦٣.

وكان سكان العزبة موزعين توزيعاً متساوياً بين الإسلام والمسيحية في بعض البيوت، بينما كان المسلمون أقلية في البعض الآخر من تلك البيوت. ولعل تجمع الأقباط المنياويين الفقراء في هذا المكان يعود إلى قرية من كنيسة ماري جرجس التي تقع في نهاية شارع الجيوشي. وكان فناء الكنيسة مرتعاً لأطفال العزبة من المسلمين والأقباط، فيذكر صاحبنا تلك الأيام التي شارك فيها أترابه اللعب في فناء الكنيسة، وتناول معهم لقمة القريان من يد "أبونا" القمص. ويذكر "عمته" أم جرجس، جارة جدته التي كانت تتأديها "يا أمي"، وكانت تخاطب والد صاحبنا عند زيارته لأمه "يا أخويا"، وظل صاحبنا حتى بلغ الثامنة من عمره، يعتقد أن "عمته" أم جرجس شقيقة لوالده وابنة لجده، وخاصة أن أبي جرجس كان ينادى الجدة "يا حماتي"، وعندما كان يحدث سوء تفاهم بين أبناء جرجس كانت الجدة تعنف الزوج، فيسترضيها ويقبل رأسها.

لذلك كانت عزبة هرميس "مصر الصغرى"، عاش سكانها معاً وكانهم أسرة

واحدة ياكلون معاً من طبق واحد، فرغم فقرهم الشديد كانوا يتبادلون أطباق الطعام والحلوى. ولم تكن أيام صيام الأقباط العديدة عائقاً أمام استمرار هذه العادة، بل كان الجميع مسلمين وأقباط صائمون معظم العام بالمفهوم القبطي للصيام، لا تعرف "طباليهم" اللحوم إلا في المواسم والأعياد. وكانت النسوة المسلمات والقبطيات يتبادلن إرضاع أطفال بعضهن البعض، بل ورعاية أطفال بعضهن البعض إذا اضطرت إحدى الأمهات إلى السفر إلى قريتها فجأة لأمر طارئ. والجميع لا يفوته واجب عيادة المرضى، وتقديم التهاني في الأفراح، والتعازي في الأتراح.

ثلاثة بيوت فقط عاشت بمنأى عن هذا المجتمع الخاص لسكان عزبة هرميس، وقعت تلك البيوت على أطراف العزبة بشارع الرافعي أهداها بيت الشيخ الرافعي القاضي الشرعي الذي سُمي الشارع باسمه، وكان بيته من طابقين خصص لسكنى عائلته وأبنائه، لا يعرف سكان الحي عنهم شيئاً، فهم يعيشون بمعزل تماماً عن أهل تلك الجيرة الفقيرة. وأقام الشيخ الرافعي بجوار منزله زاوية كانت مقصد سكان الحي لأداء الصلاة، وكان صاحبنا يحرص على أداء الصلوات بتلك الزاوية، والاستماع إلى دروس الشيخ الرافعي بعد صلاة العصر في رمضان حتى يرفع أذان المغرب، فيفطر على تمر يوزعه الشيخ على المصلين، ويؤدي صلاة المغرب ثم يعود إلى البيت لتناول طعام الإفطار.

أما البيت الثاني فكان بيت أبو خالد الشامي ويجاور بيت الشيخ الرافعي، ويعلو عنه طابقاً واحداً، صاحبه بقال فلسطيني نزع إلى مصر في الثلاثينيات، وشيد البيت له ولأبنائه، وكان له محل واسع نسبياً أسفل البيت يبيع البقالة لسكان المنطقة بما في ذلك سكان عزبة هرميس، يضع على باب المحل عبارة "الشيك ممنوع والزعل مرفوع والبرق على الله". وكانت هذه الأسرة تعيش بمعزل تماماً عن أهل تلك الجيرة، فلا يعرف أحد شيئاً عنهم، حتى الأسطى عبد العظيم اليمنى الحلاق رغم مهارته الفائقة في إصطياد المعلومات، كل ما استطاع التوصل إليه من أخبار. أن أبى خالد الشامي افتتح محلاً أكبر بشارع الترة البولاقية.

أما البيت الثالث فكان من طابق واحد، ويقع قبالة بيت الشامي، هو بيت المعلم محمد عمر، فنان الزواج المعشوق الذي ورث المهنة عن جده الرابع، وتعلمها منذ نعومة أظفاره، وصيقلتها الموهبة عنده. كان بيته الوحيد الذي تظل سطحه سقيفة من اللبلاب، حولها الرجل إلى "آتيليه" خاص يعد فيه نماذج مصغرة لنوافذ وأبواب وقباب المساجد والكنائس والقصور التي أسندت إليه عمارتها. وكان صاحبنا يرتاد بيت المعلم محمد عمر صحبة جدته التي كانت صديقة الست دوات زوجة المعلم، ولم يبرق الزوجان أطفالاً فبنى المعلم ابنتى شقيقة زوجته التي قرملت في "عز شبابها"،

ثم تزوجت، وتركت البيتين لأختها. كانت أكبرهما "رشيدة" التي تكبر صاحبنا بعامين، أما الصغرى فكانت "خديجة". وكانتا تتأبيان المعلم "أبى" وخالتهما دولت "أمى" وأمهما الأصلية "خالتي".

واشتركت تلك البيوت الثلاثة في حسن العمارة، والانتماء إلى العصر، فكانت مزودة بالماء والكهرباء والصرف الصحي لوقوعها عند آخر نقطة وصلتها تلك الخدمات بشوارع الرافعى. ورغم دخول عزية هرميس نطاق "التنظيم" الحضرى إلا أن فقر ملاك مساكنها جعلهم يعجزون عن توفير المال اللازم لد تلك الخدمات إلى بيوتهم، فظلت النظرة إلى البيوت الثلاثة أشبه ما تكون بالنظرة إلى التخوم التي تفصل العزية عن مجالها الحضرى.

كان لهذه البيئة الشعبية الفقيرة البائسة، أبلغ الأثر في تكوين صاحبنا فقد عاش بعزية هرميس حتى عام ١٩٥٤ عندما قرر والده أن ينقله من مدرسة شبرا الثانوية إلى مدرسة طوخ الثانوية بسبب رسوبه في الفرقة الأولى، وعاد إليها عام ١٩٥٧-١٩٥٨ عندما التحق بالجامعة، وشهد ثلاثة أرباع العزية يخفى من الوجود ليفسح الطريق لشق طريق أحمد حلمى الجاور للسكة الحديد. كان ذلك عام ١٩٦١ عندما نزلت ملكية تلك البيوت الفقيرة وبدأت معاول الهدم تسويها بالأرض، من بينها البيت الذى أورثه عافة مستديمة عندما سقط من الطابق الثانى، والبيت الذى انتقلت إليه الجدة (بعد الحادث)، وبيت ثالث انتقلت إليه الجدة بعدما رغب صاحبه فى الحصول على غرفتها لسكنى ولده المتزوج حديثاً. هذه البيوت الثلاثة الذى طويت تحت (أسفلت) طريق أحمد حلمى شهدت طفولة وصبا صاحبنا.

كان الكتاب هو التعليم الذى حصله جده وأباه، فقد حلم الجد والأب بالدراسة فى الأزهر، والحصول على "العالمية". فالأزهر كان المؤسسة التعليمية المتاحة للفقراء الذين تقعدهم رسوم الدراسة بالمدارس (التي لم تتوفر إلا للطبقة الوسطى) عن الالتحاق بالمدارس. وإذا كانت ظروف الجد والأب العائلية قد حالت دون تحقيق أى منهما أماله فى التعليم، فقد علق الأب أمله على صاحبنا ليحقق أمله فى أن يصبح والدأ لعالم من علماء الأزهر.

التحق الطفل ابن الرابعة بكتاب يحمل اسم "مدرسة الفتوح الجديدة الأولية" يقع فى شقة بالدور الأرضى بلأرض البدرأوى التى تقع فى ظهير شارع شيكولاتى المتفرع من شارع شبرا أمام مدرسة التوفيقية الثانوية (وقد أصبح اسم الشارع مستشفى كتنشتر، ثم "المستشفى" بعد الثورة)، وكانت الشقة مكونة من حجرتين وصالة، تقيم صاحبة المدرسة (أم جلال) بإحدى الغرف، وهى أرملة صاحب الكتاب، تولت إدارته بعد رحيل زوجها، واستعانت باثنين من الفقهاء من قراء القرآن الذين حصلوا تعليماً

دينياً محدوداً لا يرقى إلى مستوى الأزهري، كان أحدهما الشيخ محمد أبو السعود نصف كفيف أو نصف مبصر، والآخر الشيخ محمد حسان. كانت مهمة الأخير تعليم الصبية القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. وكانت مهمة الأول تحفيظ القرآن، أما أم جلال فكانت تتولى تعليم الأبجدية للتلاميذ الجدد، رغم أميتها، فلم تكن تعرف سوى الأبجدية.

ويذكر صاحبنا يومه الأول بالكتاب، عندما سأله الشيخ عن اسمه، فقال: "رؤوف" ففرع الشيخ واستعاذ بالله، وأمره أن يفتح يده ليضربه بقطعة من جريد النخل، ثم قال له: "الرؤوف هو الله... أما اسمك فعبد الرؤوف... اسمك إيه" فرد الطفل بصوت خنقه البكاء: "عبد الرؤوف" كانت البداية منفرة، جعلت الطفل يكره الكتاب.

لم يجد صعوبة في تعلم القراءة والكتابة وقواعد الإملاء والحساب في السنوات الثلاث التي قضاها بالكتاب، ولكنه وجد صعوبة بالغة في حفظ أي الذكر الحكيم. كان التلاميذ يجلسون أمام الشيخ يرددون وراءه الآيات التي عليهم حفظها ويتم "التسميع" في اليوم التالي، الشيخ يجلس أمام التلاميذ وقد افترش الجميع الحصير، وفي يد الشيخ عصاه التي قُبت من جريد النخل تهوى كيفما اتفق على التلميذ الذي يخطئ في "تسميع" الآيات، وقد تهوى العصا على رأسه أو كتفه، فإذا كرر الخطأ تم مده؛ فيجلس على "دكة" خاصة لذلك مُسنداً ظهره إلى الحائط ماداً رجليه على الدكة، ويجلس تلميذ آخر أكبر سنأ وأثقل وزناً على ركبتَي المعاقب ويكتف يده، وينهال الشيخ على القيمين بجريدته حتى يذميهما.

مر صاحبنا بهذه التجربة المريعة أربع مرات، كانت اثنتان منهما عقاباً له لخلطه بين الآيات، أما الأخريان، فكان عقابهما أشد، لأنه تجراً وقال للشيخ انه لا يستطيع الحفظ إلا إذا فهم معنى ما يحفظ، فعد الشيخ ذلك "جدالاً في كلام الله" وسام الطفل سوء العذاب. وكانت النتيجة مرور ثلاث سنوات لم يستطع خلالها سوى حفظ "العشر الأخير" من القرآن الكريم.

ولم يقتصر الأمر على ما لقيه الطفل من عذاب على يد الشيخ، بل كان والده يقرعه كل أسبوع عندما يراه لا يحقق التقدم المأمول في الطريق إلى حفظ القرآن واستظهاره تمهيداً لدخوله الأزهري، وكانت جدته تروى لجيرانها قصة "خيبة الأمل" التي راکبة جمل، فأحس الطفل بالكراهية للشيخ ولأهله، بل ولنفسه، وزاده ذلك إحساساً بالاعتزاب وميلاً إلى الانطواء والانسواء بعيداً عن أقرانه.

كان للأب زميل في العمل وصديق يدعى محمد أبو زيد رجلاً طيباً لم يُزق أبناء، وكان فتناً مرهف الحس يجيد العزف على العود. وعندما ضاق الأب ذرعاً

بخيبة الأمل في ولده، عبر لصديقه عن رغبته في أن يدفع بواده إلى إحدى الورش عساه يتعلم "صنعة تنفعه" طالما كان لا يصلح للتعليم. فها! ذلك الأمر صديقه محمد أبو زيد وطلب منه أن يتدرع بالصبر ويعطيه فرصة لسماع وجهة نظر الطفل، فقبل الأب على مضض.

جلس محمد أبو زيد، وإلى جانبه زوجته نعيمة، وأمامهما صاحبنا الذي رفض تناول الكعك الذي قدماء له رغم سيل اللعاب الذي يبتلعه بين الحين والآخر، فقد تحكمت فيه عقدة عدم تناول الطعام في حضور الآخرين، وتدنن عمه أبو زيد على العود قليلاً ثم سأل الطفل عن الأسباب التي جعلت شيخ الكتاب يجأر منه بالشكوى، ولماذا لم يحقق تقدماً في حفظ القرآن، فأجابه بأنه يريد أن يفهم معنى ما يحفظه، وأن يحس بأنه يعامل معاملة البشر وليس معاملة الحمير، فيضرب كلما طالب الشيخ بشرح معنى الآيات.

نصح محمد أبو زيد والد صاحبنا بأن يصرف النظر عن حكاية الأزهر، وأن يعطى ولده فرصة أخيرة قبل أن يزج به إلى إحدى الورش، فيتيح له فرصة التقدم لامتحان القبول بإحدى المدارس الابتدائية، فإذا نجح في الامتحان، شق طريقه في التعليم العام، وإذا لم يوفق كان من حق الوالد أن يحدد مسار مستقبله كيفما شاء. قبل الوالد النصيحة، وقدم أوراق ابنه لمدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية التي تقع بشوارع زنازيري أمام المحكمة الشرعية بأول شارع شبرا. وجاء اختياره لهذه المدرسة، وليس مدرسة شبرا الابتدائية الأقرب موقعاً من عزبة هرميس حيث يقيم مع الجدة، أن لمدرسة السيدة حنيفة السلحدار وقف خاص للإنفاق على المدرسة التي خصصتها صاحبة الوقف لتعليم أبناء فقراء المسلمين، فكان الاختيار مرتبطاً بما توفره هذه المدرسة من ميزة تحمل الوقف الخاص بالمدرسة لثلاث رسوم الدراسة.

أدى صاحبنا امتحان القبول في الحساب، الإملاء، وذهب إلى المدرسة برفقة والده لاستطلاع النتيجة عند سكرتير المدرسة، فعلم منه أن النجاح كان من نصيبه، وأنه قبل بالمدرسة، ولكن القبول لا يعد نهائياً إلا إذا حضر "كارت" توصية من أحد "البكوات" موجهاً إلى "حاضرة صاحب العزة محمد بك الكاشف ناظر المدرسة". خرج الوالد من المدرسة مكتئباً، يائساً، يصب جام غضبه -طوال الطريق إلى باب الحديد وطوال رحله القطار إلى أوسيم- على ولده المسكين قائلاً: "أدى أخرة كلام عمك أبو زيد... فاكرك بنى آدم. ماله الكتاب... ده من توينا... لكن تقول إيه للخيبة...". تقدر تقوللى أجيب لك كارت (بك) إزاي؟! لازم ترجع الكتاب وتحفظ القرآن في سنة واحدة... أو أبعتك ورشة تتعلم صنعة ما دمت فقري".

هذه الجمل، وتقاسيم أخرى تتصل بسياقها كانت سهاماً تنمي فؤاد الطفل

الباش الحائر ابن السابعة الذي نجح في امتحان القبول، وبقي التحاقه بالمدرسة المناسبة لوضعه الاجتماعي مرهوناً بعملية "الفرز" الاجتماعي التي قد تتبع لأبناء العمال تجاوز حدودهم الطبقية، أو تحول بينهم وبين ذلك. كان صاحبنا مطأطأ الرأس طوال الوقت، ينتابه إحساس عميق بالظلم من والده جعل الدموع تحتبس في مآقيه. وعندما وصل صحبة والده إلى محطة أوسيم، كان من واجب الوالد صرف تذاكر السفر للركاب. أجلسه معه بمكتب التذاكر، وراح يتسلى بتوبيخه بما لا يخرج عن السياق سالف الفكر، وهو يبيع التذاكر للجمهور. ودخل المكتب فجأة شيخ معمم مهيب الطلعة، استقبله الأب بالترحاب، كان الشيخ عمدة قرية سقيل القريبة من محطة أوسيم على خط المناشي "مديرية التحرير الآن". وعاد الأب إلى معزوفة التوبيخ في حضرة العمدة فسأله الرجل عن السبب، وعندما علم أن "كارت" توصية من بك يحل المشكلة، نصح الأب بحسن معاملة ولده، وسأل عن اسم الولد واسم ناظر المدرسة. كان العمدة في طريقه لمقابلة البك صاحب العزبة في قريته، ورغم أنه لم يذكر ذلك لوالد صاحبنا عندما سمع منه القصة كاملة، عاد مساء اليوم نفسه حاملاً كارت التوصية. وبذلك وجد صاحبنا نفسه تلميذاً في السيدة حنيفة السلحدار، وبدأ التحس الذي لازمه منذ الرابعة من عمره ينقشع، وتحول الكتاب وقسوة الشيخ، وسادته في تعذيب التلاميذ إلى مصاف الذكريات الحزينة.

وإذا كان التحس قد فارقه عند هذا المنعطف من حياته، فإن ذلك لم يضع نهاية لعقده النفسية، فمئذ وعي، كان يسمع جدته تختم صلواتها (التي تحرص عليها) بالدعاء على أمه سائلة الله أن "يحرق قلبها على أولادها" وكانت تعامله بجفاء شديد، تمنعه من الخروج من الغرفة محدودة المساحة إلى الشارع، ولم يستطع أن يتمتع بما يتمتع به أترابه من حرية اللعب إلا بعد التحاقه بالمدرسة، فكان لا يعود إلى البيت كل يوم إلا قبيل الغروب، يتوقف أثناء العودة بملاعب التوفيقية الثانوية للفرجة على تدريبات الملاكمة والمصارعة والجمباز، ثم يتوقف في فناء كنيسة مارجرجس.

وحرصت الجدة على أن تكلفه بثمور لا تفسير لها سوى إرفاقه انتقاماً من أمه في شخصه، فلا تترتاح إلا إذا أرسلته إلى حقول منية السيرج ليقطع المسافة في ساعتين ذهاباً وإياباً ليشتري من هناك بخمسة مليمات الملوخية والطماطم ويحصل على الفجل والجرجير (فوق البيعة)، حتى إذا عاد من تلك الرحلة المضنية، صبت عليه وعلى أمه اللعنات لأنه تأخر في مشوار هو مجرد "فركة كعب". وإذا احتاجت لشراء الخبز أرسلته إلى مخبز يقع على مسيرة ساعة ذهاباً وإياباً ورغم توفر الخبز عند بقال الحي. وكانت ترى أن وجبة العشاء مضرة ولا تنفعه لأنه صغير وتناول العشاء

قبل النوم يؤثر على قدرته على الفهم، وتتناول وحدها العشاء وهو يرقبها حتى تعود على ذلك، فحذف من قاموسه مصطلح العشاء، وإذا طبخت لحماً أكلته وحدها (لأنها مريضة والحكيم وصفه لها)، وعندما تجرأ وأكل سرّاً - قطعة من اللحم ظناً منه أنها لن تكتشف الأمر، اتضح أنها تحمل معها (محضر الجرد) فاكشفت السرقة، ولعنته وأمه لأنه (مفجوع) مثلها، وتوعته أن ينال من الله جزاء السارق، فيصلي ناراً موقدة، أما الإفطار فلا مكان له سوى أيام الكتاب، أما بعد الالتحاق بالمدرسة فلم تعد هناك حاجة إليه لأن المدرسة تقدم وجبة ساخنة أيام السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء، ووجبة جافة يومي الاثنين والخميس، وتتناول وجبة الإفطار يؤثر على قدرته على التحصيل، فكان عليه أن يذهب إلى المدرسة في الصباح سيراً على الأقدام لمدة ساعة يومياً، دون أن يتناول طعاماً منذ ظهر اليوم السابق.

غير أن تطوراً خطيراً عوضه عن الحرمان من الإفطار، فقد رفع والده مصروفه اليومي من مليم واحد (أيام الكتاب) إلى خمسة مليمات دفعة واحدة عندما التحق بالمدرسة، وكانت الجدة ملزمة بإعطائه المصروف يومياً لأن والده يعطيها أمامه مصروف الشهر ويحدد قيمة مصروفه اليومي، فكان يصر على الحصول على الخمسة مليمات يومياً، يشتري بها سندوتش أحياناً، ويشتري بها مجلة "البعكوك" أسبوعياً، وعندما اكتشف وجود مجلة "سندباد" كان يشتريها من بائع الصحف بالتقسيط، فيدفع له خمسة مليمات لمدة أربعة أيام متتالية، وظل يشتري "البعكوك"، وبذلك لم يتبق له إلا مصروف يوم واحد. شكا حاله لأمه يوماً عند زيارته لأسرته في نهاية الأسبوع، فبكت وهي تستمع لشكواه، وحرصت على أن تعطيه (سرّاً) ثلاثة قروش أسبوعياً حتى يشتري مجلاته المحببة، ويحتفظ بالمصروف اليومي لشراء سندوتش ولكنها لم تنقل الشكوى للأب الذي كان يتقمص في البيت شخصية "سي السيد" التي أجاد تصويرها نجيب محفوظ. ولم تجرؤ على البوح بما يتعرض له ولداها من سوء المعاملة إلا عندما رسب بالفرقة الأولى الثانوية، وفكر الأب في إنهاء تعليمه عند هذا الحد، فليحلق بعمل حتى يبلغ الثامنة عشر، عندئذ يسعى لتعيينه بالسكة الحديد بوظيفة كتابية، فاتفجر غضب الأم الصبورة المطيعة دوماً، وحكت للأب كل ما يعانيه ابنه، وتعرض الوالد لاستجواب طويل من جانب الأب الذي كان يجهل تماماً حقيقة ما يجري لولده، وعلى ضوء ذلك قرر نقله إلى مدرسة طوخ الثانوية (حيث كان يعمل هناك)، فأخس صاحبنا لأول مرة يدفء الحياة الأسرية، وتعرف على أخوته واندمج بينهم، وفتحت بذلك صفحة جديدة من حياته، كان لها أثرها في تكوينه النفسي، فتلاشى الشعور بالاضطهاد الذي لازمه طوال حياته بعزبة هرميس، وتخلص تدريجياً من الاتطواء وتحسن أداءه الدراسي كثيراً، كما

تحسنت أحواله الصحية. ولكنه لم يتخلص من كراهيته للجدة رغم اضطراره لزيارتها مرة كل أسبوع تنفيذاً لأوامر أبيه، ويحرص على العودة في نفس اليوم بعدما تُسمعه معزوفتها المعتادة في نقائص أمه، وتتعى عليه ما أصابه من زيادة الوزن مما يدل على أن أمه (تحشر) له الطعام، فيؤدي ذلك إلى (تخن) مخه وخيبته في الدراسة (بإنن واحد أحد) !!

لم يعد الفتى يلقي بالأل لهذا الهراء، طالما كانت الزيارة قصيرة روتينية. وعندما طلب منه والده أن يقضي إجازة الصيف مع جدته بعزبة هرميس، جرى لأول مرة- على رفض طلب أبيه، ولكنه برر ذلك برغبته في العيش مع اخوته لأنه يشعر أنه يُعامل معاملة (المنبوذ) دون مبرر. واكتفى الأب بتسديد نظرة قاسية نحوه، وقد كست ملامح الغضب وجهه، ولكنه لزم الصمت. وانتهى الأمر عند هذا الحد.

تلميذ بين أربع مدارس

كان أول عهد صاحبنا بالمدارس التحاقه بمدرسة السيدة حنيغة السليحدار الابتدائية الأميرية على نحو ما سبق ذكره، وأتاح له ترده اليومي على المدرسة فرصة التعرف على شبرا بكونها المخطط الغريب، مقارنة بعالمه المحدود في عزبة هرميس، بل كان الانتقال من البيت إلى المدرسة بمثابة ارتياد كوكب آخر من بيئة تختلف تماماً عن بيئة عزبة هرميس. كانت المدرسة تقع في شارع زفانيرى بأول شارع شبرا من ناحية النفق العتيق. وكان على التلميذ الجديد أن يقطع المسافة من البيت إلى المدرسة سيراً على الأقدام في نحو الساعة، فيغادر البيت في السادسة صباحاً حتى يصل إلى المدرسة في السابعة ليحظى بفرصة اللعب في فناء المدرسة مع أقرانه حتى ينفج الجرس مؤذناً ببداية اليوم الدراسي بطليور الصباح. وكان يقطع في مسيرته الطويلة تلك من البيت إلى المدرسة شارع مستشفى كتشنر من طرفه الشرقى عند السكة الحديد إلى مصبه غرباً في شارع شبرا، ثم يتجه جنوباً في شارع شبرا حتى يصل إلى المدرسة.

وشبرا عندئذ تعكس واقع مصر كلها، فكان شارع شبرا الرئيسى حيث خط الترام وكذلك شارع مستشفى كتشنر، وجانباً من شارع التربة البولاقية، مقر إقامة الأجانب فى العمارات الواقعة على جانبي هذه الشوارع، وهم جميعاً من الطبقة المتوسطة الصغيرة ومن العمال وياعة المحلات الكبرى. كان اليونانيون يمثلون الأغلبية من سكان شبرا يليهم الأرمن (تقريباً)، نظراً لتناقص حجم الجالية الإيطالية أثناء الحرب العالمية الثانية، وإن بقي لهم وجود ملموس فى مهن ميكانيكا السيارات والكهرباء، ونجارة الأثاث. وكان الأرمن يشتغلون بالتجارة والمهن الفنية وبعض الحرف، فكان منهم الترزى والساعاتى والإسكافى وغيرهم من أرباب الحرف.

وكانت محال شبرا تحمل لافتات باللغة الفرنسية، وقليلاً ما كانت تُجمع إليها العربية، ويكتسى شارع شبرا حلة من الزينات التى تقيمها المحلات على جانبي الشارع احتفالاً بعيد الميلاد المجيد، فتضع المحال تماثيل صغيرة أو كبيرة لبابا نويل، وعبارات "عام سعيد" "عيد ميلاد سعيد" باللغة الفرنسية غالباً وباللغة اليونانية والأرمنية فى بعض الأحيان ولم تكن تضاف إليها العربية إلا فى المحلات القليلة التى كان يملكها مصريون (معظمهم من الأقباط). وكانت المحال ترفع على أبوابها بهذه المناسبة— أعلامها الوطنية وإلى جانبها (أحياناً) علم المملكة المصرية الأخضر بتوسطه الهلال الأبيض والنجوم الثلاثة البيضاء.

وكان بشارع شبرا خمسة أو ستة محال جزارة مخصصة للحم الضئير، كما كانت هناك نحو الأربع حانات، تمثل الوجود الوطني إلى جانبها في محل كبير لصناعة وبيع "البوظة" على شارع شبرا في مواجهة شارع على بك التجار الذي يقع عليه مدخل المدرسة، وكانت "البوظة" تجتذب حشداً كبيراً من الزبائن منذ الصباح، وقد تسمر صاحبنا في مكانه عندما رأى ذات يوم "عرجي" حنطور يجلس على حافة رصيف الشارع، وبين يديه "قرعة" (وعاء) البوظة يشرب منه ويسقى الحصان معه من نفس الوعاء.

أما الوجود المصري بين سكان شارع شبرا وشارع مستشفى كتشنر، والمدخل الجنوبي لشارع التربة البولاقية، فكان يقع في ظهير الشوارع الرئيسية، وكان التباين كبيراً بين الطرز المعمارية على الشوارع الرئيسية وتلك التي تقع في ظهيرها. كما كانت الخدمات المتاحة لسكان "الشوارع الخلفية" محدودة، وخاصة إضاءة الشوارع ليلاً بمصابيح الغاز، فتجد الجزء الملاصق للشوارع الرئيسية مناراً لمساحة لا تزيد عن خمسين متراً، ثم يسود الظلام بقية الشارع. وكان شارع شبرا يتمتع بأكبر نصيب من النظافة، فيُكنس وتغسله تماماً "عربات الرش"، بينما الشوارع الخلفية تبدو وكأنها في قارة أخرى. وكنت ترى فقراء الأجانب يطوفون شوارع شبرا وغيرها من أماكن سكنى الأجانب يلعبون "البيانولا" ويؤدون بعض الألعاب الهزلية، ويمر المهرج بالبيوت يلتقط في الناف الذي يحمله بين يديه قطع العملة الفضية التي يقذفها "الخواجات" من الشرفات إليه. أما ألعاب الحواة في الشوارع الجانبية فكانت وفقاً على المصريين.

كان صاحبنا يتأمل هذا العالم الغريب في رحلة الإياب من المدرسة، لأن معظم المحلات لا تفتح أبوابها قبل الثامنة أو التاسعة صباحاً فيما عدا مخبزنا "أفرنجي"، كان يشتري من أحدهما "سميطة" بمصرفه اليومي وينتحي جانباً ليأكلها قبل أن يستأنف الرحلة إلى المدرسة. أما عند الانصراف عصراً فكان يشكع أمام المحلات يتفرج على معروضاتها وعلى هذا الخليط الغريب من البشر، ويتفرج على لاعب "البيانولا" وغير ذلك من مظاهر الحياة التي لا تمت بصلة إلى عالمه المحدود. وكان يدخر (أحياناً) مصرفه اليومي (نصف القرش) فلا يفطر يوماً ليشتري بها "الآيس كريم" من محل أحد "خواجات" شارع شبرا ليستمتع بمذاق هذه البدعة التي تختلف تماماً عن "الجريدة" التي كان يسرح بها بائع متجول يمر بعزبة هرميس. وشتان بين ما كان يدفع فيه مليماً واحداً، وما يدفع فيه خمسة مليمات بالتعام والكمال من حيث الكم والنوع والمذاق.

بدعة أخرى لفتت نظره هي دور السينما، فلم يكن حتى دخوله المدرسة (عام

(١٩٤٧) قد شاهد فيلماً سينمائياً، وهكذا كان يطيل الوقوف في مدخل سينما "بولي" يتفحص الصور المعروضة في المدخل للقطات من الفيلم المعروض، وتغير طريق العودة خصيصاً ليعبر بشارع التربة البولاقية، ويشاهد دور سينما "روي" (وكانت تعرض الأفلام الأجنبية)، وسينما "فريال" ثم "شبرا بالاس" فيتفحص مجموعات الصور هنا وهناك. ورأى أن الفرجة من الخارج لا تجدى نفعاً، فقرر يوماً أن يستثمر بعض القروش الثلاثة التي تعطيها له أمه في نهاية الأسبوع (سراً، بعدما فتصد هذا من مصروف البيت)، فاختار حفلة بعد الظهر بأحد أيام الاثنين حيث تنصرف المدرسة في الواحدة والنصف، واشترى تذكرة "ترسو" (درجة ثالثة) بخمسة عشر مليماً بالتعام والكمال، وتفرج على أول فيلم في حياته، لعله كان أحد أفلام فريد الأطرش ومعه (في نفس العرض) فيلم أمريكي آخر. وشغل ذهنه في طريق العودة للبيت بالبحث عن مبرر لهذا التأخير الشديد غير المعتاد ليرويه لجدته، ولكنه لم يحتج لذلك لأنها كانت في زيارة لبعض أقاربها، وعادت إلى البيت بعده، ولم تهتم بسؤاله عما كان من شأن يومه. فنام ليلتها قريح العين منتشياً بما حقق من أمل، وكأنه "جاب الديب من ديله".

أفاق أخرى أتاحت له، تمثلت في حركة الطلبة وإضرابات المدارس، التي كانت تبدأ من التوفيقية الثانوية ثم تزحف على بقية مدارس الحي، تحاصرها، وتطلب مشاركتها، وكان ناظر مدرسة السيدة حنيفة السلحدار يخشى ما قد يترتب على رفض السماح لتلاميذ المدرسة بالخروج للمشاركة في المظاهرة من قذف الطلاب (الكبار) للمدرسة بالطوب من الخارج، فيتحطم زجاج النوافذ وتلحق الإصابات ببعض التلاميذ، كما حدث ذات مرة. لذلك كان يسارع بفتح أبواب المدرسة وصرف التلاميذ قبيل وصول المظاهرة الكبرى إلى المدرسة، مع توصية التلاميذ بالعودة إلى منازلهم. فكان صاحبنا يقضى سحابة اليوم مشاركاً في المظاهرات، فتفتح وعيه منذ حرب فلسطين (1948) على هموم الوطن شأنه شأن غيره من أطفال مصر من أبناء ذلك الجيل الذي أنضجته هموم الوطن قبل الأوان.

وأضافت المظاهرات منطقة قلب القاهرة إلى عالمه، فعرف لأول مرة - الطريق إلى قصر عابدين، وحي الدواوين حيث رئاسة مجلس الوزراء والبرلمان. فقد كان المتظاهرون يوجهون الترام وجهة أخرى في الاتجاه إلى ميدان إسماعيل (التحرير الآن)، ومن هناك تتحرك المظاهرات إلى مقصدها حتى يشتتها جنود "بلوكات النظام" بعصيهم الفليضة، فيهرب الطلاب إلى الشوارع الجانبية حتى إذا انفض الجمع، عاد صاحبنا من قلب القاهرة إلى عزبة هرميس سيراً على الأقدام ليصل إلى هناك بعد الغروب، فتستقبله جدته باللعنات لأنه يسير في طريق الضياع باشتراكه

في المظاهرات مع "العيال البطالين" وتتوعدده بإبلاغ أبيه. وكان حاضراً ذات مرة وهي تقص على الأب ما حدث من ولده، فاستمع الأب للقصة ثم قال لولده: "أهم حاجة عندي أنك تأخذ الابتدائية، وبعدها كله بأمر الله". فاعتبر هذا تصريحاً من والده بالموافقة (ضمناً) على اشتراكه في المظاهرات، وخاصة أن الأب كان وفدياً حتى النخاع، ويرى أن النحاس باشا "زعيم الأمة" بلا منازع، ويعتز بمصافحته للزعيم على رصيف محطة بور سعيد عام ١٩٣٦، وحضوره بعض المناسبات التي خطب فيها.

كانت مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية أربع سنوات، أما المرحلة الثانوية فكانت خمس سنوات. وتنتهي المرحلة الابتدائية بالحصول على شهادة الابتدائية التي تحشر صاحبها في زمرة "الأفندية"، أما الثانوية فلها شهادتان أولاهما بعد الرابعة هي شهادة الثقافة وهنا يستطيع من لا يملك أسباب الالتحاق بالجامعة أن ينهي دراسته، حاملاً مؤهلاً متوسطاً يؤهله للعمل بوظيفة إدارية، قد توصله إلى أعتاب الإدارة العليا إذا حصل على فرصة للترقى عن طريق المحسوبية أو الرشوة، وكانتا وسيلتان معتمدتان للترقى في وظائف الدولة. أما من يواصل الدراسة الثانوية حتى نهايتها فيحصل على "التوجيهية"، وكانت تنقسم إلى شعبتين: أدبي وعلمي، عندئذ يستطيع التقدم بأوراقه إلى الكلية التي يرغب الالتحاق بها بالجامعة.

كان بمدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية ثمانية فصول: فصلان لكل فرقة من الفرق الأربع يضمها جميعاً القصر (الذي تحول إلى مدرسة) إضافة إلى مكتب الناظر وحجرة الموسيقى، واحتلت حجرة الأشغال مكاناً تحت شرفة الدور الأول للقصر تم تحويله إلى حجرة بقواطع وفواصل خشبية ذات نوافذ زجاجية. أما بدروم القصر فتحول إلى مطعم للتلاميذ، واقتطع جانب من الفناء أقيمت فيه حجرة الرسم ومكتب السكرتير، وحجرة "ضابط المدرسة" وهو مدرس التربية الرياضية، واحتل ملعب كرة السلة فناء المدرسة، أما شرفة القصر فوضعت بها طاولتان لكرة المضرب (البنج بونج). وفي ركن قصي من الفناء المطل على شارع زناييري كانت هناك مزرعة للدواجن حيث الدجاج والبط والأوز والأرانب.

كان عدد تلاميذ الفصل الواحد في الفرقة الأولى ٢٢ تلميذاً وعندما وصل صاحبنا إلى الفرقة الرابعة كان عدد تلاميذ فصله ٢٤ تلميذاً، وكان عدد تلاميذ المدرسة لا يصل إلى ٢٥٠ تلميذاً. وشملت برامج الدراسة بالإضافة إلى اللغة العربية والحساب والتاريخ والجغرافيا والطوم للفرقتين الأولى والثانية يضاف إليها الإنجليزية للفرقتين الثالثة والرابعة، شملت برامج الدراسة الرسم حيث ينتقل الفصل إلى حجرة الرسم، فيشرح المدرس قواعد الرسم ويمر على التلاميذ ليوجههم

ويصحح أخطأهم، ويولى اهتماماً بمن يلمس لديه بعض الاستعداد فيتمنى موهبته، وجرت العادة على إقامة معرض في نهاية العام لرسوم التلاميذ. ويحدث نفس الشيء في حصة الأشغال فيتعلم التلاميذ تشكيل الطين الصلصال، والزخرفة بمواد مختلفة، والأعمال الخشبية ويهتم المدرس أيضاً- بنوى المواهب الخاصة من التلاميذ ليزدان بانتاجهم معرض نهاية العام. أما حصة الألعاب فكانت تربية بدنية بحق. وكانت حجرة الموسيقى بها بيانو وآلات وترية وطبول، وكان التلاميذ يدرّبون على النوتة الموسيقية تدريباً جيداً، ويختار من بين الطلاب الموهوبين فريق الموسيقى الذي يعزف في طابور الصباح أثناء إلقاء النشيد الوطني، وكذلك في الحفل السنوي في ختام العام الدراسي.

ولم يكن للمدرسة زى موحد، ولكن أشتُرط ارتداء البنطلون القصير (شورت) والجورب طويل يصل إلى ما تحت الركبة، مع ضرورة لبس الطربوش الذي تسبب في تعرض صاحبنا للعقاب في الأسبوع الأول من الدراسة، عندما نمس الطربوش في الفصل ونزل إلى "الفسحة" عارى الرأس فلمحه الناظر، وأمر الفراش "بعبطه" ثم ضربه على مؤخرته عدة ضربات بكراجه الصغير.

كان الضرب أساسياً في عملية التعليم، وكان المدرس يدخل الفصل حاملاً خيزرانة، وانفرد مدرس اللغة العربية بحمل "مقرعة" عبارة عن يد جلدية كيد الكرياج تتفرع منها نحو خمسة سيور جلدية صغيرة. ولكن المقامات الاجتماعية كانت تُراعى عند توقيع العقاب؛ فالمدرس يحرص في بداية العام على سؤال كل تلميذ عن "وظيفة" والده، فإذا كان موظفاً اهتم بالسؤال عن درجته، فإذا كان ولى أمر التلميذ موظفاً "محترماً" حظى بعقاب متوسط، وإذا كان الوالد برتبة "بك" اكتفى المدرس بقرص أذنه، أما غالبية التلاميذ من أبناء العمال والحرفيين فكانوا يُضربون ضرب الإبل. وكان صاحبنا من تلك الفئة التي يُشبع المعلمون فيهم ميولهم السادية. ويبلغ عقاب التلميذ ذروته عندما يُستدعى ولى أمره ليتولى عقابه بنفسه أمام جميع طلاب المدرسة في طابور الصباح، فيعلن ناظر المدرسة ما ارتكبه التلميذ من جرم، ثم يتولى ولى الأمر مراسم العقاب بقسوة بالغة، بل قال أحدهم لناظر المدرسة "أرجعه لى مكسوراً في قفة وأنا مسئول عن تجييره، وأعيده لك مرة أخرى لتكسر عظامه مرة أخرى!"

كانت المدرسة أشبه ما تكون بكتنة عسكرية تقوم على النظام والانضباط التام. وكان المدرس مهاباً، يحظى بقدر كبير من الاحترام، فلم تكن هناك دروساً خصوصية خارج المدرسة، وكان التلميذ الذي يدير له أهله دروساً خصوصية خارج المدرسة على يد أحد مدرسي المدارس الخاصة، يخفى ذلك عن زملائه، ولا يبوح به

إلا لصديق حميم، لأن التلاميذ كانوا "يعايرون" من يتلقى دروساً خصوصية، ويعتبرونه نموذجاً للغباء.

وهكذا تمتع صاحبنا في مدرسة السيدة حنيفة السلحدار بتربية لم تكن لتتاح له في غيرها، وكان يحصل دائماً على درجات متوسطة لأنه كان يعتمد تماماً على المدرسين، وكان يفضل أداء واجباته المنزلية في طريق العودة إلى المنزل في ركن من حديقة مدرسة شبرا الابتدائية المتسعة الجميلة. فلم يكن هناك ما يحفره على بذل جهد أكبر، لأن والده كرر عدة مرات أمامه أنه لن يستطع تحمل مصروفات المدرسة الثانوية حتى بعد أن قررت وزارة الوفد مجانية التعليم، وكان التلاميذ يدفعون فقط رسوماً رمزية بلغت في التعليم الثانوي نحو الثلاثة جنيهات وهو يتجاوز القدرات المالية لوالده.

وأثناء وجوده بالفرقة الرابعة، أقتطع جانباً من فناء المدرسة أقيمت عليه بناية ضمت تسعة فصول وزعت على ثلاثة طوابق لتصبح المدرسة ابتدائية ثانوية، وذلك عندما حصل على الابتدائية عام ١٩٥١، نقل مباشرة إلى الفرقة الأولى بالقسم الثانوي، وعندما وصل إلى الفرقة الثانية (العام الدراسي ١٩٥٢ / 1953) كان العهد قد تغير، وتولى إسماعيل القبانى وزارة المعارف في أول وزارة في عهد الثورة، وتقرر "إصلاح" نظام التعليم على الطريقة الأمريكية - ليتكون من ثلاث مراحل: الابتدائي (الأساسي) ومدته ست سنوات، والإعدادي ومدته ثلاث سنوات، والثانوي ومدته ثلاث سنوات. وتحول تلاميذ الفرقة الثانية الثانوية بالنظام القديم إلى طلاب الشهادة الإعدادية وتحولت مدرسة السيدة حنيفة السلحدار إلى مدرسة إعدادية. ولم تلتزم حكومة الثورة بشروط الوقفية، فقبلت المدرسة تلاميذ من الأقباط لأول مرة عام ١٩٥٢/١٩٥٢ كما عين للتدريس بالمدرسة مدرسان قبطيان أحدهما للرياضة والآخر اللغة الإنجليزية. واختفى محمد بك الكاشف ناظر المدرسة الذي اتسم بالصرامة والشدة، وجاء ناظر آخر بدلاً منه.

وبعد الحصول على الإعدادية عام ١٩٥٣، نُقل صاحبنا وجميع زملائه بالسيدة حنيفة السلحدار إلى مدرسة شبرا الثانوية المقامة بقصر الأمير عمر طوسون بأخر الشارع المسمى باسمه والمتفرع من شارع شبرا، ليجد نفسه في بيئة تعليمية جديدة تماماً، تختلف عن بيئة السيدة حنيفة السلحدار.

كانت مدرسة السيدة حنيفة السلحدار صغيرة الحجم، وكانت فصولها محدودة وكذلك عدد تلاميذها، والتعليم فيها نموذجياً، والتشاطر الرياضى والفنى والثقافى يشارك فيه جميع التلاميذ، حتى الرحلات العلمية إلى المتاحف والأثار كانت جزء من الدراسة تغطي تكاليفها الوقفية الخاصة بالمدرسة.

كذلك كانت تلك المدرسة _عند صاحبنا_ نافذة أطل منها على عالم أوسع، فقرأ في مكتبتها كتباً مختلفة مثل أعمال جرجي زيدان وخاصة رواياته في تاريخ الإسلام، كما قرأ لسلامة موسى، وطه حسين، وبعض أعمال عبد الرحمن الرافعي في تاريخ الحركة الوطنية، وشارك في المظاهرات التي شهدها القاهرة في أواخر الأربعينيات وبلغت ذروتها في فترة الكفاح المسلح في قناة السويس، وخاصة المظاهرة الكبرى التي شهدها ميدان عابدين في ٢٥ يناير ١٩٥٢، وهدف فيها المشاركون بسقوط الملك فاروق، وهي التي تكررت في اليوم التالي في غضون حادث حريق القاهرة. وشارك في المظاهرة الكبرى التي شهدها نفس الميدان بعد عودة محمد نجيب إلى السلطة أثناء أزمة الصراع على السلطة في مارس ١٩٥٤، والتي شاركت فيها كل القوى المؤيدة للديمقراطية.

كانت شبيرا الثانوية مدرسة كبيرة بها ما يزيد على العشرين فصلاً، وعندما نُقل إليها الناجحون في الإعدادية من السيدة حنيفة كان عددهم ٣٢ تلميذاً، بُعثوا على ثلاثة فصول من فصول الفرقة الأولى ثانوى وكان موقع صاحبنا بالفصل الخامس مع أربعة فقط من زملائه السابقين. وكانت نوعية تلاميذ شبيرا الثانوية (عام ١٩٥٢/١٩٥٤) مختلفة تماماً من حيث الأصول الاجتماعية، جاءت غالبيتهم من الشرائح المتوسطة والنبيا من الطبقة الوسطى: أبناء تجار، وأطباء ومحامين ومحاسبين وموظفين من مختلف درجات الإدارة العليا والوسطى بالحكومة، وكان أبناء الكادحين الفقراء يمثلون أقلية ضئيلة الحجم في تلك المدرسة عندئذ، مما جعل صاحبنا يشعر بالفقرية هناك.

نوعية المدرسين أيضاً كانت مختلفة، فبعد أن كان المدرس يعرف أسماء تلاميذه في السيدة حنيفة بعد أسبوع واحد من بداية العام الدراسي نظراً لصغر حجم الفصول، كانت فصول الفرقة الأولى السبعة بشبيرا الثانوية لا يقل عدد الطلاب في كل منها عن ٤٨ طالباً، ولم يكن هناك اهتمام من جانب المدرس بمتابعة أداء كل تلميذ، على نحو ما كانت عليه الحال في السيدة حنيفة. وكان أصعب ما واجهه صاحبنا دروس الرياضة واللغة الفرنسية. كان أمين قسطندي مدرس الرياضة يبدأ الدرس بشرح بعض النماذج للمسائل، ثم يكتب على السبورة رؤوس المسائل الخاصة بواجب الحصة التالية، حتى إذا جاءت الحصة التالية بدأها بكتابة حل مسائل الواجب على السبورة، ويطلب من التلاميذ أن يصححوا كراساتهم بالرجوع إلى السبورة، ثم يجمع الكراسات ويضع على كل مسألة علامة صح، ثم يضع توقيعه الكريم. ولم يكن يقبل أن يسأله التلاميذ، وعندما تجرأ صاحبنا وقال له أنه لم يفهم شيئاً مما شرحه سخر منه أمام زملائه قائلاً: "يكفى أن يكون بالفصل أربعة

حوائط.. لا حاجة لنا إلى حيلة خامسة وطرده من الفصل، فلم يعد إليه طوال العام، وكان يترك درس الرياضيات، ويتسلى بالفرجة على تدريبات التنس والجمباز. فقد كان الانضباط منعماً في تلك المدرسة الكبيرة، لا يسأل الطلاب فيها عما يفعلون.

أما مدرس الفرنسية فكان المسيو ميشيل الفرنسي الجنسية، ضعيف الشخصية لا يستطيع السيطرة على الفصل، يرحمه بعض أشقياء التلاميذ بنبال الورق على قفاه كلما استدار للكتابة فينفجر بالشتائم بالفرنسية، وقد يفادر الفصل احتجاجاً. وكان معظم تلاميذ الفصل يلجأون للدروس الخصوصية في مادتي الرياضيات واللغة الفرنسية أو يعتمد الفقراء منهم على بعض أقاربهم لمساعدتهم على فهم المادتين أو إحداهما، وهو ما لم يتوفر لصاحبنا، فقد سدد أبوه بالكاد (٢٨٠ قرشا) قيمة رسوم الدراسة، وكان يعطيه ربع جنيه شهرياً كمصروف شخصي، ويدفع لجذته مصروفاً قدره أربعة جنيهات شهرياً كانت تعادل ثلث راتبه عندئذ - فلم يكن بوسعه تحمل نفقات الدروس الخصوصية، وهو الذي تورط في إدخاله التعليم الثانوي لأن مدرسة السيدة حنيفة نقلت من حصلوا على الإعدادية منها إلى شبرا الثانوية، وكان يفضل إلحاقه بمدرسة متوسطة فنية أو بمعهد المعلمين (كانت مدة الدراسة به خمس سنوات بعد الإعدادية) لذلك كله لم يستطع صاحبنا أن يجد حلاً لمشكلته إلا بالاستعانة المحدودة ببعض زملائه. وكان من الطبيعي أن يرسب في المادتين في نهاية العام، وتطوع بعض المتعاطفين معه من معارف والده لمساعدته على اجتياز امتحان الملحق دون جدوى، فقد رسب في الملحق، وأصبح باقياً للإعادة. وكان هذا الرسوب نقطة تحول في حياته، فقد نقله الأب إلى مدرسة طوخ الإعدادية- الثانوية لينعم للمرة الأولى بجو الحياة الأسرية بين أخوته ووالديه.

كانت مدرسة طوخ بالقرب من محطة السكة الحديد، تقع مقابل مساكن عمال المحطة، فلا يفصلها عن تلك المساكن سوى شريط القطار. وكانت بها ثلاثة فصول للفرقة الأولى الثانوي لم يزد عدد التلاميذ في كل منها عن ٣٦ تلميذاً، وكانت إدارة المدرسة حازمة تحرص على الانضباط، أما المدرسون فكانوا على مستوى عال من الكفاءة. ولما كان صاحبنا (باقياً للإعادة)، فقد كان لامعاً بين تلاميذ فصله في معظم المواد، حتى الرياضة تعلمها جيداً على يد مدرس كان بارعاً في شرحه للدرس، لا يترك نقطة دون أن يتأكد من فهم الجميع لها، ويجمع كراسات الواجب ليصححها بنفسه، ويحدد لكل تلميذ موطن الخطأ عنده، ويكلفه بواجب إضافي ليتأكد من استيعابه التام للدرس، تماماً كما كان يحدث في مدرسة السيدة حنيفة السلحدار، فاستطاع الأستاذ محمد حسن أن يصلح ما أفسده أمين قسطندي. أما الأستاذ

ملاك عبد المسيح معلم الفرنسية فكان _أيضاً_ على درجة عالية من القدرة في جذب التلاميذ إلى تلك اللغة الجديدة عليهم، لا يمل تكرار تصويب نطق الكلمات وشرح قواعد اللغة، وأولى صاحبنا عناية خاصة عندما نكر له تجربته السابقة مع المدرس الفرنسي، فاستطاع أن يحوله إلى محب للغة الفرنسية، فحصل على درجة عالية فيها في امتحان آخر العام.

وعندما نقل إلى الفرقة الثانية كان عليه اختيار شعبة التخصص، فاختار القسم الأدبي، لأنه كان ميالاً إلى الدراسات الأدبية وإلى علم التاريخ على وجه الخصوص استكمل قراءة جميع ما كتبه عبد الرحمن الراغب في تاريخ الحركة الوطنية في مكتبة مدرسة طوخ، كما قرأ بعض مؤلفات سليم حسن في تاريخ مصر القديم. وكان مستواه في اللغة الإنجليزية فوق المتوسط بفضل الأستاذ محمد شمس الدين أول من علمه الإنجليزية بمدرسة السيدة حنيفة السلحدار، فكان نظيراً لمعلمه ملاك عبد المسيح في طريقة التدريس والاهتمام بسلامة النطق وتدريب التلاميذ على القراءة والكتابة وقواعد اللغة. وهكذا اختار صاحبنا القسم الأدبي تخصص تاريخ، فكان يدرس طلاب كل تخصص مادة إضافية فيه لعلها كانت في الفرقة الثانية مادة تاريخ الشرق الأدنى القديم، وكان اختياره للتخصص في التاريخ تعبيراً عن عشق لهذا العلم وتأثره البالغ بما كان يقرأ في الصحف _عندئذ_ عن اكتشاف عالم الآثار أحمد فخري هرم سنفرو، وتمنى أن يصبح يوماً واحداً من علماء الآثار، ولذلك اهتم بقراءة أعمال سليم حسن وبعض الأعمال المترجمة التي وجدها بمكتبة المدرسة. كان تلاميذ مدرسة طوخ الإعدادية- الثانوية أقرب إلى تلاميذ السيدة حنيفة السلحدار من حيث الأصول الاجتماعية، فأغلبيتهم جاءت من أبناء الفلاحين وصغار الملاك والحرفيين والعمال، وكان بينهم أقلية ضئيلة من أبناء التجار الكبار وأبناء الموظفين. وجاء معظم التلاميذ من قرى مركز طوخ، يتنوّن إلى المدرسة سيراً على الأقدام، ويحرصون على الدرس والتحصيل. وكان النشاط الرياضي والفني والثقافي بالمدرسة متواضعاً، فمعظم المدرسين يقيمون بالقاهرة ويحضرّون إلى المدرسة بالقطار يومياً، واليوم الدراسي الكامل ينتهي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، فيعود المدرسون إلى القاهرة وتتجه مجموعات التلاميذ كل إلى قريته، فلا تجد بها أحداً بعد الثالثة مساءً. ولكن صاحبنا كان حريصاً على المشاركة في النشاط الثقافي، فيلقى من حين لآخر كلمة قصيرة بالإذاعة المدرسية عن الفراغة مينا، ورمسيس الثاني، وإخناتون، وعن أحمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد، إضافة إلى "حكمة اليوم". وشجعه مدرس اللغة العربية على إصدار مجلة حائط سماها "الضياء" صدرت منها نحو الخمسة أعداد، كان يحرق معظم مآنتها، ويجتهد في إخراجها ورسمها.

لقد أكسبه ما حققه من نجاح بمدرسة طوخ الثقة بالنفس، وخلصه من عقده النفسية القديمة، فأصبح أكثر ميلاً للاندماج مع زملائه، ومناقشة المدرسين الذين كانوا لا يصدونه أو يسفهون أفكاره، بل يوجهونه ويشجعونه. وما كاد ينجح في الفرقة الثانية، وينتقل إلى الفرقة الثالثة حتى نُقل والده إلى قرية طنوب مركز الشهداء منوفية، وانتقلت الأسرة إلى طنوب، والتحق صاحبنا بمدرسة الشهداء الإعدادية الثانوية.

كانت مدرسة الشهداء أدنى مستوى من مدرسة طوخ من حيث مستوى التدريس ونظام الدراسة. وجاء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ في مطلع العام الدراسي، فشغل صاحبنا بهذه القضية وتطوع في الحرس الوطني، وأتم التدريب السريع على استخدام البندقية الآلية والمدفع الرشاش واستخدام القنابل اليدوية. وبعد انتهاء التدريب قابل قائد المعسكر طالباً منه إرساله إلى بور سعيد للاشتراك في الدفاع عنها ضد العدوان، فقال له القائد (وكان من ضباط الاحتياط): "يا بني أنت وأخذ الحكاية جد؟ لا الحكومة عايزة تلهي الشباب بالتدريب فمادت الأرض تحت أقدامه، وانفجر في الضباط يتهمه بالخيانة والعمالة للاستعمار، وأكد له أنه سيرسل برفقة إلى عبد الناصر بما دار معه من حديث. انزعج الرجل ومعه ضابط صغير برتبة ملازم وباشجاوليش المعسكر فالتقوا حول المتطوع الغاضب يتحدثون معه بأسلوب لين، فذكر الضابطان أنهما مدرسان في الأصل، وأنهما يعاملانه كأحد أبنائهما، والحكومة لأشك تقدر للشباب حماسه وحرصه الدفاع عن الوطن ولكن ما تلقاه الشباب من تدريب لا يكفي لإرسالهم إلى قتال عو مدجج بالسلح، وأنه عندما ذكر القائد ما ذكر إنما أراد أن يعبر عن عدم وجود تعليمات لديه بإرسال المتطوعين إلى بور سعيد. ولم يكتف الرجل بذلك، بل علم من المدرسة مكان عمل والده، واتصل به تليفونياً طالباً تدخله لمنع ابنه من التهور وتقديم شكوى ضده للرئيس.

وإذا كان صاحبنا قد عدل عن شكوى قائد المعسكر، فقد أحس في أعماق نفسه بالهزيمة، ذاك الإحساس الذي لازمه كلما رأى جنود الاحتلال البريطاني يتدربون في ساحة الجواف أمام مساكن عمال محطة بور سعيد (حيث ولد) ويجوسون خلال المدينة، عندما كان يزور أخواله في إجازة الصيف صحبة أسرته، ومضت فترة الأزمة وهو مهوم بالبحث عن سبيل للتسلل إلى بور سعيد، والبحث عن الفدائيين الذين علم بنشاطهم من الصحف وحسدهم على نيلهم شرف الدفاع عن الوطن. وعندما استأنفت الدراسة، كانت متابعة الأحداث السياسية تطفئ على معظم الوقت، وتعمى لو كان بالقاهرة لوجد السبيل لأداء الواجب نحو وطنه.

وبعد أن استقرت الأمور واقترب موعد الامتحان جلس إلى والده للتعرف على

رأيه في الخطوة التالية بعد حصوله على الثانوية العامة، فقال له والده أن ما حصله من تعليم حتى هذه الفترة كاف تماماً لتحديد مستقبله، فهو يستطيع الحصول على وظيفة بالكادر المتوسط بالدرجة الثامنة الكتابية، وهي درجة لا يحلم أبوه بالوصول إليها. وذكره أن عبء إعالة الأسرة التي أصبحت مكونة من الوالدين وثمانية أبناء (هو أكبرهم) قد ناء به كاهله، وأنه أن الأوان لكى يؤدى صاحبنا دوره فى مساعدة والده على تربية أخوته حتى يبلغوا ما بلغ، وعندما قال له صاحبنا أنه يعلم أن نزوله إلى ميدان العمل مسألة ضرورية للأسرة، ولكنه يفتنى أن ينتسب إلى الجامعة إلى جانب العمل حتى يحقق أملة فى أن يصبح عالم آثار. اعترض الأب على ذلك بأسلوب منطقي (وإن كان صاحبنا لم يرتح له عندئذ) وذكره بأن الجامعة قد تستنزف جانباً كبيراً من راتبه لتغطية مصاريف الدراسة والكتب مما يجعله غير قادر على تقديم مساهمة ذات قيمة فى إعالة الأسرة. وحذر الأب ابنه من الإفراط فى التطلع إلى ما ليس من ثوبه وأن القناعة كنز لا يفنى وللضرورة أحكام. لم يصدم صاحبنا لهذا الموقف من جانب الوالد فهو يقدر تحمل الرجل له كل تلك السنوات، ويعلم أن مرتبه الضئيل لا يكفى لتوفير مستلزمات الحياة الضرورية لأسرة كبيرة العدد، ويعلم أن من واجبه أن يرد الجميل لأبيه، ويساعد أخوته على تحقيق ما عجز هو عن تحقيقه، وليترك مسألة الانتساب إلى الجامعة لما تآنى به الأيام. غير أن همته فترت فى السعى للحصول على مجموع مناسب للالتحاق بكلية الآداب شأنه شأن زملائه، فماذا يجدى المجموع إذا كانت الطريق إلى الجامعة لا تتقاطع مع طريقه فى الحياة الذى رسمه له وضعه الاجتماعى؟! فلم يهتم كثيراً بالنجاح والحصول على الشهادة. وهكذا حصل على الثانوية العامة القسم الألبى بمجموع بلغت نسبته ٦١.٥% وكان أول الخريجين قد حصل على ٧٦%، فلم تكن المجاميع الفلكية التى صاحبت تدنى مستوى التعليم معروفة فى ذلك الحين، وكان طبيعياً أن تحمل الجريدة المسائية التى دأبت على نشر نتيجة الشهادات أسماء العديد من المدارس وتحتها عبارة لم ينجح أحد. وكان ترتيب صاحبنا بهذا المجموع الصغير رقم ٩٩٦ من مجموع التاجحين بالقسم الألبى الذين تجاوزوا المائة والعشرين ألفاً.

التسلل إلى الجامعة

شغل من حصلوا معه على الثانوية العامة عام ١٩٥٧ بالتقدم إلى مكتب التنسيق (الذي كان من جهود ثورة يوليو الإصلاحية لضمان عدالة توزيع الطلاب على الجامعات) فلم يعد القبول مرهوناً بالوساطة والمحسوبية كما كانت الحال في العصر الملكي. أما صاحبنا فأعد كل أوراقه لغرض آخر: البحث عن عمل، فبالإضافة لهما شهادة الثانوية العامة وشهادة الميلاد، هناك شهادات أخرى لابد من تجهيزها أيضاً هما شهادة الجنسية المصرية وشهادة حسن السير والسلوك، وهما توقعان من اثنين من الموظفين لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيهاً، ولما لم يكن والده يعرف أحداً من أصحاب هذه الرواتب (الكبيرة)، لجأ إلى البديل وهو عمدة قرية طنوب الذي تولى مهمة إعداد الشهادتين من مركز كفر الزيات عن طريق المأمور. هذه الأمور التي تبدو تافهة اليوم، لا مبرر لها، كانت من العضلات التي تواجه الفقراء في تلك الأيام.

كانت البلاد تمر بعندئذٍ بفترة ركود اقتصادي فلم تكن هناك وظائف متاحة بالحكومة. سأل الوالد كل معارفه بالسكة الحديد والتلغراف، فكانت الوظائف المتاحة تتطلب سلامة الإبصار (٦/٦) أما قوة إبصار صاحبنا فكانت (١٨/٦)، وكان يستخدم نظارة طبية منذ العاشرة من عمره، وبذلك لا يصلح للالتحاق بمدرسة الحركة والتلغراف التي كانت تابعة لمصلحة السكة الحديد، ومدة الدراسة بها تسعة شهور، يعين الطالب بعدها بوتليقة معاون محطة أو معاون تلغراف. فلم يتبق إلا البحث عن العمل بإحدى الشركات. ودل بعض أهل الخير الوالد على موظف بشركة مصر للتأمين يقيم بحي العباسية بالقاهرة، فتوجه صاحبنا لزيارته بمنزله في أقرب يوم جمعة.

كان عبد الحكيم أفندي رجلاً طيباً عنده خمسة أولاد حصل أكبرهم على الثانوية العامة القسم الأدبي في نفس العام بمجموع نسبته ٥٢%، وعندما بقي نظرة على استمارة النجاح في الثانوية العامة الخاصة بصاحبنا، قال له: "يا بني خسارة تضيق فرصة دخول الجامعة، دا انت مكانك فيها مضمون"، وراح يشرح له الظروف الاقتصادية الراهنة، وكيف أن الشركات "توفر" الموظفين، وأنه نفسه في وضع غير مستقر (على كف عفريت)، ونصحه بتقديم أوراقه إلى مكتب التنسيق يوم السبت، قبل أن يغلق أبوابه يوم الاثنين فتضيق الفرصة من يده ربما إلى الأبد. أما الحصول على عمل فسوف يستغرق وقتاً طويلاً بسبب الأزمة، ويمكنه مواصلة البحث

عن عمل أثناء الدراسة وتغيير حالته من طالب نظامي إلى طالب منتسب عندما يحصل على عمل.

وراح صاحبنا يشرح للرجل ظروفه العائلية البائسة التي تجعل حصوله على عمل هدفاً أساسياً، وأنه إذا قبلت أوراقه بالجامعة، فمن أين يستطيع أن يدفع مصروفات الجامعة التي كانت تبلغ ثمانية عشر جنيهاً ونصف، فهو مبلغ يزيد عن راتب والده بحوالي خمسة جنيهات، ثم أن ما معه من نقود يقل عن الجنيه الواحد، فكيف يدبر الجنيهات القليلة لرسم التقديم والدمغات وكان يقترب من الثلاثة جنيهات؟!

أطرق الرجل ملياً، وحوقل عدة مرات، ثم قام من مجلسه وترك الغرفة، وعاد بعد دقائق ليضع فوق أوراق صاحبنا مظروفاً صغيراً فيه ثلاثة جنيهات، فرفض صاحبنا قبول المبلغ، وهب للانصراف كمن لدغه ثعبان، فسد الرجل الباب بظهوره وهو يردد: "صدقة .. تقول أنك لا تقبل الصدقة، هذا قرض حسن أقدمه لك اليوم لترده لي حين ميسرة"، وأقسم بالطلاق ألا يسمح له بالانصراف إلا إذا قبل "القرض"، فاضطر للقبول، وانصرف حزناً باكياً، غارقاً في إحساس عميق بالعجز وقلة الحيلة، يؤنب نفسه لتخاذله أمام الرجل وقبول "قرض" لا يعرف متى وكيف يرده لصاحبه.

بات ليلته بعزبة هرميس، فلم يطرق النوم جفونه إلا قبيل الفجر، فقد انتابته الهواجس طوال الليل، ألا يعني تقديم أوراقه غداً لمكتب التنسيق توريثاً لوالده العاجز عن تدبير ضرورات الحياة لأسرته، وما فائدة التقدم للجامعة وهو يعلم أن مصروفات الجامعة بعيدة عن متناول أيدي أمثاله من أبناء الفقراء، حتى لو حصل على عمل فلن يتجاوز راتبه عشرة جنيهات، فكيف يساعد والده ويعيش ويغطي نفقات الدراسة في الجامعة؟! ثم يستعيد حديث عبد الحكيم أفندي معه، وهكذا حتى نام نوماً قليلاً لساعات محدودة.

وفي الصباح الباكر ركب ترام ٣٠ من شارع شبوا في الطريق إلى الجيزة حيث مكتب التنسيق، واشترى الدمغات والاستمارات وقدم أوراقه، وعاد إلى باب الحديد ليركب القطار إلى منوف ومنها إلى طنوب حاملاً معه إيصال مكتب التنسيق، وطوال الطريق يفكر فيما يكون من رد الفعل عند أبيه.

بدأ حديثه مع والده بما دار بينه وبين عبد الحكيم أفندي من حديث الأزمة الاقتصادية وتعدن العثور على عمل في المنظور القريب، ثم انتقل إلى حديث الرجل حول ضرورة تقديم الأوراق إلى مكتب التنسيق ثم يبحث عن عمل، فقاطعه الأب: "قصره، قدمت ورقك للجامعة؟" فهز رأسه بالإيجاب، فقال الأب: "إن الله لا يكلف

نفساً إلا وسعها .. لا شأن لى بك، حسبى الله ونعم الوكيل (كررها ثلاث مرات).
كانت ليلة حزينة فى البيت تداخلت فيها أسباب الحزن، فالأم ومن يعى من
الأخوة حزانى لموقف الأب دون إدراك لحقيقة يؤسه التى كان صاحبنا يعيها جيداً،
ويقدر للأب موقفه، أما الأخوة الصغار فهم حزانى لأن جو البيت تسوده الكآبة
بمجرد غضب الأب على أحد أفراد الأسرة. وتام صاحبنا ليستيقظ فرزاً على حلم
مفرغ رأى فيه الأب يسقط بين يديه ميتاً، وهو يندب حظه العاثر. قرر بينه وبين نفسه
أن يلتحق بأى عمل مهما كان شأنه ليعول نفسه حتى يجد عملاً ثابتاً يستطيع
مساعدة والده عن طريقه فى تحمل أعباء الأسرة.

وفى صباح اليوم التالى طلب من أمه أن تخبر أباه اعتزامه السفر إلى
القاهرة (وكان يحمل أبوينه مجانى يصرف لأبناء العاملين بالسكة الحديد)، فقد
جرت العادة أن يقاطع الأب من يقضب عليه عدة أيام. فلم يرد الأب بما يفيد الرفض
أو الموافقة، بل نظر إليها ولزم الصمت، واعتبر صاحبنا أن هذا السكوت لا يعنى
الرفض على أقل تقدير، فسافر تواً إلى القاهرة وراح يبحث عن مقرضه من أقاربه
حتى يجمع المبلغ المطلوب لرسوم الدراسة فلم يجد ترحيباً من أحد، حتى من كان
بإستطاعتهم مساعدته منهم امتنع بحجة عدم جدوى ذلك لأن أمامه مرحلة طويلة،
والبلد حالتها الاقتصادية سيئة والبطالة تتزايد، فلا أمل لمن يتعاون معه فى استرداد
ما دفع، سيدة واحدة هى ابنة خالة أبيه قدمت له خمسة جنيهات كاملة، وطلبت أن
يبقى الأمر سراً بينهما لأن تلك الجنيهات من مبلغ الاخوة للزمن لا يعرف عنه أحد
شيئاً، فكانت هذه مكرمة لم ينسها أبداً لها حتى رحلت عن عالمنا فى أوائل
التسعينيات.

كان المجموع الذى حصل عليه صاحبنا فى الثانوية العامة يكفل له الالتحاق
بكلية الآداب جامعة القاهرة، وكانت جامعة القاهرة تتميز بقبول الطلاب الأعلى
مجموعاً تليها جامعة عين شمس ثم جامعة الإسكندرية، فلم يكن هناك سوى هذه
الجامعات الثلاث فى مصر، وكانت جامعة أسيوط فى مرحلة الإنشاء. ولكنه اختار
آداب عين شمس رغبة أولى تليها آداب القاهرة، ولم يذكر أى كلية أخرى. وعندما
أعلنت نتيجة القبول وجد اسمه الثالث بين المقبولين بآداب عين شمس، وجاء اختياره
لجامعة عين شمس مرتبطاً بطروقه الشخصية، فكلية الآداب كانت فى شبرا، وبذلك
يستطيع السفر يومياً إلى الجامعة بالأبوينه المجانى، ويصل إلى الكلية سيراً على
الأقدام حتى لا يضطر إلى الإقامة مع جدته مرة أخرى لذلك كانت ساعات بالغة
عندما قبل بآداب عين شمس.

وعندما ذهب إلى الكلية لأول مرة فوجئ بأن من حق من يحصل على ٦٠%

فما فوق من غير القادرين على سداد المصروفات أن يتقدم بطلب للحصول على المجانية مشفوعاً ببحث اجتماعي عن حالته من وحدة الشؤون الاجتماعية التابعة لحل إقامته، فقام بإعداد الأوراق المطلوبة وتقديمها، وأعلنت كشوف أسماء من حصلوا على المجانية بعد ثلاثة أسابيع، فلم يدفع سوى ٢٦٠ قرشاً رسوماً لل قيد بدلاً من المصروفات التي كانت تبلغ ثمانية عشر ونصف جنيهًا فيما يذكر. ولم تكن مجانية التعليم قد امتدت إلى التعليم العالي إلا في يوليو ١٩٦٢، ورغم ذلك بنت حكومة الثورة سياستها على التوسع في منح المجانية لمن يطلبها، وكان المستند الوحيد الذي يبرر الإعفاء (البحث الاجتماعي) يتم بمجرد تقديم الطلب، فيسأل الطالب عن وظيفة أبيه وراتبه الشهري، وعدد أفراد الأسرة، دون مطالبته بأي مستندات دالة على صحة البيانات، ويتم تحرير البحث الاجتماعي وتسليمه لطالبه بعد ختمه بخاتم الدولة. وأغلب الظن أن أولئك الموظفين بالشؤون الاجتماعية كانت لديهم تعليمات بالتساهل مع طلاب المجانية، فكان عدد من يعفون من المصروفات بالكلية سنوياً يزيد قليلاً عن نصف جملة عدد الطلاب، وكان الاحتفاظ بالمجانبة يقتضى الحصول على تقدير "جيد" على الأقل كل عام، وهو ما حصل عليه صاحبنا. واستطاع عن طريقه متابعة الدراسة حتى التخرج بفضل القواعد التي وضعتها ثورة يوليو للقبول بالجامعات التي ركزت على التحصيل الدراسي، وأسقطت من اعتبارها الخلفية الاجتماعية للطالب، وبفضل التوسع في منح المجانية لغير القادرين على سداد المصروفات. ففتحت باب التعليم الجامعي أمام فئات اجتماعية لم تكن تجلج في عهد الملكية بالوقوف أمام باب الجامعة فضلاً عن الالتحاق بها. وكان صاحبنا من ضمن هؤلاء.

كانت السنوات من ١٩٥٧ (تاريخ التحاقه بالجامعة) حتى ١٩٦١ (تاريخ تخرجه) سنوات عجاف في تطور مصر الاقتصادي، فرغم الإغراءات التي قدمتها حكومة الثورة لرأس المال من خلال الدراسات الجاهزة التي أتاحها المجلس القومي للإنتاج والمجلس القومي للخدمات عن مشروعات استثمارية في المجالين، ورغم تقديم ظرف تاريخي نادر وملامح للتنمية الرأس مالية عندما صدرت قرارات تمهيد الشركات والبنوك الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية وغيرها من الشركات التي سيطرت على الاقتصاد المصري، وطُرحت أسهمها للمصريين، لم يقبل رأس المال الوطني على الاستثمار، كما لم تكن تلك الخطوة مشجعة لرأس المال الأجنبي. وكانت تلك الأزمة الاقتصادية الخائفة التي لم تجد الحكومة مخرجاً منها إلا بالتحول نحو القيام بأعباء التنمية بنفسها، فكانت قرارات يوليو ١٩٦١ (الاشتراكية). وكان لهذا الركود أثره البالغ طوال السنوات الأربع على سوق العمل، فكانت

الفرص محدودة، ويحتاج الحصول عليها إلى وساطة، وكان التعيين في الحكومة مركزياً يتم من خلال مسابقات ديوان الموظفين التي كانت تكلف المتقدم نحو العشرة جنيهات، ثم يتم ترتيب الناجحين، ويتم التعيين بالدور من بين الناجحين حسب الترتيب، ومن لم يصبه الدور في السنة المالية التي دخل فيها المسابقة؛ كان عليه التقدم للمسابقة الجديدة. وكانت إعلانات ديوان الموظفين قاصرة على حملة الشهادات المتوسطة، فاضطر حملة المؤهلات العليا إلى التقدم إلى هذه المسابقة للحصول على وظيفة كتابية أو فنية أملاً في تسوية أوضاعهم وفق مؤهلاتهم العليا فيما بعد. ولم يزد عدد من يحصلون على فرصة التعيين بالحكومة (المجال الوحيد المتاح) عن ٢٠-٢٥% من جملة عدد الناجحين في تلك المسابقة.

انعكس ذلك كله على صاحبنا، فلم يوفق في الحصول على فرصة العمل التي تعلقت بها آمال أسرة كاملة، ولم تتوفر له الأسباب المادية للمغامرة في التقدم إلى مسابقات ديوان الموظفين، وكان بعض زملائه بالجامعة يتقدمون لها كل عام ولكن لا يصيبهم الدور للتعين، ولم ينل بعضهم تلك الفرصة إلا في الشهور القليلة السابقة على تخرجه بعد طول انتظار. وظل صاحبنا يبحث عن عمل دون كلل، وكاد يحقق أملاً مرتين: الأولى وهو بالفرقة الثالثة عندما ساعده أحد المعارف في الحصول على وظيفة بأسوان، فلم يقبلها لأنها كانت وظيفة مشرف مقيم بإصلاحية الأحداث، لأنه رأى فيها ما يبده أملاً في التخرج، والوظيفة الثانية كانت مؤقتة في قسم التسويق بإحدى شركات التأمين، يحدد الأجر فيها تبعاً للإنتاج، وهو قدرته على بيع بوالص التأمين في ظل اقتصاد راكد، فمضى شهر ونصف الشهر دون أن يتمكن من بيع بوليصة واحدة وترك العمل (الذي لم يكن عملاً جدياً).

استطاع صاحبنا أن يسترضى والده عن طريق وساطة بعض أهله وأصدقائه، فقبل الرجل بأمر ولحق لا يملك له نفعاً. وحرص على أن لا يكلف الرجل أكثر مما يطيق فكان يمارس بعض الأعمال في إجازة الصيف يوفر منها مبلغاً محدوداً استطاع أن يسد منه ديونه في السنة الأولى، وأن يدفع رسوم الدراسة البسيطة في كل عام ويشتري مستلزمات الدراسة من الكشاكيل والأقلام، والقليل والضروري مما يحتاجه من ملابس.

كان لا بد له من قضاء العام الدراسي الأول بعزبة هرميس عند جدته، ولكنه اتخذ من المكان مهجعاً فكان يظل بمكتبة الكلية حتى موعد إغلاقها في الساعة مساءً أو يقضى اليوم بدار الكتب المصرية بباب الخلق، ويكتفى من الطعام بما يقيم الأولاد. وكان اضطرابه للإقامة مع الجدة مرة أخرى يعود إلى صعوبة الوصول إلى القاهرة من طنوب يومياً قبل الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات الصباحية

وكان عليه (فى حالة السفر يومياً) مغادرة القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات المسائية.

وهذا القدر لضيقة بهذا الوضع مخرجاً فنقل الوالد -ومعه الأسرة- فى العام التالى إلى محطة الحامول متوقفة، فاستطاع السفر يومياً، وكان يضطر إلى السير على الأقدام من الحامول إلى محطة منوف مسافة خمسة كيلو مترات للحاق بالقطار السريع القادم من شبين الكوم والمتجه إلى القاهرة (وكان لا يتوقف بالحامول) ويغادر محطة منوف فى الساعة صباحاً. ولما كان هذا القطار يمكنه من حضور المحاضرات الصباحية التى تبدأ فى التاسعة، وكان عليه أن يلحق به مرتين أسبوعياً (على الأقل)، وكان يضطر للعودة بالقطار الذى يغادر القاهرة فى السادسة والنصف مساءً مرة واحدة (على الأقل) أسبوعياً فيصل إلى منوف فى الثامنة إلا ربعا، ثم يقطع صاحبنا مسافة الخمسة كيلومترات ليصل إلى البيت حوالى التاسعة مساءً. أما كل تنقلاته بالقاهرة من باب الحديد إلى الكلية بشبرا، أو إلى أماكن البحث عن عمل، فكانت تتم سيراً على الأقدام. واستمر على هذه الحال حتى تخرجه عام ١٩٦١، دون أن يضيق بواقعه البائس، أو يجعل أحداً من زملائه يعرف عنه شيئاً، بل كان حريصاً أن لا يبدو مظهره مختلفاً عن زملائه. وجاءت ملامحه الصارمة وجديته فى الدراسة لتجعل زملاءه الذين يقتربون منه أو يقترب منهم يعاملونه بقدر ملحوظ من الاحترام، وخاصة أنه كان لا يتوانى عن تقديم العون العلمى لكل من يلجأ إليه من الزملاء.

كان اختياره لآداب عين شمس -الذى دفعته إليه الظروف- اختياراً موفقاً بكل المعايير لأنها تميزت عن جامعة القاهرة فى كل شئ: برامج الدراسة، أسلوب التدريس، نظم الامتحانات وتقييم الأداء. افتتحت الجامعة عام ١٩٥١ باسم "جامعة إبراهيم باشا الكبير"، بعد نحو ستة أعوام من افتتاح جامعة الإسكندرية التى حملت اسم "جامعة فاروق الأول". ولعبت جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول عندئذ) دوراً هاماً فى تزويد الجامعتين الوليدتين بالأساتذة. وكان هناك نوعاً من الحافز (فى الحالتين) لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانتقال إلى جامعة الإسكندرية أو جامعة عين شمس هو إمكانية شغل كراسى الأستاذية المنشأة حديثاً بتلك الجامعات بالنسب للأساتذة المساعدين الذين كان عليهم الانتظار سنوات لا يعلم عددها إلا الله للترقية إلى درجة أستاذ عندما يخلو الكرسي برحيل شاغله إلى رحاب الله أو بلوغه سن المعاش، فحظيت كل من الجامعتين الوليدتين بعناصر متميزة من هيئة التدريس بجامعة القاهرة، انتقلت برغبتها، أو أجبرت على الانتقال للتخلص من جو الصراعات التى كانت الغيرة المهنية (وليس التنافس العلمى) أبرز أسبابها، وأبرز مثال لذلك

حالة الدكتور عزيز سوريال عطية الذي أقتلع من جامعة القاهرة ونُقل إلى الإسكندرية، ليلمع هناك ويكون مجموعة من أبرز المتخصصين في العصور الوسطى فاثار على نفسه غيرة زملائه فسمعوا الأبار أمامه، واضطر الرجل إلى الهجرة إلى أمريكا، وذاع صيته في الغرب، وكان مدرسة كبيرة هناك، وحالة عزيز سوريال عطية ليست فريدة في نوعها، فتاريخ جامعة القاهرة ملئ بنزيف الكفاءات العلمية بسبب فساد الجو الأكاديمي في تلك الجامعة العريقة.

اجتذبت جامعة عين شمس من أساتذة التاريخ القديم الدكتور إبراهيم نصحي بك الذين كان أول عميد لكلية الآداب وقد عزلته الثورة من العمادة بسبب صلاته بالقصر الملكي، فقد كان أخاه حسن حسني باشا سكرتيراً للملك فاروق، وظل رئيساً لقسم التاريخ والآثار حتى أحيل إلى المعاش عام ١٩٦٦، وظل يدرس بالجامعة حتى وفاته عام ٢٠٠٤ عن عمر يناهز الثامنة والتسعين. وكان الدكتور أحمد بدوي -أيضاً- ممن كسبتهم جامعة عين شمس من أساتذة التاريخ القديم، وقد أعادته الثورة إلى جامعة القاهرة مديراً للجامعة. وشغل الدكتور عبد الهادي شعيرة كرسي تاريخ العصور الوسطى، كما شغل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم كرسي التاريخ الحديث. وكل واحد من هؤلاء الأساتذة وضع نصب عينيه أن يحقق في الجامعة الجديدة ما لم يتح له أن يحققه في الجامعة الأم، ولم تختلف الأقسام الأخرى كثيراً عن قسم التاريخ والآثار.

وإلى جانب من تم نقلهم من الأساتذة المساعدين وترقيتهم إلى الأستاذية، أوفدت الجامعة الوليدة بعثة من أوائل خريجي جامعتي القاهرة والإسكندرية من حملة الماجستير إلى لندن وباريس للحصول على درجة الدكتوراه، وعاد هؤلاء لتولي مهمة التدريس بالجامعة عامي ١٩٥٦، ١٩٥٧ وكان من بين هؤلاء بقسم التاريخ والآثار الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى مدرس التاريخ الحديث. والدكتور حسن حبشي مدرس التاريخ الوسيط وزميله الدكتور عبد المنعم ماجد، أما الدكتور زينب عصمت راشد أستاذ التاريخ الحديث المساعد فكانت من بين من نُقلوا من جامعة القاهرة.

وكانت برامج الدراسة بآداب القاهرة تختلف عنها في آداب عين شمس، فهي تقدم للطلاب خليطاً غير متناسق من مواد من مختلف عصور التاريخ، وضعت تلبية لرغبات ومصالح أساتذة التخصص في تاريخ كل عصر من تلك العصور، فتحدث مزاحمة بالمناكب من أجل زيادة حصة كل عصر على حساب الآخر، بلغ هذا التزامح نزوة المسألة عندما قُسم تاريخ العصور الوسطى إلى كرسيتين (أي تخصصين) الإسلامي والعصور الوسطى. وبلغت المسألة ذروتها عندما شغل كرسي

التاريخ الإسلامى وكرسى التاريخ الوسيط متخصصان فى تاريخ الماليك، مما يعنى غلبة المصالح الشخصية على الهدف الأسمى وهو التكوين العلمى للطلاب.

أما فى جامعة عين شمس فقد صاغ الآباء المؤسسون برامج الدراسات على نسق السوريون بباريس، فأخذت بنظام "الشهادات" الذى يبدأ بشهادة إعدادية، يدرس الطالب فيها اللغات والمنهج ومقررات تمهيدية فى العصور القديمة والوسطى والحديثة. وكان من المنطقى أن تخصص الشهادة الأولى فى التخصص للعصور القديمة، ولكن نظراً لكون أستاذ التخصص كان يشغل وظيفة رئيس القسم وعميد الكلية، فقد أُرِجَتْ إلى الفرقة الرابعة دون مبرر علمى لذلك، كما تسبب فى "عجز قسم التاريخ عن تخريج من يحصلون على تقدير "جيد جداً" ويصلحون للتقدم لوظيفة "المعيد"، على عكس الأقسام الأخرى بنفس الكلية التى أفرزت كوادرها الأكاديمية من بين خريجائها. وهكذا جاءت "شهادة العصور الوسطى" نالية للشهادة الإعدادية (الفرقة الثانية) و"شهادة العصر الحديث" فى الفرقة الثالثة.

ولم تعرف أداب عين شمس -عندئذ- المذكرات والكتب الدراسية، فقد تُلخِر وصول هذا الوفاء إليها إلى أوائل الستينات، فكان الأستاذ يعرف الطلاب فى محاضراته الأولى على مكونات المقرر، ويحدد ما يتولى تغطيته فى المحاضرات، وما يتركه ليعده الطالب بأنفسهم بالرجوع إلى قائمة المراجع التى يزودهم بها، فإذا لم يجدها الطالب فى مكتبة الكلية كان عليه أن يبحث عنها بدار الكتب المصرية. وكان الكثير من المراجع الأساسية بالإنجليزية، مما جعل الطالب ملزماً باستخدامها. وكان الاهتمام كبيراً بالجانب التطبيقى، فعلى الطالب أن يعد ما لا يقل عن بحثين فى الفصل الدراسى الواحد على يد من يتولى تدريس "مادة البحث"، وكانت تلك المادة تؤخذ من جانب الأساتذة مأخذ الجد، فهناك متابعة أسبوعية لدى تقدم الطالب من إعداد المقال العلمى الذى كلفه به الأستاذ، وهناك تصحيح دقيق لكل مقال، وإلزام الطالب بإعادة كتابته إذا لم يكن مناسباً، وهناك حد زمنى معين على الطالب الالتزام به وعدم تجاوزه لتقديم المقال، ومعنى ذلك أن الطالب يترب على كتابة مقال علمى فى تخصص معين (عصر محدد) أربع مرات فى العام الدراسى الواحد، وكانت نتيجة "أعمال السنة" تعلن قبل موعد الامتحان التحريرى بأسبوعين، ويحرم الراسب فيها من دخول امتحان الفصل الدراسى. فكان الرسوب فيها يعنى الرسوب فى أربع مواد مما يعنى وضع مصيره فى كف القدر فإذا لم يحصل على لوجات مناسبة فى الفصل الدراسى الآخر تؤهله للحصول على تقدير "ضعيف"، فصل من الجامعة، لأن اللانحة كانت تنص على فصل كل من يحصل على تقدير "ضعيف جداً"، أما من يحصل على تقدير "ضعيف" فله حق الإعادة فيما رسب فيه.

وهكذا كانت مكتبة الكلية مكتظة بالطلاب طوال اليوم من التاسعة صباحاً إلى السادسة مساءً وانتشر طلبه آداب عين شمس في قاعات دار الكتب المصرية. أما طلاب الانتساب، فكانوا يكلفون بدراسة موضوع معين في كل فصل دراسي يحدد له أربعة مراجع على الأقل، يؤدون فيه امتحاناً تحريرياً قبل موعد الفصل الدراسي بشهر، فإذا لم ينجح الطالب المنتسب في تلك المادة حُرِم من دخول امتحان الفصل الدراسي وتعرض لما يتعرض له الطالب المنتظم من مخاطر.

ولا عجب أن تجد طلاب الفرقة الأولى عام ١٩٥٧ (الذين كان من بينهم صاحبنا) يبلغون نحو ٢٧٥ طالباً (٢٠٠ منتظماً + ٧٥ منتسباً) تتم تصفياتهم ليصبح عدد خريجي قسم التاريخ عام ١٩٦١ (الدفعة العاشرة التي ينتمي إليها صاحبنا) ٦٨ خريجاً فقط. مما يعكس مدى جدية الدراسة، وبنية تقويم أداء الطلاب، وتنوعية تكوين الخريج. ويكفي للدلالة على ذلك كله أن أربعة من بين خريجي هذه الدفعة تابعوا دراستهم العليا حتى حصلوا على الدكتوراه، واحتلوا مكانهم ضمن هيئة التدريس بالجامعة، كان صاحبنا واحداً منهم.

وكان من بين شباب الأساتذة (عندئذ) الذين درس عليهم صاحبنا: مصطفى الشكعة في الأدب العربي، وحسين مجيب المصري في اللغة الفارسية، ويوسف أبو الحجاج ودولت صانق ومحمد رياض في الجغرافيا، وحليم تادرس في اللغة الإنجليزية (وكان منتدباً من خارج الكلية). ومن بين أعضاء هيئة التدريس بآداب الإسكندرية درس تاريخ الشرق الأدنى القديم على رشيد الناصوري، والنظم اليونانية وحضارة مصر في العصر البطلمي على محمد عواد حسين، ومن أعضاء هيئة التدريس بآداب القاهرة درس تاريخ اليونان ومصر في عصر الرومان على عبد اللطيف أحمد على، وتاريخ مصر الفرعونية على أحمد فخري، وتاريخ أوروبا في العصور الوسطى على سعيد عاشور. وقد ترك بعض هؤلاء أثراً ملحوظاً في تكوينه، ومر آخرون منهم في حياته مروراً عابراً دون أن يتأثر بهم. وكان هم أحد السكندريين ببيع كتابه يحمله معه من الإسكندرية في حقيبة كبيرة، يوزعه بنفسه على طالبى الشراء (وكان هذا غريباً على جامعة عين شمس) أما الآخر، فكان يملئ المحاضرات على الطلاب ببطء شديد، كلمة كلمة على طريقة مدرس اللغة العربية بالمدرسة الابتدائية بعبارات إنشائية مليئة بالمتراقات، فكان صاحبنا يجلس (على غير عاداته) في الصف الأخير من قاعة المحاضرات ويستمع إلى ما يملئ الأستاذ ثم يقوم بكتابة الأفكار الرئيسية التي جاءت بالمحاضرة، ويهرع إلى المكتبة بعد المحاضرة ليراجع الموضوع بأحد المراجع الإنجليزية مسترشداً بالنقاط التي جاءت بمحاضرة الأستاذ، ويصوغ لنفسه نصاً آخر، وكان من عادة الأستاذ المرور بين

صفوف مقاعد الطلاب أثناء إملائه للنص الهزيل بصوت جهورى، فلمح صاحبنا جالساً في آخر القاعة لا يكتب، فاقترّب منه وسأله: "لماذا لا تكتب يا ولد؟" فرد عليه بقوله: "إنّنى استوعب ما يرد بالمحاضرة من معلومات اكتفى بتلخيصها". وتناول الرجل الكشكول ليجد أن ما كتبه الطالب حوالى عشرة سطور بعدما يزيد على ساعة ونصف من الإملاء، فقذف الكشكول في وجهه، وطرده من الفصل، ولم يشأ صاحبنا أن يعود إلى حضور محاضرات هذا الرجل مرة أخرى. فقد عرف الرجل بقسوته في معاملة الطلاب وتنكيله بمن يجرؤ على مناقشته. وكان صاحبنا في الفرقة الرابعة على وشك التخرج، فكان الاحتكاك بهذا الرجل فيه خطر شديد على مستقبله، لذلك فضل الاختفاء من قاعة الدرس، فلم يكن يستفيد شيئاً من ذلك الأستاذ على كل حال.

وهناك آخر من آداب القاهرة كان له كتاب يفرضه على الطلاب (وهو أمر شائع في آداب القاهرة)، ويحفظ الكتاب عن ظهر قلب، ومحاضراته عبارة عن استظهار (تسميع) للكتاب الذي يحفظ نصه عن ظهر قلب، وكأنه من وحى السماء. استمع إليه صاحبنا مرتين فقط، ثم فضل أن يستثمر وقته في قراءات حول الموضوع بالمكتبة واكتشف مصابغة أن فصول الكتاب عبارة عن ترجمة لبعض فصول كامبردج في تاريخ ذلك العصر!!

مدرس شاب أثر تأثيراً بالغاً في صاحبنا هو الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى، ابن سوهاج، الذى كان عائداً لتوه من البعثة التى حصل بها على الدكتوراه من جامعة لندن، درس عليه مناهج البحث بالفرقة الأولى، ولم يدرس عليه مرة أخرى سوى في الفرقة الثالثة، ولكنه ارتبط به منذ المحاضرة الأولى التى سمعها منه، فهذا المدرس الشاب كان يحث التلاميذ على التفكير، وتبذ المسلمات ما لم يقدّم الدليل العقلى على صحتها، وأن الحقيقة التاريخية ليست كاملة، وأن الموضوعية مسألة نسبية. كان هذا الكلام جديداً على صاحبنا لا في موضوعه فحسب، بل وفي طريقة طرحه، وأسلوب عرضه. ويعد المحاضرة سار صاحبنا بجوار أستاذه الشاب يناقشه في بعض ما سمعه منه، وطرح عليه سؤالاً معيناً، فإذا به يفاجأ بالرجل يقول له أنه ليس متأكداً تماماً من الإجابة، واقترح على التلميذ أن يبحث عن الإجابة في كتاب معين، وأن يلتقى به إذا وجد نفسه في حاجة إلى الإيضاح.

كان صاحبنا عندما اختار الالتحاق بقسم التاريخ والآثار يظن أنه يستطيع التخصص في الآثار، ويحقق حلمه في أن يصبح من علماء الآثار. ولكنه علم بعد فترة وجيزة من التحاقه بالقسم أن شعبة الآثار لم تفتح بعد، فاستقر رأيه على أن

يتخصص في التاريخ القديم. غير أنه لم يجد فيمن درسوا له بالفرقة الأولى من مدرسي التاريخ القديم من يحفره على اختيار هذا التخصص، أو يقدم له القدوة المناسبة التي تجعله يختار السير على الدرب.

وعندما جلس إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى وجد فيه القدوة التي ينتشدها، واتخذة مثلاً أعلى له، وتمنى (بينه وبين نفسه) أن يصبح مثله. ومنذ ذلك اليوم حدد هدفه الأساسي في الحياة، وهو العمل على أن يتخصص في التاريخ الحديث، وأن يتعلم على يد هذا الرجل.

كان الأستاذ يحرصون على ترك مسافة واسعة بينهم وبين الطلاب، حفاظاً على "هيبة" الأستاذ، القليل منهم يسمح للطلاب بمناقشته في أضيق الحدود، وبغالبيتهم لا يسمحون بذلك، ويضيقون ذرعاً بمن يطرح سؤالاً أثناء المحاضرة. أما أحمد عبد الرحيم مصطفى فكان إنساناً عظيماً، ومريباً عبقرياً، قبل أن يكون أستاذاً. التحم بتلاميذه، ولم يترك مسافة بينه وبينهم. ذهب صاحبنا يوماً للقائه بحجرة الأستاذة بالكلية، وكانت قاعة واسعة بها مكتبة، ومكاتب كل من عبد المنعم ماجد، وزينب عصمت راشد، وحسن حبشي، وأحمد عزت عبد الكريم. وكانت هذه الغرفة أشبه ما تكون بقدس الأقداس في المعهد الفرعوني، لا يدخلها إلا أعضاء هيئة التدريس. ولذلك عندما صرح له أحمد عبد الرحيم مصطفى بالحضور إلى المكتب متى شاء إذا احتاج لسؤاله عن شيء، أحس بالرهبة وتردد قليلاً، ثم طرق باب الغرفة، وفتح الباب، فإذا بعبد المنعم ماجد ينهره، ويطلب منه إغلاق الباب، فتراجع خطوة إلى الوراء ليرى صوت أحمد عبد الرحيم مصطفى يأمره بالدخول ويجلسه على كرسي بجوار مكتبه، ويستمع إليه، ويتناقش معه دون اعتبار لضيق ماجد وزينب عصمت راشد التي تصادف وجودهما، بما يقدم عليه هذا المدرس من خرق للتقاليد. وعن طريق أحمد عبد الرحيم مصطفى عرف الطريق إلى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فيما بعد، فكان يلتقيه (بعد التخرج) هناك، أو في نادي أعضاء هيئة التدريس، أو في منزله بشبرا، وكانت مكتبة هذا الأستاذ متاحة له، يعيره صاحبها المراجع الإنجليزية التي لا يجدها في مكتبة الجامعة، ويفيض عليه بعلمه الغزير، فيفتح له أفقاً معرفية جديدة، فتبعه كما يتبع المريد شيخه.

أما أحمد عزت عبد الكريم فقد تثر به في مرحلة الدراسات العليا، وليس قبلها، ولعب هذا الأستاذ العملاق دوراً بارزاً في تكوينه، ولا غرابة في ذلك. فقد كان أستاذاً لأحمد عبد الرحيم مصطفى في مرحلتى الليسانس والماجستير بجامعة القاهرة قبل أن يوفد في بعثة لحساب جامعة عين شمس، ويعين مدرساً بها. كان أحمد عزت عبد الكريم محاضراً متميزاً يستقرئ المادة التي يقدمها في صورة

تساؤلات يستخلص منها الإجابات المحتملة، جاعلاً من موضوع المحاضرة قضية، يتفحص شواهدا مع طلابه، ويبحث معهم عن دلالاتها. يسمح بالمناقشات في حدود إذا كان السائل يطرح سؤالاً وجيهاً يعكس درجة استيعابه لما سمعه من الأستاذ، ولكنه كان يحرص على اتساع المسافة بينه وبين طلاب مرحلة الليسانس. وبدأ الأستاذ ينتبه إلى صاحبنا من أسئلته خلال الدرس، فقد وعى جيداً نصائح أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، فكان يعد نفسه للمحاضرات قبل حضورها بقراءات مركزة في المراجع الهامة ويجهز أسئلته، وعندما يستمع للمحاضرة يبحث عن إجابة للتساؤلات التي لم تجب عليها المحاضرة، أو يسأل الأستاذ رأيه فيما قدمه الآخرون من تفسير لبعض النقاط. وعندما درس على أحمد عزت عبد الكريم مادة "نصوص تاريخية بالإنجليزية"، بدأ الأستاذ درسه الأول بتكليف أحد الطلاب قراءة النص، فهاله حجم الأخطاء في النطق الصحيح لخارج الألفاظ، وأسكت القارئ بأسلوب جارح غاضب، وطلب غيره ممن يجيد القراءة، فتقدم صاحبنا، وقرأ النص قراءة صحيحة، فكلفه الأستاذ بأن يقرأ النص في كل محاضرة حتى نهاية الفصل الدراسي، فكان يقرأ النص ويتولى الأستاذ شرحه من حيث المصطلح والمضمون. وكان الفضل في تمييز صاحبنا على أقرانه ما لقيه من حسن التربية على يد مدرس الإنجليزية في المدرسة الابتدائية، وما حظى به من حسن التدريب على يد مدرس الإنجليزية بمدرسة طوخ الثانوية، كذلك حرصه على اتباع نصائح أساتذته بالجامعة باستخدام المراجع الإنجليزية.

وبلغ من حرصه على تنمية مهارته اللغوية التفكير في ترجمة كتاب اشتراه من سور الأزبكية بقرشين عن أبراهام لنكولن الرئيس الأمريكي الذي حرد العبيد، وواجه الحرب الأهلية، وأطلع أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى على الكتاب فامتدحه وزكى ترجمته، ووعده بمراجعة الترجمة. ولما كان الكتاب يقع في حوالى ٤٠٠ صفحة، فقد اقتسمه مع زميله وصديقه الحميم عاصم النسوقي، واتفقا على الانكباب عليه في إجازة الصيف (١٩٦٠). ورغم انشغال صاحبنا بأعمال شاقة يكتسب منها بعض الجنيهاً لتعينه على التركيز على الدراسة في الفرقة الرابعة، إلا أنه استطاع أن يترجم حوالى مائة صفحة، وعاد من إجازة الصيف ليلتقى بزميله في بداية العام الدراسي، ويكتشف أنه صرف النظر عن الموضوع، فلم يترجم شيئاً.

ومن الأساتذة الذين أثروا في صاحبنا، ولعبوا دوراً غير مباشر في تكوينه عبد الطيف أحمد على أستاذ كرسى علم البردى وكرسى التاريخ القديم بكلية الآداب جامعة القاهرة ورئيس قسمي التاريخ والدراسات القديمة بها، ثم عميد الكلية فيما بعد. درس عليه التاريخ اليوناني والحضارة اليونانية، وتاريخ مصر في عصر

الرومان. كان محاضراً رائعاً يشرح الدرس بأسلوب مسرحي، فيجعل الطالب يكون صورة ذهنية درامية للأحداث التي يعرضها الأستاذ؛ فيسمع قفقة السلاح، وتنايد الخطباء، ويرى مجتمع أثينا ومناقشات مواطنيه، ويشهد غبار المعارك يخيم على الجيوش. فالأستاذ يقدم وصفاً لا يقتصر على الكلمات بل يلوّح بيديه، ويعبر عن الحدث بقسمات وجهه، يبتسم عندما يقع طرف في فخ نصبه له الآخر، ويقطب جبينه وهو يتحدث عن حيرة طرف من كيفية التعامل مع طرف آخر. ويظل الطلاب مشهودين إليه، يستمعون بانتباه دون ملل مدة ساعتين كاملتين. وبهذه الطريقة الفردية يستطيع الطالب التأبه أن يستفيد كثيراً من شرح الأستاذ، ومناقشته لأراء المؤرخين، ونقده لها. أما الطالب الذي يركز على حركة الأستاذ جيئة وذهاباً وحركات ذراعيه وتعبيره وجهه متسلياً بها فيخرج صفر اليبدين.

ومن هؤلاء الأساتذة الذين لعبوا دوراً غير مباشر في تكوينه عالم الآثار العظيم أحمد فخري الذي درس عليه تاريخ مصر الفرعونية. كان أحمد فخري هو الأستاذ الوحيد الذي عرفه صاحبنا قبل أن يجلس إليه جلسة التلميذ من الأستاذ، فقد بهرته كشوفه الأثرية التي كانت تتحدث عنها الصحف عندما كان تلميذاً بالمدرسة الثانوية، وقدر له أن يراه عن قرب، ويتعلم على يديه، كان كتابه "مصر الفرعونية" بسيطاً بديعاً، ولكنه حذر الطلاب من الاعتماد عليه وحده وحثهم على قراءة العديد من المراجع. وكان أسلوبه في المحاضرة تقديم الشواهد الأثرية، وبناء تصوره للحدث التاريخي استناداً إليها بعدما يفند آراء غيره من العلماء؛ فيرجع رأياً معللاً لأسباب هذا الترجيح، ويستبعد رأياً آخر عارضاً أسباب الاستبعاد، ولكن حديثه يشي دائماً بعشق نابذ لمصر القديمة، واعتزاز بمساهماتها في الحضارة الإنسانية، وخاصة في الفكر الديني. ورغم مكانته العلمية الرفيعة لم يتروّد في الموافقة على اصطحاب طلاب الفرقة الرابعة في زيارة لمنطقة سقارة. وبمجرد وصول الطلاب إلى هناك ووجوده بينهم، هرع تلاميذه من مفتشى الآثار مرحجين به، عاتبين لأنه لم يبلغهم "بتشريفيه" وعرضوا أن يتولوا عنه الشرح للطلاب، فرفض وصرّفهم إلى أعمالهم، وحظي الطلاب بشئد وأعظم شرح لآثار المنطقة على يد هذا العالم الجليل.

غاب أحمد فخري عن محاضراته الأسبوعية على غير عادته وتكرر غيابه في الأسبوع التالي، سألوا إدارة الكلية عن سبب الغياب، فقيل لهم أن الأستاذ مريض، فقرر أربعة منهم (كان صاحبنا أحدهم) التوجه إلى بيت الأستاذ حاملين معهم باقة ورد صغيرة اشتروها بقروش معدودة، وتجهوا هكذا دون موعد أو اتصال تليفوني شأنهم في ذلك شأن القرويين البسطاء من أبائهم، وطرقوا باب الشقة التي تقع في

عمارة على شارع النيل بالجيزة بالقرب من كوبري الجامعة، ففتحت الباب سيدة أجنبية طويلة القامة فسألوها عن الأستاذ، فاقترنتهم إلى حجرة المكتب، حيث كان العالم الجليل مسترخياً على أريكة، يقرأ كتاباً، رحب الأستاذ بتلاميذه بأبوة حانية، وقدم لهم زوجته الألمانية، وشكرهم على حرصهم على زيارته وجاءت الزوجة بالشاي والكحك، وأفاض الأستاذ في حديث ممتع عن تجاربه في الحفاثر الأثرية التي سببت له حساسية في الصدر تحوات إلى الربو الذي يلزمه البيت من حين لآخر، وامتد الحديث إلى نحو الساعتين، كلما استأذن الطلاب في الانصراف استبقاهم، مؤكداً أنه شفى تماماً عندما رآهم، وعند انصرافهم اعتذر لهم عن عدم قدرته على توديعهم، وصحبته زوجته إلى الباب مكررة الشكر.

خرج الطلاب الأربعة مبهورين بأبوة الرجل وإنسانيته ولم يستطيعوا إغفال المقارنة بينه وبين أستاذهم إبراهيم نصحي (بك) رئيس قسمهم، وأول عميد لكلية الآداب، كان إبراهيم نصحي يعامل الطلاب بتقشف واشمئط، يبدأ محاضراته في التاسعة صباحاً بنظرة يسمح بها وجوه الحضور ذات اليمين وذات اليسار، ثم يرسم على وجهه علامات التقزز، ويقول: "الجامعة برطشت"، ويبدأ بعد ذلك الدرس، مراسم تتكرر في كل محاضرة، وكأنها مقدمة للعرض. والويل لمن يجرؤ على طرح سؤال على الأستاذ الذي يسرف في توبيخه، ويمسح الأرض بكرامته.

كان "الاتحاد القومي" (التنظيم السياسي للثورة) ينظم مظاهرات طلابية في بعض المناسبات، فيجمع الفراشون سيارات التاكسي سعة الخمسة راكب من شارع شبرا، وتقدم إدارة رعاية الطلاب ٢٥ قرشاً لكل خمسة من الطلاب بعد ركوبهم التاكسي، على أن يتوجه الجميع إلى ميدان التحرير حيث تبدأ المظاهرة. فكان الطلاب عادة يدفعون لسائق التاكسي خمسة قروش بعد الخروج من الكلية ببضعة أمتار، ويقتسمون الباقي فيما بينهم أو يصرفونه في المقهى. أما الكلية فكانت تعطل الدراسة فيها تماماً وتغلق المكتبة أبوابها في مثل هذا اليوم.

حدثت واحدة من تلك المظاهرات السانجة يوم محاضرة إبراهيم نصحي في خريف عام ١٩٦٠، وخشى الطلاب من مغبة غضب الأستاذ إذا جاء ولم يجد أحداً، فقد يترتب على ذلك ترسيب الدفعة كلها في مادتيه، وكانت تُروى قصص عنه من هذا القبيل. لذلك حرص الطلاب وكان عددهم حوالي الأربعين، على الانتظار في فناء الكلية عند المكان المخصص لوقوف سيارة نصحي (بك) الشيفورليه الفارمة. وبعد بضع دقائق وصل الرجل، وأوقف السيارة في مكانها، ولاحظ تجمع الطلاب هناك، وكان صاحبنا يقف (مصادفة) أمام شباك الباب الأيمن الذي فتحه الأستاذ أوتوماتيكياً (وكانت هذه بدعة جديدة لا يعرفها من برطشوا الجامعة بتسللهم إليها)،

وقال الأستاذ الطلاب باشمئزاز: "مالككم عفين على العربية كده" (أى أنهم كالذباب الذى يعف على الشئ)، فقال له صاحبنا أن الطلاب خرجوا فى مظاهرة، وأنهم ينتظرونه هنا لأن قاعات الدرس مغلقة، ليأمر بفتح إحداها لإلقاء درسه. فأغلق شباك السيارة، واتجه إلى باب الخروج دون أن يقول شيئاً لقطيع "الذباب" الذى كان بانتظاره!

قارن الطلاب الأربعة بين حفاوة أحمد فخرى بهم فى بيته الذى قرعوا بابه دون استئذان، وكيف عاملهم معاملة إنسانية أبوية نبيلة، وبين من عاملهم دائماً باشمئزاز واحتقار، وعدهم من فصيلة "الحشرات". ولا يرجع ذلك إلى موقفه من نظام ثورة يوليو الذى ألغى الرتب المدنية، وأزاحه من عمادة الكلية، وفتح أبواب الجامعة أمام من كانوا (فى نظره) من أولاد "الرعاع"، بقدر ما يرجع إلى أصوله التركية، وترفعه على "أنبياء الفلاحين" فقد كان يعامل طلابه بازدراء — أيضاً — عندما كان بجامعة القاهرة.

وفى سن السبعين، تغير إبراهيم نصحي تماماً، فأصبح يمزح مع الطلاب، ويقبل بأن تتاديه الطالبات بـ "جنو إبراهيم"، ويعد أن ظل يوصد باب الدراسات العليا فى تخصصه ما يزيد على العشرين عاماً، فتمعه على مصراعيه أمام كل من هب ودب، وسبحان مغير الأحوال.

انتهى العام الدراسى الرابع، وانتهت بانتهاكه بالنسبة لصاحبنا سنوات التوتر والشقاء (أو هكذا ظن). وأعلنت نتيجة الليسانس، فلم يتجاوز عدد من حصلوا على تقدير جيد خمسة طلاب، كان ترتيبه الثالث بينهم وعلى الدرجة كلها. وحصل نحو الأربعين طالباً على تقدير "مقبول"، وتوزع الباقون بين من رسب فى مادتين وله حق دخول دور يناير ١٩٦٢، ومن بقى لإعادة لحصوله على تقدير "ضعيف".

استاء صاحبنا من هذه النتيجة، وخاصة أنه بذل جهداً مضاعفاً فى إعداد موادها واستيعابها. وعندما اطلع على النتيجة اتضح أنه حصل على جيد جداً فى ثلاث مواد، وجيد فى باقى المواد، ومقبول فى مادتي إبراهيم نصحي (تاريخ البطالة، وتاريخ الرومان) وعجب لذلك، فقد بذل فى المادتين جهداً كبيراً، واستخدم عدداً من المراجع الهامة فى إعداد مادته واستوعبه جيداً، ولكن تبين له أن أحداً لم يحصل فى المادتين عما يزيد على "مقبول"، وأن نسبة النجاح فى المادتين لم يتجاوز ٥٠%، وأن عشرة طلاب على الأقل نجحوا فى إحدى المادتين بالتعويض (حسب قواعد الرأفة) وأن الرسوب تركّز فى المادتين، وفى بعض المواد الأخرى. أما صاحبنا فقد حصل على عشر درجات فقط (من عشرين درجة) فى تاريخ البطالة، و١١ درجة فى تاريخ الرومان. وألقى نظرة على كشف النتيجة ليجد أن الدرجات التى وضعها الأستاذ لمن

رأى في إجابتهم ما يبرر نجاحهم، لم تزد عن ١٠ أو ١١ درجة. على كل، كان ما استطاع تحقيقه يفوق توقعاته، فلم يكن يضمن استمراره في الدراسة، ويتحسب لما قد يعترض طريقه من عقبات، فإذا به يصل إلى نهاية المرحلة الجامعية الأولى، ويصبح خريجاً حاملاً درجة الليسانس في الآداب، ولكن المئات غيره من الخريجين كانوا يعانون البطالة منذ العام ١٩٥٧، وازداد حال الأسرة بؤساً في وقت أصبح ينتظر فيه أن يلعب دوراً إيجابياً لمساعدتها.

تلطم صاحبنا في بعض الأعمال البسيطة التي أصبحت شحيحة بسبب وفرة أعداد طالبي العمل، كانت المدارس الخاصة تدفع للمدرس خريج الجامعة راتباً لا يتجاوز خمسة جنيهات شهرياً. وتقدم صاحبنا لمسابقة القبول بكلية التربية للحصول على درجة الدبلوم العامة في التربية. وكانت الكلية لا تقبل سوى العدد الذي تحتاجه وزارة التربية والتعليم من المدرسين، لذلك كان الحصول على تقدير "جيد" شرطاً للتقدم إلى كلية التربية. وبلغ عدد المتقدمين بقسم العلوم الاجتماعية عام ١٩٦١/١٩٦٢ (التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، والاجتماع) نحو ٢٧٠ متقبلاً، تمت تصنيفهم في امتحان شفوي رأسه الدكتور صلاح قطب عميد الكلية، فتم قبول عشرة طلاب من كل تخصص، كان صاحبنا واحداً منهم. وانتظم في الدراسة في الفصل الأول قدر الطاقة، حتى أعلن فجأة عن تعيين جميع الخريجين، وكانت الطلبات تُقدم إلى مكتب بوزارة التربية والتعليم، وعندما أعلنت النتيجة كانت سعادته بالغة عندما وجد أمام اسمه "المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية"، وعندما استلم خطاب التعيين اتضح أن مكان المؤسسة بشارع قصر النيل بالقاهرة، فتوجه إليها لاستلام العمل. وبعد فترة انتظار حوالى الساعة، تسلم خطاباً لاستلام العمل فوراً بالشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات.

وإذا كان هذا التعيين قد فتح صفحة جديدة في حياته، ويبحث عنده وأسرته الأمل، فقد زوده العمل في شركة صناعية من الشركات التي تم تأميمها في يوليو عام ١٩٦١ بتجارب وخبرات جديدة، كان لها أثرها في تكوينه، بل وفي تحديد حقل دراسته العليا (التي بدأها عام ١٩٦٢/١٩٦٣).

مراجع الحسابات

الشركة المالية والصناعية المصرية كانت شركة مساهمة يملك قسماً كبيراً من أسهمها بعض كبار الرأسماليين من أمثال أمين يحيى (الذى كان رئيساً لمجلس الإدارة قبل التأميم) والبراوى وسراج الدين، وغيرهم. وكان مديرها العام الدكتور محمد شفيق حنطور يحمل درجة الدكتوراه فى الزراعة، اقترب من السبعين، أصبح رئيس مجلس الإدارة بعد التأميم. وتخصصت الشركة فى إنتاج حامض الكبريتيك بمختلف درجاته، وإنتاج سماد السوبرفوسفات. وكانت تستورد الكبريت الخام من الخارج، أما الفوسفات فيأتى من المناجم التابعة لها بمنطقة "السباعية" غرب أسيوط. ورغم وجود المصانع بكفر الزيات، كان المركز الرئيسى للشركة بالإسكندرية، وكانت مكاتب الإدارة بكفر الزيات تضم قسم الحسابات وقسم المراجعة، وقسم المخازن والتوريدات وقسم المشتريات. أما عدد العمال فبلغ ١٥٠٠ عاملاً، استفاد نحو ١٢٥٠ عاملاً منهم بالقانون الذى جعل الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل خمسة وعشرون قرشاً، فارتفعت أجورهم من ثمانية قروش إلى ٢٥ قرشاً، وشملتهم مظلة التأمينات الاجتماعية. أما الإداريون فانقسموا إلى قسمين: فئة الموظفين نوى الرواتب الشهرية، وكانت فئة متميزة يبدأ الراتب الشهري لصاحب المؤهل المتوسط بستين جنيهاً شهرياً (أى خمسة أصناف مرتب زميله بالحكومة) ولم يكن بالشركة من بين الموظفين حملة المؤهل العالى سوى أربعة من المهندسين أما الإداريون فكانوا من حملة دبلومات التجارة والصناعة، وكانت هناك شريحة أخرى من الموظفين تُعامل بالأجر اليومى، فكانت بداية تعيين حملة المؤهلات المتوسطة من هذه الفئة جنيهاً يومياً عن كل يوم عمل، فلا يحتسب الأجر عن أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية.

هبط على الشركة، نتيجة القانون الجمهورى بتعيين الخريجين، أربعة موظفين جدد دفعة واحدة تسلموا العمل فى فبراير ١٩٦٢، منهم ثلاثة من خريجي الآداب فلسفة (١٩٥٧)، وجغرافيا (1957)، وتاريخ (١٩٦١)، وخريج حقوق (1958). كان صاحبنا أحدث الخريجين المعيّنين بالشركة، وعده زملاؤه الثلاثة من المحظوظين، فقد تقلب ثلاثتهم بين مختلف الأعمال، فكان خريج الفلسفة يعمل كاتباً باليومية بشركة مياه غازية من مارس إلى أكتوبر ويعانى البطالة من نوفمبر حتى فبراير. وحصل خريج الجغرافيا بعد بطالة دامت عامين على إحدى وظائف المؤهلات المتوسطة عن طريق "ديوان الموظفين" فكان كاتباً بمصلحة الآثار، أما خريج الحقوق،

فقد أنهى فترة التدريب بمكتب أحد المحامين لم يتقاضى عنها أجراً، وسجل اسمه في جدول المحامين، وكان أحسن الأربعة حالاً، لم يعان الفاقة مثلهم لأن والدته الثرية كانت تنفق عليه ببذخ لكونه وحيداً.

لم يتضمن القرار الصادر من المؤسسة للشركة أى إشارة إلى الراتب الذى يتقاضاه كل من هؤلاء "الدخلاء" الأربعة (هكذا كان يُنظر إليهم)، فلم يكن هناك كادر محدد للشركة أو غيرها من الشركات، وإنما كان تحديد الراتب متروك لتقدير رئيس مجلس الإدارة الذى قرر أن يكون الراتب ٢١ جنيه شهرياً، وكان هذا مبلغاً محترماً، لأن من عُيّنوا بالحكومة حصلوا على خمسة عشر جنيه، ولكنه كان يعادل ثلث الراتب الذى كان يحصل عليه من يعين بمؤهل متوسط قبل التأميم.

بقيت مشكلة أخرى هي تحديد وظائف أولئك "الدخلاء" فلا علاقة بين مؤهلاتهم ومجال العمل بالشركة الذى يتطلب الهندسة والعلوم والتجارة، فتم اختيار حجرة كانت مخصصة لمراقب الشحن والتفريغ، وضعت فيها أربع طاولات وأربعة كراسي، كانوا يجلسون فيها معاً من الثامنة حتى الثالثة بعد الظهر دون عمل، يتدبرون على ما يصل إلى أسماعهم من أحاديث العمال بشئهم: "دول بتتوع الحكومة بعناهم يراقبوا البوظان اللى فى الشركة" أو "دول تبع المباحث جابهم حنطور لجل يلجم العمال". إلى غير ذلك من تخمينات، ولا يدري أولئك العمال التعمساء أن هؤلاء "الأقندية" لا يقلون عنهم من حيث قلة الحيلة، وأن التحاقهم بالعمل بالشركة جاء بعد طول معاناة.

بعد مرور أسبوعين تحددت وظيفة خريج الحقوق فأصبح محققاً بإدارة شئون العاملين، وبعد أسبوع آخر تحددت مواقع خريجي الآداب، فأصبح الفيلسوف موظفاً بقلم الأجور بنفس الإدارة، والجغرافى مساعداً للخواجة ينى (اليونانى الجنسية) المتخصص فى استيراد الكبريت، وأصبح صاحبنا مراجعاً بالإدارة المالية، وهى الوظيفة التى شغلها ٦٢ شهراً حتى استقال من الشركة فى أبريل عام ١٩٦٧.

كان قسم المراجعة مختصاً بمراجعة المستندات المالية قبل الصرف، ومراجعة سجلات الأجور، ومستندات المخازن والمشتريات، وكلها أمور لا علاقة لها بالتاريخ، ولكن لا علاقة لها __ أيضاً __ بأى تخصص آخر، فيما عدا المراجعة المسابية، ولم تكن تشكل صعوبة كبيرة مع وجود الآلة الحاسبة (وكانت يدوية). امتنع الفيلسوف عن العمل لمدة أسبوع طالباً أن يكون رئيس القسم، وانضم إليه المحامى الذى طلب أن يكون رئيساً للشئون القانونية، أما الجغرافى فارتاح إلى العمل مع الخواجة ينى الذى لم يتجاوز إعداد المحررات العربية التى تُرسل للمؤسسة وغيرها من الجهات الرقابية بشأن ما تستورده الشركة من مستلزمات الإنتاج، وكانت تلك المحررات

محدودة. أما صاحبنا فكان حريصاً على أن يثبث أقدامه في عمله الجديد، وأن يمارسه بطريقة سليمة. ولذلك عكف على دراسة كل الإجراءات الإدارية والمالية التي عليه أن يتولى مراجعتها، ولم يمض شهر واحد حتى كان قد ألم بكل أصول الصناعة التي لا تتطلب ممن يقوم بها سوى حسن البديهة.

كان قسم المراجعة يضم رئيساً (ببلوم تجارة) من الفئة المتميزة من الموظفين، يعمل معه اثنان أحدهما شاب (ببلوم تجارة) والآخر لاعب كرة معتزل (ابتدائية قديمة) وهما من عمال المياومة، فكان صاحبنا الموظف الثاني بالقسم من حيث الترتيب الإداري، ولكنه جاء في الترتيب الثالث من حيث الأجر الشهري، فقد كان اللاعب المعتزل يحصل على ما يزيد قليلاً عن ضعف أجره. وكان الزملاء الثلاثة على مستوى راق في تعاملهم معه، وخاصة أن رئيس القسم كان مرشحاً لعضوية مجلس الإدارة عن الموظفين متحالفاً مع عامل نقابي ضد رئيس المخازن، وعامل آخر كانا مرشحاً رئيس مجلس الإدارة، فكان رئيس القسم يذك - ينتمي للمعارضة، وشديد الإعجاب بعيد الناصر.

كان بالشركة مطعم يقدم وجبة غذاء مدعمة مكونة من اللحم أو الدجاج والأرز والسلطة وثمره فاكهة مقابل اشتراك شهري قدره (٧٥ قرشاً)، فاشترك صاحبنا وذهب إلى المطعم لأول مرة ليلاحظ وجود مكان خاص للموظفين في طرف قاعة المطعم بعيداً عن العمال رغم أن الوجبة واحدة، فاختر أن يتجه بالصينية الخاصة به إلى مكان العمال وجلس وسطهم، فلاحظ توقفهم عن الحديث والتزامهم الصمت وتبادلهم النظرات، فقدم لهم نفسه، وقال لهم أن جده كان عاملاً، وأبوه لا يزال عاملاً، وأنه يحس "بالونس" بينهم، فلماذا يتهيبون منه؟ فردوا بالاعتذار والترحيب لأنهم لم يتعودوا أن يجلس بينهم موظف (له في الله) فلا يحدث ذلك عادة إلا إذا كانت الإدارة تدبر لهم أمراً. قال لهم صاحبنا أن الشركة الآن ملك الشعب فهم من أصحابها، وأن الإدارة لا تستطيع أن تفعل بهم ما كانت تفعله في الماضي. وشيئاً فشيئاً ذاب الجليد بينه وبينهم، وبدأ يتعرف على ما كان يدور في الشركة من خلالها. قص عليه أحدهم ما عاناه العمال من ضعف الأجور وغياب الرعاية الصحية وإجراءات الأمن الصناعي، فالكثير منهم يعاني من الربو، ويتعرضون للحرق المميت عندما ينفجر أنبوب في وحدة إنتاج حامض الكبريتيك القديمة، وأنهم يريدون تحسين ظروف العمل. وعندما سألهم عن دور نقابة العمال في ذلك كله، قالوا له أن النقابة الموجودة من صنع أصحاب الشركة قبل التأميم بالاتفاق مع الشئون الاجتماعية والداخلية، وأسر إليه أحدهم أنهم بدأوا يجمعون التوقيعات لإسقاط مجلس النقابة القديم، ودعاه لحضور اجتماع بهذا الخصوص في إحدى المقاهي التي تقع على أطراف البلدة.

حضر صاحبنا الاجتماع، كان الحضور خمسة من العمال الفنين (الأسطوات) واثنين من رؤساء الورديات (حملة دبلوم الصنایع). أما رواد المقهى فكانوا من الفلاحين الذين يتّون إلى كفر الزيات لقضاء مصالحهم، وينتظرون وسيلة مواصلات تحملهم إلى قراهم. عرض الحضور نص عريضة المطالبة بإسقاط مجلس إدارة النقابة، فأعمل صاحبنا قلمه فى النص يصلح من صياغته، وارتاحوا للنص الجديد، وطالبوه أن يساعدهم فى صياغة العرائض التى سيقدمونها للسلطات المعنية، فرحب بذلك، ولكنه اعترض على الطابع السرى للاجتماعات، واقترح عليهم أن يتخذوا من مقر النقابة مركزاً لنشاطهم، لأن مجلس الإدارة لا يملك المقر، فهو ملك لجميع الأعضاء، ويمكن اللجوء للسلطات إذا منعهم مجلس النقابة من ذلك. أعجبتهم الفكرة، وعقد اجتماع أوسع بساحة النقابة التى كانت تحتل شقة واسعة تمثل الدور الأرضى بإحدى بنايات وسط المدينة، بها فناء يتسع لحوالى ثلاثين مقعداً. وحضر صاحبنا الاجتماع، ويهره ذلك القدر من الوعى الذى لمسّه عند المتحدثين من العمال البسطاء، وتم نسخ عشرات الصور لنص العريضة، كتب عشرُ منها بخطه. وتم جمع التوقيعات عليها خلال نوبات العمل (الورادى)، ثم عقد اجتماع آخر تم فيه فرز العرائض (وكانت من صورتين)، فحرر صاحبنا خطاباً موجهاً للرئيس جمال عبد الناصر، وآخر موجهاً لوزير العمل، ووضعت كل صورة فى منظوف وتم تسجيلها للجهة الموجهة إليها. ولم يحدث حتى ذلك الحين - أى احتكاك بين المجلس القديم وبين من تزعّموا هذه الحركة والعمال الذين شاركوا فيها. ولكن رئيس مجلس إدارة الشركة الذى كانت له عيونه بين منظمى الدعوة لإسقاط مجلس إدارة النقابة (وكان أحد رؤساء الورديات)، أصدر قراراً بإلغاء اشتراك الموظفين فى المطعم بحجة أن الدعم للعمال وحدهم، وبذلك لم يعد هناك مبرر لوجود صاحبنا فى المطعم. وبعد صدور ذلك القرار بأسبوع تلقى اتصالاً من ضابط المباحث العامة بمركز كفر الزيات يدعوه للالتقاء به فى نادى الموظفين الذى يقع على فرع رشيد أمام المركز مساءً للتعرف عليه، فالتقاء هناك ليجد معه رئيس الوردية الذى كان حاضراً اجتماع المقهى مع زميل آخر له، وقال الضابط أنه نُقل حديثاً إلى كفر الزيات، وأنه يريد التعرف إلى الموظفين الشباب، وأن ذلك الشخص اقترح عليه التعرف عليه لأنه يحب إقامة روابط الصداقة مع المثقفين. وباسم التعارف وجه حزمة من الأسئلة إلى صاحبنا الذى ضاق ذرعاً بها وسأله عن مغزى كل تلك الأسئلة، وهل هى للتعارف أم أسئلة تحرى وتحقيق؟ فضحك وتعلل "بحكم" المهنة. وفى نهاية اللقاء قال الضابط: أرجو أن نظل أصدقاء، وألا يحدث ما يشوب هذه الصداقة، وصمت برهة ثم قال: "ياريت تبعد عن الجماعة إياهم.. انت مش قد البهدة".

وبعد أيام معدودة قال زميله الجغرافي الذي يعمل مع ينى (وكان يشاركه السكن) أنه علم من الخواجة ينى أن شفيق بك حنطور (رئيس مجلس الإدارة) سينقله إلى المناجم بالسبوعية عندما يرى آخره "الهوة" التي شارك فيها. وقال أن الخواجة ينى مستعد لترتيب مقابلة مع "البك" ليعتذر له، عندئذ يصرف النظر عن نقله إلى المناجم.

كان صاحبنا قد بادر مساء نفس اليوم الذي التقى فيه ضابط المباحث العامة، بادر بزيارة الأسطى عبد النبي (أحد قادة حركة جمع التوقيعات) في بيته ليخبره باختصار بما دار بينه وبين الضابط، ويحذره من رئيس الوردية عميل الإدارة والمباحث. وفي اليوم التالي كان العمال جميعاً قد علموا بحقيقة رئيس الوردية، وعاملوه معاملة المنبوذ، وعزلوه تماماً عن كل ما اتصل بنشاطهم. ولذلك فهم صاحبنا الرسالة التي حملها زميله من ينى على أنها تصعيد للتهديد، بعدما أحس رئيس مجلس الإدارة بعدم جدوى تهديد ضابط المباحث العامة، بعدما قاطع العمال جاسوسه وأحرقوه.

ولكن لم تمر بضعة أيام حتى وصل مسئول كبير من وزارة العمل التقى بالعمال وزعمائهم بمقر نقابتهم، واستمع إلى مبررات طلبهم إسقاط مجلس الإدارة القديم. وبعد أسبوع واحد صدر قرار حل مجلس النقابة، وتعيين لجنة إدارية لإدارة أعمال النقابة لحين تحديد موعد ونظام انتخابات التشكيل النقابي على مستوى الجمهورية. وكان أعضاء اللجنة الإدارية من بين التسعة الذين وردت أسمائهم في العرائض التي وقع العمال عليها. وجاءت بعدها انتخابات عضو مجلس الإدارة عن العمال والموظفين، ففاز فيها الأسطى عبد النبي عن العمال وفاز محمد سلام (رئيس المراجعة) عن الموظفين.

وهكذا، وجد صاحبنا نفسه في زمرة المفضوب عليهم من الإدارة. علم من بعض العمال أن ثلاثة أوناش شوكة صغيرة اشترتها الشركة ذهبت إلى عزبة "البك". وبعدما بأيام عُرِضت عليه أوراق العملية لمراجعتها: محضر الشراء بالممارسة من أحد تجار وكالة البلح، محضر الاستلام، وإن إضافة المخزن للأوناش كهدية، والفاتورة بالقيمة. والأوراق على هذا النحو سليمة وكاملة، ولكنه لم يكتف بها بل راجع أذن الصرف الخاصة بالمخازن ليكتشف أنها صرفت في نفس يوم الإضافة لحساب "عملية معنهور"، ولم يكن هناك عملية بهذا الاسم، فأعد صاحبنا مذكرة وافية بالموضوع طالباً التأكيد من جهة الصرف، لأنه يرجح أن عملية الشراء كانت وهمية مما يعرض أموال الشركة للضياع. وأقنع رئيسه (عضو مجلس الإدارة المنتخب) برفع الأمر إلى رئيس الشركة.

وفي اليوم التالي استدعاء رئيس الشركة وسأله: " أنت اللي كتبت المذكرة دي؟" فرد بالإيجاب. فقال الرجل: " أنت قدامك مستندات سليمة.. ايه دخلك في خطة التشغيل؟" فرد عليه قائلًا: "ماليش دخل إزاي... دانا صاحب مصلحة فتعجب الرئيس وسأله: "مصلحتك ايه بقي إن شاء الله؟ فقال: "الشركة ملك الشعب، وأنا واحد من الشعب، ومن حقى أن أحافظ على مصلحة الشعب". هنا ثار الرئيس قائلًا: "يابنى انتم بتصدقوا الكلام الفارغ اللي بيقوله عبد الناصر؟ دا عاوز بس يضحك على الناس... امشى شوف شغلك وخليك في حالك".

عاد صاحبنا إلى المكتب ليجد وجه رئيسه محتقناً، كان من الواضح أنه لقي الكثير من التأييب. وأبلغه أن مراجعة فواتير المشتريات أصبحت من اختصاص زميل آخر. فغلى الدم في عروقه، وسارع بكتابة شكوى إلى جمال عبد الناصر ذكر فيها الموضوع باختصار، وركز على ما قاله رئيس مجلس الإدارة عن عبد الناصر.

وبعد حوالي ثلاثة أسابيع استدعاء رئيس مجلس الإدارة، ورفع في يده المذكرة التي أرسلها للرئيس عبد الناصر بعينها، وسأله: "خطك ده؟" فرد بالإيجاب. قال: "عرفت أن عبد الناصر بيضحك على المغفلين اللي زيك؟! إحنا ردينا بأن الشكوى كيدية لأنك موظف مهمل.. وعلى فكرة مخصص منك خمس أيام وعندك حرمات من العلاوة الدورية.. ابقى خلى عبد الناصر ينفك".

ما كان يجهله صاحبنا أن محمد شفيق حنطور (رئيس مجلس الإدارة) كان من أخوال شمس بدران، وأنه كان "مسنوداً". وكان ذلك النموذج المؤسف بارزاً في القطاع العام، فتحوط معظم شركاته إلى "عزب" لرؤسائها.

رأى صاحبنا رأى العين الرشى المادية والعينية التي تقدم لمفتشى مؤسسة الصناعات الكيماوية، ومفتشى أجهزة الرقابة الأخرى، ومأمور وضباط مركز كفر الزيات، وكيف كانت تتم تغطية ذلك كله بمستندات صورية أو تحت بند "الإكراميات". ورغم التوسعات التي شهدتها الشركة على يد القطاع العام، وتأسيس مصنع آخر بأسسيوط إلا أن الفساد الإداري على مستوى المؤسسة، وغياب الرقابة الشعبية بتحجيم دور الحركة النقابية، كان بمثابة السوس الذي ينخر في عظام القطاع العام. ولعل ذلك كان من أسباب نفور صاحبنا من "منظمة الشباب" واعتذاره مرتين

عن عدم حضور دورة تدريبية بحجة انشغاله بالدراسات العليا. فقد كان يرى البون شاسعاً بين الشعارات المرفوعة، وما يراه ماثلاً أمامه على أرض الواقع. فبعد عام واحد من حل اللجنة النقابية القديمة بدأت انتخابات التنظيم النقابي فتم توقيع العزل السياسى على العناصر النشطة الواعية من النقابيين الناصريين، وترك الحبل على الغارب للعناصر الانتهازية التي سيطرت على التنظيم السياسى والتنظيم النقابى معاً.

كان صاحبنا قد أنهى السنة التمهيدية للماجستير بالنجاح بتقدير جيد جداً. وقبل أن ينهيها شغل باله الموضوع الذى سيعقد فيه رسالة للماجستير، وحسنت التجربة التى عاشها بين عمال كفر الزيات اختياره. فقد لاحظ أن أولئك العمال الذين نجحوا فى إسقاط اللجنة النقابية وراعهم خبرة نضالية لم تأت من فراغ، وراح يبحث عن كتاب فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر، فلم يجد سوى كتابات لا تغنى ولا تسمن، ووجد عشرات الكتب الإنجليزية عن الحركة العمالية فى أوروبا عامة وبريطانيا خاصة، فعقد العزم على دراسة الحركة العمالية منذ نشأتها حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

استشار أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فرحب بالموضوع ولكنه اعتذر عن عدم الإشراف (رغم أنه كان قد أصبح أستاذاً مساعداً)، وفضل أن يعرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم، فإذا قبله ورأى إسناد الإشراف إليه كان بها، وإذا تولى هو نفسه الإشراف، فأنه يتوقع من أحمد عبد الرحيم مصطفى كل عون ممكن.

عرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم فى سمناره العتيد فى أكتوبر ١٩٦٢ فطلب منه الحضور إلى منزله بمنشية البكرى فى العاشرة من صباح الجمعة، فذهب فى الوقت المحدد، وسأله الأستاذ عن دوافع اختياره لهذا الموضوع بالذات، فشرح له كيف كانت تجربته بكفر الزيات وراء الاختيار. وسأله الأستاذ مرة أخرى سؤالاً مباشراً عما إذا كان هناك اتجاه سياسى معين وراء الاختيار، فنفى الطالب ذلك، وأكد أن دوافعه علمية صرفة. وعندما سأله عن مصادر الدراسة الوثائقية، قال للأستاذ: سوف أبحث عنها حتى أجدها، فقال الرجل: "على بركة الله"، ووقع على الأوراق بالموافقة، وبعد التسجيل بعدة شهور بدأ أمين عز الدين ينشر بالطلية سلسلة مقالاته الشهيرة عن فجر الحركة النقابية فى مصر. فاطمأن الأستاذ إلى سلامة الاختيار.

كان لا بد من التقاط طرف الخيط الذى يوصل إلى المصادر، وعلم من بعض قراءاته الأولية أن النبيل عباس حليم كان له دور فى الحركة النقابية، وتحرى عن مكان وجوده فعلم أنه مقيم بالإسكندرية، ورجع إلى دليل تليفون الإسكندرية ليقع على رقم عباس حليم، فاتصل به فإذا بلكنة المتحدث تبدو أجنبية، وحدد له موعداً الثامنة صباح الجمعة، فسافر صاحبنا إلى الإسكندرية مساء الخميس حيث استضافه أحد أصدقائه من موظفى شركة المبيدات بكفر الزيات ووصل إلى شوتس برمل الإسكندرية فى الساعة والنصف صباحاً ليجلس فى البيت، فوجد أمام محطة الترام قصرأ قديماً يحمل الرقم الذى يبحث عنه فجلس على مقعد المحطة نحو ربع الساعة ثم قرر استكشاف المكان.

كان القصر قديماً كالحأ، والحديقة جرداء إلا من بعض الأشجار المعمرة، وبوابة القصر مفتوحة على مصراعها لا يحرسها أحد. تلفت صاحبتنا ذات اليمين وذات الشمال وهو يتقدم عبر البوابة في اتجاه القصر، فوجد كلباً ضخماً يرقد تحت إحدى الأشجار، هذه الكبر، رفع رأسه ليرمق الزائر الغريب بنظرة ثم أغمض عينيه من جديد، وكأنه رأى أن المسألة لا تستحق النباح. فمضى صاحبتنا في طريقه باتجاه القصر، فإذا برجل عجوز يطل من نافذة زجاجية بالنور الأول يناديه: "عباس أفندي؟" فرد بالإيجاب، فقال الرجل: تفضل، فصعد الدرج حتى باب السلالم لتفتح الباب له خادمة عجوز ردت على تحية الصباح، الرد المحب لديه "يسعد صباحك"، قادتني إلى المكتب حيث كان "أفندينا" النبيل عباس حليم يقف أمام المكتب. وبعد تبادل التحية، قال له: "قبل أن نتكلم سوياً أريد أن أريك أولاً ما فعله (المعرضين) بالعمال" ووضع أمامه عدد "المصور" الذي غطى إعدام البقرى وخميس وحكم بالسجن على عدد من عمال كفر النوار في الشهور الأولى للثورة. وسأله رأيي في هذا المشهد، فأجاب "أنها نقطة سوداء في تاريخ النظام ما في ذلك شك". قال "أفندينا" الذي كان يتحدث العربية على طريقة الخواجات: "هل تحب أن نتحدث بالإنجليزية أم الفرنسية"، فاختار صاحبتنا الإنجليزية.

كان النبيل عباس حليم يحتفظ باليوميات ضخمة تضم قصاصات الصحف التي تحمل أخباره وأخبار النشاط العمالي، جمعت بعناية، وألصقت باليوميات وفق تسلسلها الزمني. ولما علم أن صاحبتنا موظف بكفر الزيات وافق أن يعيره في كل أسبوع ثلاثة اليوميات، فكان يلتقيه كل أسبوع على مدى شهرين يناقشه فيما قرأ، ويعيد ما استعاره ويحمل معه الدفعة التالية حتى تجمع له في النهاية مادة كانت تحتاج إلى ما يزيد على العام لو جمعها بنفسه من الدوريات المودعة بدار الكتب المصرية.

تردد اسم محمد حسن عمارة سكرتير عام "اتحاد نقابات عمال القطر المصري" الذي رأسه عباس حليم بوكان الرجل في نفس الوقت رئيساً لنقابة الحلاقين. وعندما سأل عباس حليم عنه سبب عليه اللعنات واتهمه بسرقة جميع أوراق الاتحاد، فأصبح العثور على الرجل على درجة بالغة من الأهمية. فاتجه صاحبتنا إلى شارع كلوت بك حيث كان قد لاحظ وجود صالون حلقة قديم علقت على بابهِ برطمانات دود العلق، فذهب إلى هناك، وسأل صاحب المحل عن "عم الأسطى محمد حسن عمارة" فأجاب الرجل: "عاوزه ليه يا أفندي؟" رد بقوله: "أصله كان زوج المرحومة عمتي، وعاوزه علشان مسألة عائلية" وفكر الرجل ملياً ثم طلب من "الأفندي" أن يعود إليه بعد صلاة المغرب.

وقد كان.. وجد أمامه محمد حسن عمارة كما رآه في الصور التي شاهدها عند النبيل عباس حليم، ولكن بعد إضافة عوامل الزمن، استطاع أن يرتب معه لقاءات أيام الجمعة بمقر إقامته بالمطرية، وعندما كسب ثقته جر من تحت السريير حقيبة سفر جلدية قديمة، كانت تضم مجموعة هامة من وثائق اتحاد العمال وغيره من التنظيمات النقابية التي شارك فيها محمد حسن عمارة، فاشتغل صاحبنا بنسخ ما وجده مهماً لدراسته.

وعن طريق محمد حسن عمارة، سمع عن سيد قنديل رئيس نقابة عمال الطباعة في الثلاثينيات والأربعينيات، واستطاع العثور عليه عن طريق بعض المطابع القديمة التي كانت تقع حول حديقة الأزليكية، وحصل منه على سجل محاضر "حزب العمال الاشتراكي". كما استطاع الاتصال بالنقابيين الماركسيين: محمد يوسف المدرك، ومحمود العسكري، وأحمد طه عن طريق زميله وصديقه سعد صمويل الفيشاوي. وحصل منهم ومن غيرهم على بعض الأوراق الهامة، والدرجات العمالية المجهولة، واستعان بخطيبته في تجميع بعض ما احتاجه البحث من مادة الدورات من دار الكتب المصرية. وبذلك اكتملت المادة التي أعد منها رسالته التي نوقشت في نوفمبر ١٩٦٦.

وفي خط مواز للدراسات العليا، سار مشروع زواج صاحبنا من زميلته في الدراسات العليا سعاد الدمنيري التي خفق قلبه بحبها وهو طالب في الفرقة الثانية وظل يحبها (من بعيد) ليقينه أن من كان في مثل ظروفه لا أمل له في التفكير في ذلك. وفي الشهور التي أعقبت التخرج وأثناء تروده على أحد سماسرة التشغيل بالمدارس الخاصة، طلب منه الرجل مساعدته في العثور على خريجة تعمل مدرسة مواد اجتماعية حتى يجد له مكاناً في مدرسة خاصة. فذهب إلى الكلية حيث كان لها أختان بقسم اللغة الإنجليزية فوجدها معهما مصاففة، وصحبها ووالدها في اليوم التالي إلى السمسار. وعندما علم أنها عُينت بأحد البنوك بالقاهرة كتب لها وقابلها (في ٢٣ مايو ١٩٦٢) وصارحها بحبه واتفق معها على الزواج وباركت أسرته هذه الخطوة، فعقد القران في فبراير ١٩٦٤، وتم الزواج بعد ذلك بأربعة شهور. ولما لم يكن للبنك فرع بكفر الزيات، نُقلت إلى فرع طنطا وأقامت معه بكفر الزيات حتى صيف ١٩٦٦ عندما نُقلت إلى القاهرة تمهيداً لولادة نجله حاتم (٢٤ / ١٠ / ١٩٦٦) واستطاع صاحبنا أن يعثر على شبكة بحدائق شبرا قرب بيت صهره، ونقل مقر إقامته إلى هناك، وظل يسافر يومياً بالقطار إلى كفر الزيات حتى استقال من خدمة الشركة في أبريل ١٩٦٧.

وللاستقالة قصة تستحق أن تُروى، فقد حصل صاحبنا على الماجستير بتقدير

ممتاز بوزكى الدكتور محمد أنيس (عضو اللجنة) نشر الرسالة عند الأستاذ محمود العالم، رئيس هيئة الكتاب عندئذ واستقبلت الرسالة استقبالا حسنا. وسجل موضوعا لرسالة الدكتوراه بالكلية الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصري ١٨٣٧ - ١٩١٤) وهو موضوع يقتضى العمل على الوثائق المودعة بدار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية. فكان لابد من التفرغ للدراسة، وقال له أستاذه أحمد عزت عبد الكريم أنه قد دبر له منحة تفرغ يمكنه الحصول عليها إذا وافقت جهة العمل على تفرغه.

كتب صاحبنا طلباً لرئيس الشركة شفيق حنطور يطلب منه إجازة تفرغ لمدة عام للحصول على الدكتوراه، ولما كان يعلم أن الرفض هو القرار المتوقع، فقد كتب أيضاً خطاب استقالة عمله معه عند مقابلة شفيق حنطور الذي قرأ الطلب المرفق به شهادة تفيد الحصول على الماجستير وأخرى تفيد تسجيله للدكتوراه، ثم سأل: "تاريخ إيه اللي رايح تأخذ فيه دكتوراه؟ هي دي حاجة تستحق الدكتوراه"، وجد صاحبنا الفرصة مواتية لتلقي الرجل درساً لعله لا ينساه، فقال له: "لو أنا مابقهمش كنت قلت لسيادتك دكتوراه في الزراعة إيه دي اللي انت واخدها، والفلاح المصري اخترع الزراعة من آلاف السنين، والفلاحين طول عمرها بتزرع من غير دكتوراه، لكن الزراعة علم، والتاريخ كمان علم، والتخصص في كل منهما يستحق الحصول على درجة الدكتوراه..". فاحتقن وجه الرجل وقال: "طبعاً مش موافق لأن الشركة مالهاش مصلحة في التاريخ، إمشى يا أفندي على مكتبك وشوف أكل عيشك". فضحك صاحبنا، وقال له: "هذا طلب آخر لا تملك رفضه". وسلمه الاستقالة. فبهت الرجل وأطرق ملياً، ثم قال: "أنت عيبك انك ما بتقدرش العواقب شاب مندفع، متعرفش مصلحتك فين". ووقع على الاستقالة بالقبول.

ورغم أن صاحبنا مدين للشركة من حيث كونها فرصة عمل كانت بالنسبة له طوق نجاة من الشقاء كان الفضل لحكومة الثورة في حصوله عليها، ورغم الخبرات العملية التي كسبها، والتي استثمرها في حياته العملية ونشاطه الأهلي خير استثمار، ونجاحه في تحقيق أمله في الدراسات العليا، وفي الزواج بمن أحب، إلا أنه كان يحس أن بقاءه في الشركة سوف يعوق حصوله على الدكتوراه، ويبيد أمله في أن يسير على درب أحمد عبد الرحيم مصطفى. كان القرار نوعاً من المغامرة لأن المنحة الدراسية محدودة المدة تتوقف على الوفرة في الميزانية لتمويلها. ولكنه أقدم عليها دون تردد، على أمل أن يولد له مستقبل آخر جديد.

في مفرق الطرق

عاد صاحبنا إلى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى حاملاً ما يفيد تركه العمل مستقلاً، فلم يستحسن ذلك الموقف، ولم يستهجنه، وإنما اهتم بسؤال تلميذه عما إذا كان مرتاحاً في قرارة نفسه بهذا القرار، وعندما رد بالإيجاب، قال له أن أهم شيء أن يكون قرار المرء في مثل تلك الأمور المصيرية نابعاً من اقتناعه الشخصي بعد إمعان التفكير فيه، وليس نابعاً من الاندفاع وعدم تقدير الأمور. كان ذلك دائماً شأن هذا الأستاذ العظيم مع تلاميذه، يبنمى فيهم روح المبادرة، ويشجعهم على الإقدام على ما يقتنعون به، ولا يقف منهم موقف الواعظ.

ولكن عندما قابل صاحبنا أستاذه أحمد عزت عبد الكريم، وأبلغه بأنه قد أصبح متفرغاً تماماً للدكتوراه بعد استقالته من الشركة، لاهم للإقدام على هذه الخطوة "المتسركة"، ولفت نظره إلى أن المنحة قد لا تمتد إلى عام آخر لأن الأمر يتعلق بمدى توفر تمويلها من فوائض بنود ميزانية الجامعة، ولكنه عاد فالتمس له العذر لأن التفرغ ضروري، لأن دراسة موضوع الدكتوراه تقتضى التواجد في القاهرة حيث دار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية، وسأل تلميذه عما سيفعل عندما تنقطع المنحة، وهل فكر في ذلك الاحتمال عند اتخاذ القرار؟ فرد التلميذ أن بإمكانه العمل بالتدريس بالمدارس الخاصة أو أداء أى عمل لا يعوق دراسته.

أقلقه موقف أستاذه أحمد عزت عبد الكريم، فقد رأى فيه دلائل عدم ارتباط الأستاذ لتصرفه، وخشى أن يسمى الرجل فهم موقفه، فيظن الاستقالة توريطاً له في ضرورة ضمان استمرار المنحة الدراسية. كان هذا شأن صاحبنا دائماً في كل أموره فهو يقلب الأمر على مختلف جوانبه، ويتمسب دائماً لأسوأ الاحتمالات، ويضع "السنايروهات" المناسبة لكل منها ويجهد ذهنه في البحث عن مخرج من كل منها، ويعد مقابلة الأستاذ قرر بينه وبين نفسه أن يبحث عن عمل بالقاهرة في أى مجال اعتباراً من اليوم التالي. وعندما التقى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى بعد بضعة أيام، فوجئ عندما علم منه أن الدكتور أحمد عزت عبد الكريم معجب بحرصه على التفرغ للدراسة إلى حد التضحية بوظيفة تدر عليه دخلاً يزيد على المنحة بمقدار النصف تقريباً، رغم أنه متزوج وأب لطفل لازال في الشهور الأولى من عمره، وأن الأستاذ الجليل قدر للطالب عدم ارتكابه التام إلى المنحة الدراسية.

كان أحمد عزت عبد الكريم يتعامل مع طلابه بأسلوب جيل الآباء في ذلك

الزمان، فهم لا يكشفون حقيقة مشاعرهم تجاه الأبناء، حتى لا تفسدهم عبارات الإطراء والمديح. ويذكر صاحبنا أثناء إعداده الماجستير، وتقديمه الفصول التي يكتبها للأستاذ لمراجعتها وينتظر قلقاً لسماع رأيه وتوجيهاته، ويقدم رجلاً ويؤخر أخرى وهو في الطريق إلى لقاء أستاذه لمعرفة رأيه فيما كتب، كان يلتقي بعض الملاحظات الشكلية منه، فإذا سألته عن تقديره لما كتب، رد الأستاذ بقوله: "نصف العمى... أهو والسلام... على قد حالك". فيفزع صاحبنا ويسأل الأستاذ عن موطن التقصير وكيفية علاجه، فيقول له "أكمل للآخر وبعدين نشوف شغلك ينفع ولا لا". يشعر صاحبنا بالإحباط، ويضرب أخماساً في أسداس حتى يلتقي بأستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فيفاجأ بقوله: "عمك (يقصد الدكتور أحمد عزت عبد الكريم) مبسوط منك خالص، ومعجب بمنهجك وأسلوبك في معالجة الموضوع، ويقول الولد ده حيطلع مؤرخ متميز". وعندما يروى له التلميذ ما سمعه من الأستاذ الجليل، يرد أحمد عبد الرحيم مصطفى بقوله: "كان دايماً يقول لى كده واكثر... هو بيخاف لو عيّر عن ارتياعه لشغل الطالب أن يركبه الغرور... ويرى أن هذا الأسلوب يحفز الطالب على بذل أقصى طاقته لتقديم أفضل ما عنده".

حصل صاحبنا على المنحة، وأعاد ترتيب أموره والتزاماته العائلية بما يتوافق مع الوضع الجديد، مع عدم المساس بما كان يساعد به والده، والاقتصاد في أمور معاش أسرته الصغيرة. وحدث ما كان يتوقعه، فتوقفت المنحة بعد ثلاثة شهور لنفاذ البند، فأعاد أستاذه تمويلها (وكان قد أصبح مديراً للجامعة). وتصادف في الشهر الثالث من تفرغه للدراسة أن نُشر إعلان بالصحف عن شغل وظيفة معيد تاريخ حديث بكلية الآداب جامعة القاهرة، نُص فيه على تفضيل من يحمل درجة الماجستير في التخصص، فسارع صاحبنا بتقديم أوراقه إلى كلية الآداب، بعد أن سأل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الرأي، فنصحه بالتقدم ظناً منه أنها إحدى مفاجآت الدكتور محمد أنيس (أستاذ التاريخ الحديث بآداب القاهرة) وكان عضواً بلجنة مناقشة رسالة الماجستير وأبدى إعجابه بالطالب إلى حد استهلال مناقشته للطالب بالقول "لقد قُدر لهذه القاعة أن تشهد مولد مؤرخ جليل من المدرسة الاجتماعية". فاعتبر أحمد عبد الرحيم مصطفى أن الإعلان عن الدرجة في هذا التوقيت لابد أن يكون مقصوداً، واستطرد قائلاً "ده أسلوب محمد أنيس، لا يكشف لأحد عما عقد العزم عليه". وهكذا تقدم صاحبنا إلى الكلية بأوراقه معتمداً على وجهة نظر أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، وعندما التقى أستاذه أحمد عزت عبد الكريم في سمناره الشهير (يوم الخميس من كل أسبوع)، وذلك بعد ثلاثة أيام من التقدم للوظيفة، زف إليه النبأ، ففوجئ به يغضب ويلومه لتقديمه الأوراق دون الرجوع إليه.

ولم يشأ أن يقول له صاحبنا أنه استشار أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذي كان حاضراً، ولم يعلق على كلام الأستاذ، الذي أطرق ملياً، ثم قال للطالب بلهجة حازمة "لازم أشوفك بكرة الساعة العاشرة صباحاً".

وفي العاشرة من صباح الجمعة كان يجلس إلى الأستاذ الجليل في منزله بمنشية البركى، الذي يابره بالقول: "أنت فاكّر الحكاية إيه؟ هي وكالة من غير بواب؟ إزاي تخش إعلان مش بتاعك؟" فرد صاحبنا "يا أفندم دا إعلان عن وظيفة خالية منشور في الصحف يعني مفتوح لأي مواطن مصري، ولما كنت مواطناً مصرياً، رأيت من حقي أن أتقدم طالما كانت الشروط تنطبق عليّ". وأطرق ملياً ثم استطرد قائلاً: "أنا فاهم تماماً أن الجامعة يحكمها قانون يحدد طريقة فرز وتقييم المتقدمين، ولا بد أن يكون هو واحداً بين مجموعة من المتقدمين، قد يكون بينهم من يفضل، ولكنه لا يجد مبرراً يمنعه من التقدم للوظيفة". هنا قال الأستاذ: "الإعلان ده نازل لواحد معين، ودخولك معاه يسبب لنا الحرج، ومغيش حل غير أنك تروح بكرة تسحب ورقك" بهت صاحبنا، ونفر عرقه الصعيدي (كما يفعل دائماً عندما يحس أن ثمة شبهة مساس بكرامته) وقال للأستاذ: "يا أفندم أنا مواطن لى نفس حقوق من نزل الإعلان خصيصاً له... والصالح العام يقتضى أن تُعطى الفرصة للأفضل، فإذا كان يفضلني فهذا حقه، أما إذا كنت أفضله فلن أتنازل عن حقي... ولا أرى في ذلك ما يسبب الحرج لسيادتكم". تنهد الأستاذ وسادت فترة صمت مطبق، فهم الطالب منها أنها دعوة للانصراف فاستأذن في الانصراف، وهنا قال الأستاذ: "ما فكرتش تتصل بالكتور محمد أنيس وتستأذنه قبل التقديم"، فاجاب بالنفي لأنه ظن أن الإعلان دعوة عامة للمتقدمين، لا يتطلب استئذان أحد، وأنه سوف يتصل بالكتور محمد أنيس إذا رأى الأستاذ ذلك، فنصح الأستاذ بالاتصال به، وأن يبادر بسحب أوراقه إذا أبدى أنيس استياءً من دخوله الإعلان أو عدم الترحيب به.

وخرج صاحبنا من بيت الأستاذ ليتصل بالكتور أنيس من أول تليفون صادفه، وعندما ذكر اسمه رحب به الككتور أنيس وقال له أنه كان على وشك الاتصال بالكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ليكلف صاحبنا بالاتصال به، لأنه زكى نشر الرسالة عند محمود العالم رئيس هيئة الكتاب، وطلب منه الاتصال بالأستاذ العالم، وأعطاه أرقام تليفونات بالكتب والمنزل، ولم يشر إلى الإعلان عن وظيفة المعيد من قريب أو بعيد، فأبلغه صاحبنا بما أقدم عليه، فقال: "كويس أنك قدمت.. هايل". وانتهت المكالمة بالشكر على تدبير فرصة النشر.

اتصل صاحبنا بأستاذه أحمد عزت عبد الكريم، وأبلغه بتفاصيل ما دار بينه وبين محمد أنيس في المكالمة التليفونية فقال: "إوعى تعلق أمل على الكلام.. لأن معنى كده تجميد الإعلان ... على كل شوف شغلك، وشيل الموضوع ده من دماغك".

كان صاحبنا يحلم بأن يجد لنفسه مكاناً بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ظناً منه أنها المؤسسة المثلى في البلاد باعتبارها تضم صفوف عقول الأمة، وظناً منه أنها المؤسسة الوحيدة بمصر التي يُحدد موقع الفرد فيها حسب قدراته العلمية، وأن العطاء العلمي هو معيار التقييم في الجامعة، فكانت تلك البداية لا تبشر بالخير.

وفي الأسبوع التالي التقى أستاذه أحمد عبد الرحيم، وعلم منه بتفاصيل الموضوع كما سمعه من الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ومن الدكتور محمد أنيس، فالدرجة أعلن عنها خصيصاً لسكرتير مدير جامعة الإسكندرية الذي حصل على درجة الماجستير من قسم التاريخ بآداب الإسكندرية بتقدير ممتاز. وطلب رئيس الجامعة من رئيس قسم التاريخ هناك أن يعلن عن درجة معيد خالية بالقسم ليعين عليها السكرتير، فرفض رئيس القسم، ولما كان السكرتير أثيراً لديه، فقد طلب من صديقه الحميم عبد اللطيف أحمد على (عميد آداب القاهرة) أن يؤدي له خدمة بتعيين السكرتير معيداً بآداب القاهرة، ثم يتم نقله بعد ذلك بدرجته إلى آداب الإسكندرية، وهو إجراء يدخل في سلطة مدير الجامعة، ولا يملك رئيس قسم التاريخ بآداب الإسكندرية الاعتراض على النقل، ولما كان عبد اللطيف أحمد على رئيساً لقسم التاريخ (في نفس الوقت) فقد اتخذ قرار الإعلان دون الرجوع إلى الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث، ومن هنا جاء ترحيب أنيس بتقديم صاحبنا إلى الدرجة، لأنه يتميز في درجات الليسانس عن الشخص الذي نُشر الإعلان من أجله، وبذلك يحبط مساعي العميد، فيضطر إلى تجميد الإعلان وينتهي الموضوع عند هذا الحد.

عجب صاحبنا للطريقة التي تُدار بها أمور التعيين في سلك أعضاء هيئة التدريس، وشعر بخيبة الأمل والمرارة لأنه رأى في هذه الواقعة لوناً من الفساد أخطر مما رآه في الشركة التابعة للقطاع العام التي استقال منها. وزاده هذا الموضوع إصراراً على التمسك بموقفه. وعندما أبلغ أستاذه أحمد عبد الرحيم بذلك قال له: "كيف... بس لو اضطروا يعينوك حيحطوك في دماغهم، وعبد اللطيف أحمد على لن يغفر لك"، ووجه انتباه صاحبنا إلى أن المنحة الدراسية التي خصصها له الدكتور أحمد عزت عبد الكريم هي مقدمة لتعيينه معيداً بآداب عين شمس، وأن عليه التذرع بالصبر، وأن يستجيب لنصيحة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ويسحب أوراقه. فأنصر صاحبنا على موقفه، وأكد لأستاذه أن خوض التجربة حتى نهايتها ضروري بالنسبة له حتى يرى مدى التناقض بين الشعارات المرفوعة والمبادئ المعلنة، وبين الممارسة على أرض الواقع.

كان صاحبنا يتميز على المتقدم الآخر في الماجستير باقتران تقدير الامتياز

بالتوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، وفي اليسانس بزيادة مجموع درجاته عن درجات المتقدم الآخر، فاتخذ مجلس كلية الآداب قراراً بأن يكون معيار تحديد الأصلح للوظيفة هو درجات التاريخ الحديث باليسانس، وطالب المتقدمين بتقديم شهادات معتمدة بدرجات التاريخ الحديث. ولما كانت درجات صاحبنا في التاريخ الحديث تزيد في مجموعها أكثر من عشر درجات عن المتقدم الآخر، فقد أسقط في يد العميد، لأنه وجه مجلس الكلية إلى الأخذ بمعيار لم يعد هناك مغراً من الالتزام به، فقرر المجلس تعيين صاحبنا في الوظيفة.

وهكذا، قُدر لصاحبنا أن يصبح معيداً للتاريخ الحديث بقسم لا يرغب في انضمامه إليه، ويحتبره نخيلاً، فهو من عين شمس، وكان أساتذة جامعة القاهرة تتملكهم عقدة استعلاء على جامعة عين شمس، وفجع كثيراً عندما وجد نفس العقدة عند محمد أنيس.

ففي أول لقاء معه بعد استلام العمل بالكلية فاجأه محمد أنيس بطلب تحويل الإشراف على رسالته للدكتوراه إلى آداب القاهرة، متعللاً باختلاف المستوى في جامعة القاهرة عنه في عين شمس، ولابد من الاطمئنان إلى سلامة تكوينه العلمي حتى يُعين مدرساً بآداب القاهرة بعد حصوله على الدكتوراه، أما إذا حصل على الدكتوراه من عين شمس، فقد يظل معيداً إلى الأبد!!

أحس صاحبنا بالامتهان، ونفر العرق الصعيدي عنده من جديد، وقال للأستاذ المرموق: "إنني منهش لسماع هذا الكلام منكم، فلم يمس على اشتراككم في مناقشي رسالتي للماجستير سوى عام واحد، ولا زال الجميع ممن حضروا المناقشة يذكرون امتداحكم للرسالة وصاحبها، فهل كان ذلك مجرد مجاملة لآل عين شمس، أم كان تعبيراً عن قيمة العمل؟ إنني لو طلبت منكم نقل الإشراف على الدكتوراه إليكم لوجب عليكم احتقاري ورفض طلبي، لأنني لو أدت ظهري اليوم لأساتذتي الذين لعبوا دوراً كبيراً في تكويني، كان ذلك دليلاً على انتهازيتي ونكراني للجميل، وكان معناه أنني سوف أبيعكم عندما تسنح لي أول فرصة... إن ما تطلبه مني مستحيل التحقيق لأنه يتناقض مع خلقى". فأدار له الأستاذ ظهره وانصرف غاضباً، وظل يهمله تماماً نحو أربعة شهور، ثم ذاب الجليد بين الطرفين تدريجياً، ولكن ظل صاحبنا طالباً للدكتوراه بآداب عين شمس، حيث حصل على الدكتوراه في يناير ١٩٧١،

كان قسم التاريخ بآداب القاهرة مقسماً إلى شيع وأحزاب، لا علاقة للعلم ومدارسه بها، بل كان العلم لا يظهر على السطح إلا لخدمة غرض شخصي إن إيجاباً أو سلباً. ولكن البحث العلمي، والمنافسة في مجاله، كانت بعداً غائباً في ذلك

القسم، أحقاد وإحن وصراعات قديمة بدأت بين جيل الرواد، أوروها كل منهم لتلاميذه الذين أجادوا الزلفى والملقى حتى يستطيعون الحياة فى ذلك المناخ غير الصحى، فالويل كل الويل لمن يكتشف أستاذه أن له صلة بمعسكر خصمه، كما يحدث فى الخصومات السياسية، كان كل طرف يقرب إليه من ينقل أخبار الطرف الآخر، وأجاد بعض هؤلاء لعبة "العمل المزدوج" حتى يضمن مساندة الجميع له بحسابه من أتباعهم، فإذا كشفت لعبته كان فى ذلك نهايته.

ساعد على إشاعة تلك السلبيات بين طلبة الدراسات العليا بالقسم، أنه كان يخلو من المعيدين، فلم يكن به (حين تسبل صاحبنا) سوى أربعة معيدين، واحد فى كل فرع من فروع التخصص الأربعة: قديم، وإسلامى، ووسيط، وحديث. وكان صاحبنا الخامس بين المعيدين والثانى بين معيدي التاريخ الحديث. وظل الحال على هذا المنوال حتى أواخر عقد السبعينيات عندما حصل كل المعيدين على الدكتوراه (فيمما عدا معيد تاريخ حديث استقال لمرور خمس سنوات دون حصوله على الماجستير) ولم يعد هناك معيد واحد. ولم يفتح رئيس القسم عندئذ الباب لتعيين معيدين جدد، بل وأرهبه قليلاً لتعيين بنت أحد أساتذة القسم التى حصلت على الليسانس من الكويت أثناء وجود أبيها بالإقامة هناك، ثم عُينت بضعة شهور بآداب الدنيا، لتنتقل إلى آداب القاهرة، أما المعيدة الأخرى التى تم تعيينها فكانت ابنة أحد أصدقاء رئيس القسم. فلم تكن تربية الكوادر من اهتمام ذلك القسم، والكثير من أقسام الكلية الأخرى، بحجة الحاجة إلى التنقيح فى الاختيار، ونادراً ما كان ذلك الاختيار يصيب أصحاب الكفاءة، فإذا أصاب بعضهم كانت الزلفى للأستاذ الباب الذى يوصله إلى نيل حقه.

وهكذا ظل التطلع إلى التعيين يراود طلاب الدراسات العليا (وهو تطلع مشروع ما فى ذلك شك)، ولكن السعى لتحقيقه جعل الكثيرين يتخذون مواقعهم فى أحد المعسكرات التى وجدت بالقسم، مع محاولة استدراج عطف أحد المعسكرات الأخرى خفية. جو خائف غريب وأجهه صاحبنا، ذلك التخيل الذى هبط على القسم دون استئذان، حاول فى البداية أن يقيم علاقة طبيعية مع الجميع، فلم يلق استجابة سوى من الدكتور سعيد عاشور الذى درس عليه فى مرحلة الليسانس بآداب عين شمس، أما عبد اللطيف أحمد على الذى درس عليه أيضاً وتأثر علمياً— به تأثراً كبيراً فكان لا يطبق رؤية ذلك المعيد الذى أقصد عليه فرصة تقديم خدمة لصديقه حسن بغدادى مدير جامعة الإسكندرية، حاول ذات مرة— إهانته أمام الملا بعد إحدى المحاضرات بمقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، فناداه: "أنت يا

..أنت" فلم يرد عليه وتجاهله، فكرر النداء "أنت يا عباس... إزاي تكون بتشتغل عندي وما بتجيش الكلية؟" فرد عليه بصوت جهوري: "أنا مش شغال عند سيادتك أنا معيد بجامعة القاهرة ورئيسي المسئول عن متابعة عملي هو أستاذ التخصص"، فرد العميد: "لكن عليك واجبات للقسم لازم تعملها، تعالى قابلني بكرة الساعة عشرة".

كان صاحبنا حريصاً على ملازمة الدكتور أنيس يوم وجوده بالكلية، وكان لا يحضر سوى يوم الخميس لإلقاء محاضراته على طلبة الليسانس، حيث كان مشغولاً بمهام موقعه في الاتحاد الاشتراكي بأمانة الدعوة والفكر، بالتدريس بمعهد الدراسات الاشتراكية، وحيثما وجد أنيس بالكلية أحاط به الأصدقاء والمريدون: صحافيون، بعض أساتذة الجامعة، وغيرهم، فكانت حجرة التاريخ الحديث تزدهم بهم يوم الخميس، وتصبح قاعاً منفصفاً بقية أيام الأسبوع. وكان صاحبنا يحضر منذ التاسعة صباحاً، لأن الأستاذ يلقي محاضراته في الثامنة وينتهيها في التاسعة (بدلاً من العاشرة)، ثم يقضي الوقت حتى الواحدة أو الثانية بعد الظهر في أحاديث تتناول الشأن العام، يطرح فيها على زواره تحليله للمواقف السياسية، ويردها إلى أصولها التاريخية بأسلوب منهجي أخاذ. وكانت مواظبة صاحبنا على حضور تلك الجلسة (رغم تجاهل أنيس له لمدة ثلاثة أو أربعة شهور على الأقل)، ومشاركته في المناقشات، وطرح رأيه فيما يتم النقاش حوله، سبباً في إذابة الجليد وجسر الفجوة التي حرص الدكتور أنيس على وجودها خلال فترة التجاهل وتحولت العلاقة إلى ود. وصداقة كادت تصل إلى مستوى علاقته بأستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى.

وفي مجلس أنيس تعرف صاحبنا على أحمد عباس صالح، وسعد زهران، وإبراهيم صقر، وحسام عيسى، وحلمي شعراوي، وجلال السيد، وعرف عن طريقه كامل زهيري، ومحمود العالم، وغيرهم. فكان لهذه الجلسات دورها الأساسي في تكوينه الفكري والمنهجي. كما أتاح محمد أنيس له فرصة الكتابة بمجلة "الكاتب" (وكان عضواً بمجلس تحريرها)، كما أشركه في "قسم الأبحاث" الذي أقامته جريدة الجمهورية رداً على إقامة جريدة الأهرام لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (وكان التنافس على أشده عندئذ بين دار التحرير والأهرام) فكان أنيس مشرفاً على القسم، يعمل معه جلال السيد، وفتحى عبد الفتاح، وأميمة أبو النصر (من محرري الجمهورية) إلى جانب بعض المتخصصين من الخارج يتكرر منهم جمال نوير، وآخرون من المتخصصين في الاقتصاد والتخطيط والعلوم السياسية، انتقاهم الدكتور أنيس من بين تلاميذه بالمعهد الاشتراكي، إضافة إلى صاحبنا الذي انضم للقسم كخبير بشتون العمل والعمال والنقابات. واتجه جل نشاط القسم إلى معالجة قضايا التنمية بمختلف أبعادها: الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية،

والبحث في أسس تهية المناخ لنجاح التجربة الاشتراكية. وكانت البحوث تُنشر على صفحة كاملة من "الجمهورية" بعدد الخميس (الأسبوعي)، ولكن بعد أن تخرج من تحت يد الرقيب، ويذكر صاحبنا أنه قدم دراسة عن أوضاع العمال في القطاع العام لينشر على صفحة كاملة

فحولها الرقيب إلى ربع صفحة، لا يستطيع القارئ سهما بلغ من الذكاء - أن يفهم منها شيئاً، فقد حذفت فقرات كاملة متتالية، هناك وهناك، ثم أعيد صف ما بقي من فقرات وراء بعضها البعض، دون أن تُعاد صياغتها. وترك أنيس قسم الأبحاث بعد خلاف مع فتحى غانم (رئيس التحرير عندئذ) وأصبح فتحى عبد الفتاح مشرفاً على القسم، فاشتراك صاحبنا معه في المجموعة التي تدرس أوضاع القطاع العام في صياغة ما بقي من حلقات الدراسة، وجاء النشر مهيناً لكل من يحرص على سمعته، بعدما أطاح مقص الرقيب أو قلم رئيس التحرير بمعظم الفقرات التي تكشف السلبيات المترتبة على أسلوب إدارة القطاع العام، فآثر ترك القسم.

كذلك أشرك الدكتور أنيس صاحبنا معه في "مركز تاريخ مصر المعاصر" التابع لدار الكتب والوثائق المصرية منذ تأسيسه على يديه حتى قبيل تنحيه عن الإشراف عليه، فعمل صاحبنا معه مشرفاً على الباحثين إلى جانب بعض أعضاء هيئة التدريس، وشهدت فترة العمل بالمركز فتور العلاقة ثم توترها لأسباب تتعلق بشخصية صاحبنا، وحساسيته الشديدة لما يرى فيه استغلالاً ماساً بكرامته، ورغم أنه واجه الأستاذ القدير بموقفه صراحة، وجهاً لوجه دون أن يشرك في ذلك طرفاً ثالثاً، لم يقبل الأستاذ بذلك وبالف في موقفه، فكان يصف صاحبنا - كلما سمع اسمه - بأنه كان "عميلاً للمباحث" نس عليه دساً.

ورغم ذلك بقي فضل محمد أنيس على صاحبنا عميماً فقد تعلم منه الكثير، رغم أنه لم يكن تلميذاً مباشراً له، وكان له فضل إتاحة الفرصة أمامه لنشر رسالته للماجستير التي استقبلت استقبالاً حسناً من الوسط الثقافي، وحظيت بثلاثة عروض في مصر وعرض بسوريا وآخر بالمغرب، في أهم الدوريات الثقافية والسياسية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرصة النشر في "الكاتب"، وفي "الجمهورية" أيام قسم الأبحاث، أتركنا أن الذئوع النسبى لاسم صاحبنا في الوسط الثقافي الوطنى على نحو لم يتحقق لمن برز من أقرانه إلا بعد عدة سنوات، يعود الفضل فيه لمحمد أنيس دون أدنى شك. ويحرص صاحبنا في كل مناسبة عامة أو خاصة على تأكيد أنه مدين في تكوينه العلمي لثلاثة من أعظم أساتذة التاريخ الحديث في مصر والوطن العربي هم: أحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، ومحمد أحمد أنيس. وسيظل هذا موقفه إلى أن يلقاهم جميعاً في رحاب الله، عندما تفرغ كأس الأجل.

ورغم أهمية واتساع نطاق دور أحمد عبد الرحيم مصطفى في تكوين صاحبنا، إلا أن دور أحمد عزت عبد الكريم كان تأسيسياً تطبيقياً، فإذا كان قد تعلم المنهج من عبد الرحيم وأنيس، فقد تعلم أصول الكتابة، وفن تحرير الأعمال العلمية المشتركة، وتنظيم الندوات العلمية وإدارتها، وأصول الترجمة، تعلم ذلك كله على يد أحمد عزت عبد الكريم، وظل يتعلم منه حتى قبيل رحيله عندما ساعده في تحرير الكتاب الذي ضم بحوث ندوة البحر الأحمر في التاريخ والسياسة المعاصرة الذي قُدم للطباعة قبل وفاة الأستاذ الجليل بأسبوع واحد، وصدر عقب وفاته.

وما تعلمه صاحبنا من منهج ومهارات علمية على يد أولئك الأساتذة العملاقة الثلاثة، كان بمثابة العمود الأساسي التي قام عليها بناء قدراته العلمية، وحياته الأكاديمية. والكثير من القيم الخلقية الأكاديمية التي التزم بها، تعود إلى تأثير أحمد عزت عبد الكريم وأحمد عبد الرحيم مصطفى في تكوينه.

ولعزت عبد الكريم مكرمة لا تُنسى يدين له بها صاحبنا، عندما نصب رجال الباحث العامة شبابهم حوله وهو في مفرق الطرق عشية حصوله على المنحة الدراسية، فقد كان محمد يوسف المدرك من بين المصدر التي اعتمد عليها أثناء إعدادة رسالة الماجستير عن الحركة العقالية في مصر، وكان نقابياً شيوعياً، وقيادياً على مستوى الحركة العمالية الدولية، تم اختياره عام ١٩٤٦ عضواً بمجلس إدارة اتحاد النقابات الدولي، وقد التقاه صاحبنا عشية خروجه من المعتقل بعد خمس سنوات ونصف قضاها بسجن أوردي أبو زعبل ومعتقل الواحات، وقدم لصاحبنا مادة هامة، وبعد انتقال صاحبنا للإقامة بالقاهرة عام ١٩٦٦ في أعقاب حصوله على الماجستير استمر على صلة بمحمد يوسف المدرك، فكان المدرك يزوره كل يوم جمعة بمنزله بحدائق شبرا، ويقضي سمابة اليوم معه، يصليان الجمعة سوياً، ويتناول الغذاء مع أسرته الصغيرة، وينصرف حوالى الخامسة أو السادسة مساءً. وكان هذا الوقت يُقسم بين مناقشة تدور حول الحركة الشيوعية، ودور العمال فيها. وحول ذكرياته التي كان يصوغها صاحبنا في سلسلة من المقالات تُنشر بنشرة الثقافة العمالية باسم المدرك لقاء خمسة جنيهاً عن كل مقال من المقالات الذي بلغت عشر مقالات، لم يُنشر منها إلا حوالى خمسة، حصل المدرك نظيرها على ٢٥ جنيهاً في وقت لم يكن يملك فيه قوت يومه، وكان لعاصم النسوقي (صديق عمره) فضل المساعدة على نشر المقالات، التي ربما جاء توقف نشرة الثقافة العمالية عن نشرها لأسباب تتصل بما تعرض له صاحبنا.

كان المدرك تحت رقابة الباحث العامة الذي رصدته على بيت صاحبنا. وتلقى الأخير استدعاء من الباحث لمقابلة النقيب أحمد إدريس في السادسة من مساء

اليوم التالي، فذهب إلى هناك ليلتقى ذاك الضابط الصغير المغرور الذي "طلعه" ساعتين قبل أن يستقبله ليبدأ معه ما كان شبيهاً بالتحقيق بحضور كاتب يسجل كل كلمة، وبعد نحو الساعة من الأسئلة الغريبة عن تاريخ حياته وعلاقاته وأقاربه وأصدقاءه، سأله أحمد إدريس عن اسم لم يرد في إجاباته هو محمد يوسف المدرك. ورد عليه صاحبنا بقوله: "يا.. كل الهيصه دي عشان المدرك... ده حطام إنسان.. ولو كان في بلد ثانية لنال ما يستحق من تكريم... يتعمل له تمثال". فأصاب السعار أحمد إدريس، وطلب من الكاتب تسجيل كل تلك الكلمات، وانتهى التحقيق حوالى التاسعة مساءً في. طالباً منه ألا أذكر هذا اللقاء لأحد، وأن يبقيه سرّاً حرصاً على مصلحته.

وبعد أسبوعين تلقى استدعاء آخر لمقابلة الضابط حسن المصيلحي (رئيس قسم مكافحة الشيوعية) في السادسة من مساء اليوم التالي، ولم يستيقه المصيلحي سوى نصف ساعة قابله بعدها، ودار معه حديث حول المدرك بدأه المصيلحي بقراءة العبارات السابقة التي ذكرها صاحبنا في التحقيق الذي أجراه أحمد إدريس معه. واتجه صاحبنا في تبرير استمرار صلته بالمدرك بالعطف على رجل في حاجة للمساعدة، مؤكداً أن الوقت الطويل الذي يمضيه في بيته يتحدث فيه عن ذكرياته. واحتج على طريقة الاستدعاء التي تجعله موضع الشبهات عند جيرانه، وعرض على المصيلحي أن يبقى عندهم حتى يتأكدوا من سلامة موقفه، فضحك المصيلحي قائلاً: "دا احنا ضيافتنا صعبة، ربنا يكفيك شرها"، وبعد أن تصفح نسخة من رسالة الماجستير المنسوخة على الآلة الكاتبة (ولم يكن الكتاب قد ظهر بعد) وأبدى بعض الملاحظات حول ما وقعت عليه عينه من معلومات، واحتفظ بالنسخة لديه، وطلب من صاحبنا أن يتصل به تليفونيا (وأعطاه الرقم) بعد أسبوعين ليحدد له موعداً يتناقش معه فيه حول ما جاء برسالته. وانتهى اللقاء حوالى الساعة الثامنة والنصف مساءً.

ولما كان صاحبنا قد ذكر للمصيلحي أن موضوع الماجستير من اختيار الدكتور أحمد عزت عيد الكريم، فقد حرص على إبلاغ ذلك لأستاذه حتى يكون على علم بما ذكره بهذا الخصوص، فاتصل به تليفونيا فور خروجه من المباحث العامة بلاطوغلي، و طلب مقابلة عاجلة معه، فسأله عن المكان الذي يتحدث منه، فقال له: "لاطوغلي"، فطلب منه الحضور على الفور، ووصل إلى منشية البكري حوالى العاشرة مساءً. ووجد الأستاذ الجليل في انتظاره في شرفة منزله. وأطلعته على جلية الأمر، فاستحسن ما ذكره للمصيلحي من نسبة اختيار الموضوع إليه، ونصح تلميذه بقطع علاقته بالمدرك، وطلب منه أن تتولى زوجته الاتصال بالأستاذ تليفونيا إذا تعرض للاعتقال في أى وقت مساء اليوم نفسه أو بعده، وطلب منه الحضور إلى مكتبه بالجامعة العاشرة صباحاً.

قضى صاحبنا ليلة قلقة لم يذق فيها طعم النوم إلا عند الفجر، وهرع في الصباح إلى مكتب مدير الجامعة بقصر الزعفران حيث التقى أستاذة في العاشرة، فقال له ألا يذهب إلى لقاء أحد من ضباط الباحث العامة إذا استدعوه، وأن يتصل به فور تلقيه أى استدعاء، وأكد له أن الموضوع انتهى ولكن عليه قطع صلته بالمدرک، وكان ذلك أشق الأمور على نفسه، ولكنه استجاب لطلب أستاذه الذى أنقذه من التعرض لمناعب لا قبل له بها، كان أبسطها الاعتراض على تعيينه بالجامعة الذى تم بعد أربعة شهور من هذه الواقعة، فكان موقف أحمد عزت عبد الكريم أبوياً نبيلاً وشجاعاً.

حصل صاحبنا على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، وذلك في يناير ١٩٧١، وتقدم إلى رئيس قسم التاريخ بآداب القاهرة (الدكتور محمد جمال الدين سرور) بطلب للإعلان عن درجة مدرس- يفيد حصوله على الدكتوراه، مرفقاً به شهادة من جامعة عين شمس، فقال له رئيس القسم: "لا يا سيد.. أنت من عين شمس ومكانك مش هنا.. كمان الدكتور أنيس مش عايزك"، فنفر العرق الصعيدي مرة أخرى، ورد صاحبنا على رئيس القسم بقوله: "يا دكتور أنا مش شغال فى طابونة، تقوالى مش عاوزينك خد حسابك وروح.. ولا أنا خدام عندك ولا عند الدكتور أنيس أنا أعمل فى مؤسسة يحكمها قانون، وقد قدمت لك طلب مكتوب فرد علىّ كتابة بالرفض إن شئت، وسوف أحصل على حقي شتّم أم أبيتم". فقال الرجل: "يا بني أنا ماليش ذنب، لا القسم عاوزك، ولا أستاذ التخصص عاوزك وأنصحك ترجع للدكتور عزت عبد الكريم".

كان الدكتور محمد أنيس قد أغير لجامعة قسطنطينية بالجزائر عندما دعتة ظروف خاصة إلى الابتعاد عن مصر مدة عام. وقيل أنه قبل سفره طلب من يحيى هويدي (عميد الكلية) ورئيس القسم (محمد جمال الدين سرور) ألا يتم الإعلان عن وظيفة مدرس عند حصول صاحبنا على الدكتوراه إلا بعد عويته من الإغارة، ولم يكن القانون يسمح عندئذ بالترقية من وظيفة إلى أخرى بغير طريق الإعلان، بقصد إتاحة الفرصة أمام الجامعة للحصول على أفضل وأكفأ العناصر. ولكن هذه الآلية أسيء استخدامها لإذلال من يحرص على كرامته ويأبى التزلف للأساتذة، فتمتط الإجراءات لتستغرق شهوراً بالنسبة لوظيفة مدرس، أو يتم الإمعان فى إذلال المعيد الذى يعلن له عن وظيفة مدرس بتحريض بعض حملة الدكتوراه لمنافسته فى الإعلان، وقد يعين آخر من الخارج، ويهدر حق المعيد فى التعيين. ويزداد استخدام الإعلان أداة لإذلال من يستحق الترقية لوظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ، وقد تُستخدم معايير التقييم المزدوجة لتعيين متقدم من الخارج لأسباب لا يدخل العلم طرفاً فيها. وإذا كان قانون

تنظيم الجامعات الحالي قد حاول حل تلك المعضلة، ففرض بتكليف أوائل الخريجين معيدين بأقسامهم وفق شروط معينة، ونص على ترقية عضو هيئة التدريس في حالة إجازة لجنة الترقّيات لأعماله، بطريقه آلية دون الحاجة إلى إعلان، فإن هذا (الإصلاح) حول الجامعة إلى مصلحة حكومية، وملاها بالموظفين الذين يحملون درجات الأستاذية، دون أن تكون لهم مقوماتها وخصائصها.

ذهب صاحبنا إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ليجده على علم بالتفاصيل عن طريق يحيى هويدى (عميد الكلية) ومحمد جمال الدين سرور (رئيس القسم). ونصح الأستاذ بصرف النظر عن المطالبة بالتعيين بأداب القاهرة والانتظار إلى أبريل (بعد ثلاثة شهور) ليتم الإعلان عن درجة مدرس بأداب عين شمس يتقدم لها، ويعود بعد ذلك إلى بيته العلمى بعد الاغتراب، فرفض صاحبنا التنازل عن حقه الذى كلفه له القانون، وعندما سأل الأستاذ عن السبب، "هل لأن جامعة القاهرة لها قبة وجامعة عين شمس مالهاش؟" أجاب صاحبنا "أن ذلك يعنى عنده الإهانة والانتكسار، وهو لا يقبل بهما". فعاد الأستاذ الجليل النبيل يلفت نظره إلى أن إصراره على التعيين سيؤدى فى النهاية إلى تعيينه، ولكن الإجراءات ستتأخر شهوراً طوال، فإذا عين مدرساً سيبقى كذلك إلى الأبد، لأنهم لن يعطوا له عن وظيفة أستاذ مساعد عندما يستحق الترقية. فقال صاحبنا لأستاذه: "سوف اتبع حكمة جحا عندما قبل مهمة تطعيم الحمار الكلام" ضحك الرجل، وقال له (للمرة الأولى فى حياته): "يعجبني فيك الاعتداد بالنفس، والتمسك بحقك، حاول معاهم فإذا لم توفق، مكانك محفوظ بأداب عين شمس".

عاد صاحبنا لمقابلة رئيس قسم التاريخ بأداب القاهرة وأبلغه أنه أقنع الدكتور عزت بوجهة نظره، ولذلك يطلب رداً مكتوباً على طلبه السابق، فوعده الرجل خيراً. وبعد أسبوع عُقدت الجلسة الشهرية لمجلس القسم واتخذت قرارها "بإنشاء" درجة مدرس، وأبلغه رئيس القسم شفهاً بالقرار. وعندما ذهب إلى إدارة شئون أعضاء هيئة التدريس للاستعلام عما تم أحواله إلى مدير الميزانية (محمود غباشى) الذى أفهمه أن القرار يقصد به تعطيل تعيينه لمدة عامين لأن إنشاء الدرجة يقتضى موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وهى إجراءات تستغرق عاماً، ولا يتم إنشاء الدرجة إلا فى ميزانية السنة التالية لها. أما القرار المناسب فهو "تدبير" درجة، لأن هناك ٣٠٠ درجة مدرس بكل جامعة بقرار من جمال عبد الناصر منذ مؤتمر المبعوثين الذى عُقد بالإسكندرية فى منتصف الستينات ليتم الإعلان عن الدرجة فوراً عند عودة المبعوث أو حصول أحد المعيّنين بالداخل على الدكتوراه. وعندما استعلم مدير الميزانية من بعض المصادر الخاصة به عن سبب موقف القسم والكلية من هذا

المعيد، وتؤكد من أن المسألة مجرد الرغبة في إذلاله، تعاطف معه وأعد مذكرة لرئيس الجامعة مستخدماً كلمة "تدبير" درجة، وحصل على موافقة رئيس الجامعة في الحال، وحمل بنفسه خطاب الرد على طلب الكلية وسلّمه بنفسه للعميد.

استمر القسم في لعبة الماطلة، فاتخذ بعد شهر قراراً بتخصيص الدرجة للتاريخ الحديث، وفي الشهر التالي له اتخذ قراراً بالإعلان عن الدرجة، وهي آلية التأخير المعتادة التي تحول قرار يمكن اتخاذه في جلسة واحدة، إلى ثلاث قرارات، فإذا أضفنا شهراً للإعلان وشهران للفحص استغرقت العملية كلها ستة شهور، وهي تتم اليوم في ظل القانون الحالي في شهر واحد.

وبعد سبعة شهور من الحصول على الدكتوراه عين مدرساً، ولم يتخذ القرار إلا بعد عودة محمد أنيس من الإعارة، وظل منبؤاً حتى سفره إلى اليابان في مهمة علمية، فكان نصيبه من أعباء التدريس مادة واحدة (تاريخ مصر الحديث) لطلبة ليسانس المكتبات، وعندما عاد من اليابان قام بتدريس نفس المادة الواحدة مدة عامين حتى أُعير إلى قطر. ولم ينل فرصة كاملة للتدريس بالقسم إلا بعد عودته من الإعارة، وكان قد أصبح أستاذاً مساعداً.

فى بلاد الشمس

بعد مرور شهر واحد على حصوله على الماجستير تعرف صاحبنا على باحث يابانى كان يقضى عامين بمصر لجمع المادة العلمية والكتب والاتصال بالأساتذة، وكان نشاطه العلمى بالقاهرة تحت إشراف الدكتور محمد أنيس، وعلم من أنيس عن رسالة الماجستير، وحرص على لقاء صاحبنا، ورتب اللقاء سيد سالم -أحد تلاميذ أنيس- فى بيته بالسيدة زينب، حيث دار حديث بالإنجليزية بين الطرفين على مدى ساعتين. أما الباحث اليابانى فهو إيتاجاكى يوزو الذى كان يعمل-عندئذ-بمعهد لغات وثقافات آسيا وأفريقيا التابع لجامعة طوكيو للغات الأجنبية، وقد انتهت مهمته العلمية بعد هذا اللقاء بثلاثة شهور مارس (1967).

وفى أبريل (١٩٦٩)، جاء باحث آخر إلى القاهرة فى مهمة علمية مدتها عامين هو هاياشى تاكيشى، وينتمى إلى "معهد اقتصاديات البلاد النامية" بطوكيو، وكانت لديه معلومات سابقة عن صاحبنا من زميله إيتاجاكى ولم يطل بحثه عنه، ففقد التقاء بصحبة محمد أنيس بمركز تاريخ مصر المعاصر. وتولى صاحبنا مهمة الإرشاد العلمى للباحث الزائر الذى كان مهتماً بالتاريخ الاجتماعى لمدة عام لان مهمته العلمية كانت مقسمة بين القاهرة وإندن يقضى فى كل منها عاماً. وقبيل ختام مهمته بالقاهرة فاتح صاحبنا فى أمر دعوتة زميلاً زائراً بمعهدده لمدة عشرة شهور للاشتراك فى حلقة بحثية لدراسة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر واليابان فى القرن التاسع عشر، يشترك فيها مجموعة من الباحثين اليابانيين المتخصصين فى تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ اليابان. وطلب صاحبنا إرجاء الدعوة إلى ما بعد حصوله على الدكتوراه وشغله لوظيفة مدرس. وتلقى الدعوى فور حصوله على الدكتوراه فى يناير ١٩٧١ فطلب إرجاعها لمدة عام، وهو ما تم بالفعل، فسافر إلى طوكيو فى أبريل ١٩٧٢ فى مهمة علمية مدتها عشرة شهور.

كانت هذه المهمة العلمية فتحاً جديداً بالنسبة لصاحبنا بكل المعايير، ففضلاً عن كونها المرة الأولى فى حياته الذى يستخدم فيها الاختراع المسمى بالطائرة، وفى أطول الرحلات الجوية، والمرة الأولى الذى يحثك فيها بمجتمع أجنبى له ثقافته المتميزة، أتاحت له هذه المهمة العلمية فى "معهد اقتصاديات البلاد النامية" فرصة الاحتكاك بمجموعة من الباحثين الذين استضافهم المعهد ذلك العام، جاؤا من أمريكا، وبريطانيا، والبرازيل، وتايلاند، والهند، ولم يكن النقاش الذى يدور فى هذا المناخ العلمى المتميز يتناول الوظائف وأعمال الامتحانات، ونواير الصراعات بين

أجنحة الأقسام كما كانت عليه حال أداب القاهرة حين تركها، بل كان الحوار بين أولئك الباحثين وبعضهم البعض يدور حول القضايا المنهجية، والتنمية بمختلف أبعادها في العالم الثالث في ظروف الحرب الباردة. ولما كان معظمهم من المتخصصين في الاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماع، وكان صاحبنا المؤرخ الوحيد بينهم، فقد كان النقاش الدائم مع الزملاء في السمنارات ووقت تناول الغذاء أو الشاي يفتح أمامه آفاقاً واسعة جديدة، دعمها بالتوسع في القراءة حول المنهج، والتنمية وقضاياها، وأحوال بلاد العالم الثالث من منظور مقارن.

ولم يكن كل ما عرفه صاحبنا في تلك البيئة العلمية الجديدة (بالنسبة له) جديداً على الحياة الأكاديمية العالمية بقدر ما كان جديداً بالنسبة له، فتكوينه المنهجي في القاهرة كان قاصراً، مقيداً بحدود الوسط العلمي الذي تربى فيه، يلق عند ما وصل إليه الفكر العالمي في هذا المجال عند نهاية الحرب العالمية الثانية ومطلع الخمسينات، فتح له الفكر الماركسي عندما تعرف عليه في مصر آفاقاً جديدة أفادته في دراسته للدكتوراه، ولكنه تعرف على هذا الفكر بعمق في طوكيو، كما تعرف على الفكر النقدي الماركسي كما قدمه موريس دوب، وحرص على نقل كتابه "دراسات في تطور الرأسمالية" إلى اللغة العربية (نُشر بالقاهرة ١٩٧٩). وتعرف على فكر كل من فيتفوجل حول تطور المجتمعات النهرية، وروستو حول "مراحل التطور الاقتصادي" التي عارض بها الماركسية، كما تعرف على فكر ماكس فيبر. ولم يكن تعرفه على تلك الأفكار مجرداً، بل كان مقترناً بقراءة دراسات اهتمت بتطبيق بعض هذه الأفكار، وأخرى عنت بنقدها. فحظي صاحبنا بقدر كبير من المعرفة، كان له أعمق الأثر في تكوينه العلمي، وعلى إنتاجه العلمي في العقدين التاليين.

ولا عجب أن يجيب صاحبنا على سؤال طرحه عليه زميل له بالقسم بعد عودته من اليابان عما كان يفعله هناك بقوله: "كنت أبذل الجهد لحو أميتي المنهجية"، فضحك الزميل من أعماق قلبه وقال: "كويس أنك اعترفت بأميتك" وضحك ضحكة بلها، ولكن شتان ما بين السائل والمستؤل.

أما الحلقة البحثية التي دُعي من أجلها إلى طوكيو للمشاركة فيها بماله من خبرة (محدودة) بتاريخ مصر الاجتماعي، فكان إيتاجاكي يوزو وزميله ميكي وإطارو (وهما من جامعة طوكيو) وراء تنظيمها، واشترك فيها أعضاء هيئة تدريس وباحثين من مختلف الجامعات ومراكز الأبحاث اليابانية عددهم نحو العشرين عضواً وباحثاً. وكانت استضافة "معهد اقتصاديات البلاد النامية" للحقة وتبنيه لها تعود إلى توفر الموارد المالية الكافية لتحمل نفقات الخبراء (صاحبنا) ونفقات سفر من يأتون من خارج طوكيو للمشاركة في أعمال الحلقة، وكذلك مكافآت ثلاثة من كبار الأساتذة

اليابانيين المتخصصين في التطورات الذي شهدتها اليابان في عصر مايجي (١٨٦٨-١٩١٢). ولعب هاياشي تاكيشي دور المنسق والمقرر للطلقة بحكم كونه من كبار الباحثين بالمعهد المضيف. ولا كان موضوع الطلقة على مدى الشهور العشرة هو التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر واليابان في التاسع عشر من منظور مقارن، فقد حرص صاحبنا في الأسبوع الأول من مهمته العلمية أن يكتف قراءاته حول تاريخ اليابان في تلك الفترة، مستعيناً ببعض الكتب المنشورة بالإنجليزية لتكوين قاعدة معرفية أولية تساعد على فهم ما يطرح على مائدة البحث في الاجتماع الأول. وانطلاقاً من تلك القاعدة المعرفية المتواضعة تشعبت قراءاته وتعمقت في تاريخ اليابان في القرن التاسع عشر، وتلصقت حتى أثرت أول دراسة علمية باللغة العربية كانت موضوع كتابه "المجتمع الياباني في عصر مايجي ١٨٦٨-١٩١٢" الذي نُشر بالقاهرة ، ١٩٨٠

كان نصيب اليابان كبيراً في تكوين صاحبنا، وخاصة أن المهمة العلمية امتدت ستة شهور أخرى عندما أحس منظمو الطلقة. بالبحثية بأهمية النتائج التي حققتها في الشهور العشرة، فقد نشر صاحبنا ثلاث ورقات بحثية بالإنجليزية في سلسلة أعمال الباحثين الزائرين التي تصدر عن المعهد ومجلة "الاقتصاديات النامية" التي يصدرها المعهد. كما نشر كل عضو من أعضاء الطلقة بحثاً أو بحثين باليابانية، كما نُشر التقرير الأول عن أعمال الطلقة وما توصلت إليه من نتائج في سلسلة تقارير المعهد (باللغة اليابانية) متضمناً إشارة بارزة إلى الدور الإيجابي الذي لعبه صاحبنا في أعمال الطلقة موصياً بمدى ستة شهور أخرى لاستكمال الدراسات الخاصة بالمشروع، على أن تتحمل جامعة طوكيو نفقات استضافته وعندما تمت الموافقة على مد عمل الحلقة، أصبح صاحبنا زميلاً زائراً بمعهد لغات وثقافات آسيا وأفريقيا التابع لجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، وأصبح أحد المشاركين في المشروع العلمي لذلك العهد عن "الإسلام والتحديث" وكتب في إطاره ثلاث ورقات بالإنجليزية، تُرجمت ونُشرت باليابانية في ثلاث دوريات علمية مختلفة، تناولت فكرة الإصلاح عند محمد عبده، وفكرة تحرير المرأة عند كل من الطهطاوي وقاسم أمين، والإصلاح الاجتماعي عند سلامة موسى، وساعده ثراء مكتبة المعهد وكذلك معهد اقتصاديات البلاد النامية بالمراجع العربية الأصلية، على إعداد الورقات الثلاث، ودعى لإلقاء محاضرتين عامتين: واحدة بجامعة أوساكا، والأخرى بمركز دراسات الشرق الأوسط التابع للخارجية اليابانية، وذلك باللغة الإنجليزية، كانت إحدهما عن "أصول القضية الفلسطينية" والأخرى عن "اليهود في مصر". ونشر بالإنجليزية دراسة مقارنة لأعيان الريف في مصر واليابان في القرن التاسع عشر.

وهكذا كانت المهمة العلمية اليابانية انقلاباً في حياته العلمية، ففضلاً عن مساهمتها في تكوينية المنهج، وفي التاريخ المقارن، وتعمقه في دراسة تاريخ اليابان في القرن التاسع عشر، أكسبته مهارات بحثية جديدة، ومنحته فرصة نادرة للتعامل باللغة الإنجليزية في المجال الأكاديمي، وفي الكتابة بها. كما أتاحت له فرصة الاحتكاك بالمجتمع الياباني والتعرف على ثقافته، والإلمام بمبادئ لغته.

عندما وصل إلى اليابان في أبريل ١٩٧٢، كان المعهد قد حجز له في فندق تابع للمركز الآسيوي باليابان، وهي هيئة شبه حكومية تتولى شئون الدارسين والمفتربين الأجانب. وكان الفندق سياحياً يجمع إلى جانب شباب الدارسين من مختلف شعوب آسيا وأفريقيا، شباباً من أوروبا وأمريكا اللاتينية، وخاصة فرق الفنانين التي تقدم عروضاً بملهى طوكيو لمدة تتراوح بين الأسبوعين والثلاثة أسابيع. وكان مطعم الفندق يقدم خدماته للزلاء، وغيرهم ممن يرغب ارتياده، وقد لاحظ صاحبنا وجود بعض الأفراد الأجانب من غير نزلاء الفندق يحضرون العشاء باستمرار رغم أن الأصناف المعروضة لا تتغير ولا تتبدل، ولا يتجاوز الاختيار بين أربعة أطباق لا خامس لها. وكان هناك شخص يحرص على التعرف عليه، قدم له نفسه باسم دافيد ولسون (أو جونسون) زعم أنه رجل أعمال أمريكي، وسأل صاحبنا عن سبب وجوده، فأفترغ ما في جعبته أمامه (بحكم قلة الخبرة). وبعد حوالي ثلاثة أو أربعة لقاءات بدأ دافيد يسأله عن علاقته بالسفارة المصرية، وعما إذا كان له أصدقاء بين العاملين فيها، فاشتتم صاحبنا رائحة التجسس في حديث صاحبنا وفي نوع الأسئلة التي يطرحها عليه، فبادره بالسؤال عن علاقته بالسفارة الإسرائيلية، وحمل طبقه بين يديه وغادر المائدة ليجلس إلى مائدة أخرى، ولم ير بعد ذلك هذا الدافيد حتى غادر الفندق بعد أسبوعين.

سثم صاحبنا الإقامة في الفندق بعد شهر واحد، ففضلاً عن افتقاده الخصوصية، كان يمثل بيئة أجنبية تماماً داخل اليابان، وكان معنى ذلك أنه لن تتاح له فرصة الاحتكاك بالناس والتعرف على ثقافتهم عن قرب، ولذلك حزم أمره على الانتقال للسكنى مع أسرة يابانية. وعندما أبلغ سكرتارية المعهد بذلك، علم منهم أن اليابانيين ليس من عاداتهم قبول إقامة أجنبي عندهم، كما أن البيت الياباني محدود المساحة، لا تتوفر فيه التسهيلات والخدمات التي يجدها بالفندق. ولكنه لم يفقد الأمل، وطلب منهم نشر إعلان صغير بصحيفة "آساهي" -كبرى الجرائد الصباحية اليابانية- على نفقته الخاصة يضم ما يخدم الهدف من نشره (أستاذ أجنبي يتحدث الإنجليزية يرغب في الإقامة مع أسرة يابانية-اتصل بـتليفون كذا)، ونشر الإعلان صباح اليوم التالي، وتكلف ثمانين دولاراً (٢٠ ألف ين) وادهشة سكرتارية المعهد،

اتصلت إحدى العائلات في العاشرة صباحاً تبدي استعدادها لقبول إقامة هذا الأستاذ عندها بشرط مقابلته أولاً ثم اتخاذ القرار بعد المقابلة، وتتحدد الموعد في الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي.

ذهب صاحبنا صحبة أحد أفراد السكرتارية في الموعد المحدد ليجد البيت كبير الحجم يصل إلى ثلاثة أضعاف حجم البيت الياباني المتوسط، مكون من طابقين (على شكل فيلا)، وصاحبه أستاذة اقتصاد منزلي متخصصة في الطهي، لديها مدرسة صغيرة ملحقة بالبيت لتعليم الطهي للبنات المقبلات على الزواج، ولها سلسلة كتب منشورة (باليابانية طبعاً) عن صنوف الطهي في العالم، كما كان لها برنامجا تلفزيونيا بإحدى القنوات الخاصة، يقيم معها بالبيت ولدان أحدهما مهندس متزوج، والآخر طالب هندسة على وشك التخرج. وفي حديقة المنزل كانت هناك فيلا صغيرة مكونة من دور أرضي للمعيشة وحجرتين نوم وهو مخصص لسكنى ابنتها الوحيدة المتزوجة من مهندس كهرباء.

وقد ارتاحت الأستاذة أوكاماتسو كيوكو -ربة الأسرة- لصاحبنا لأنه مصري (واليابانيون يعرفون عن مصر تاريخها القديم وجمال عبد الناصر)، ولأنه أستاذ جامعي (والأستاذ عند اليابانيين نصف إله). وعلم منها أن الحجرة التي سيقم فيها هي حجرة زوجها الراحل (الذي مات قبل خمس سنوات)، وأن الهدف من قبول إقامته مع الأسرة، أنها تفكر في زيارة الأسرة لأوروبا في الصيف القادم، وأن وجوده بينهم سوف يساعدهم على الحديث بالإنجليزية يومياً بعض الوقت في مناسبات تناول الطعام وغيرها من المناسبات المتاحة، وهكذا تم الاتفاق على قيمة الإيجار، وأسعار وجبة الإفطار، ووجبة العشاء (في حالة تناولها مع الأسرة). وانتقل صاحبنا للإقامة مع عائلة أوكاماتسو اعتباراً من اليوم التالي لهذه المقابلة. وكانت الإقامة مع هذه العائلة نافذة واسعة أطل منها على الحياة الاجتماعية والثقافة اليابانية، وفرصة نادرة لمشاركة الأسرة نمط حياتها لما ييزيد على العام.

فمن خلال عائلة أوكاماتسو تعرّف على بعض العائلات الأخرى، وريطته بها علاقة صداقة امتدت سنوات، وزاره بعضهم عندما جاؤا لمصر لأسباب تتصل بأعمالهم. وعن طريق عائلة أوكاماتسو تعرّف على العادات والتقاليد اليابانية، وعلى المتاحف المختلفة، والفنون الشعبية في احتفالات المعابد الموسمية (التي تشبه الموالد عندنا). وأتيح له زيارة بعض المعابد في جبل فوجي، كان أول أجنبي يسمح له بدخولها، وشارك في المناسبات العائلية التي لا يسمح عادة -لغير أفراد الأسرة وأقاربهم بحضورها.

كانت أم السيدة أوكاماتسو تقيم مع الأسرة، ولا تظهر إلا على مائدة الإفطار، وهي سيدة تجاوزت الثمانين، كانت تتحنن لتحية الضيف الأجنبي، وتتناول الإفطار مع الأسرة، وتحثه عن بعض ذكرياتها عن عصر مايجي من خلال ترجمة الأسرة، ثم تعود إلى حجرتها، فلا يراها إلا صباح اليوم التالي، ويبدو أنها كانت تكتفي بوجبة الغذاء، ثم تنام قبل الغروب. وذات صباح اجتمعت الأسرة حول مائدة الإفطار ومعهم صاحبنا، وكان مقعد "الجدة" خالياً، فسأل صاحبنا: "أين الجدة؟" فردت أوكاماتسو بابتسامة باهتة: "الجدة ماتت هذا المساء"، فسقطت الملعقة من يدها، واغرورقت عيناه بالدموع. فاضطرب الجميع وقال له الابن المهندس وزوجته أنهم كانوا ذلك يدركون تماماً لأنها سترحل لأنها امرأة عجوز، وعبروا عن أسفهم لما سببوه له من حزن لا مبرر له (من وجهة نظر الابن الأصغر طالب الهندسة) لأنه ليس من أفراد العائلة.

قال صاحبنا للأستاذة أوكاماتسو أنه لن يذهب إلى المعهد، وأنه سيبقى معهم للاشتراك في تشييع جنازة الجدة، فدهشه رفضهم الحاد لأنه لا يجب أن يحضر هذه المناسبة. وشرح له الابن الأكبر الأسباب، فليست هناك جنازة اليوم، بل ستظل الجدة في فراشها حتى صباح اليوم التالي، وسوف يُستدعى أفراد الأسرة من مختلف المدن لقضاء الليل حول سريرها وهي مسجاة فوقه يتذكرون لها مواقفها معهم، وهم يشربون "الساكي" (نبيذ الأرز) ثم تنقل إلى المعبد حيث تُحرق الجثة، وكلها إجراءات قاهرة على أفراد الأسرة والأقارب لا يحضرها أي من الأصدقاء حتى اليابانيين منهم. فعرض عليهم أن ينتقل إلى فندق ليفسح مكاناً للأقارب، لكنهم رفضوا تماماً لأن كل قريب عليه أن يتدبر أموره، ورجوه أن ينسى الموضوع برمته وأن يمارس حياته اليومية كالمعتاد.

وعندما ذهب إلى المعهد، قص ذلك كله على زملائه اليابانيين، فاستغرقوا في الضحك من موقفه، وقال أحدهم أن هذه الواقعة لو كتبها مؤلف ياباني في سيناريو فيلم كوميدى للقت نجاحاً كبيراً. وقالوا له أن الطريقة الوحيدة للعزاء هي شراء ظرف "المياميكن" (وتعني نقود المواساة) يضع فيه مبلغاً بسيطاً من أوراق النقد يجب أن لا يكون المبلغ أربعة أو يقلل القسمة على أربعة، لأن علاقة الأربعة بالتركيبة الصينية تعني الغناء، فإذا قدم أحد نقود المواساة على هذا النحو كان ذلك تعبيراً عن شماته باليت ورغبته في فناء روحه، فلا يعاد خلقها من جديد.

اشترى صاحبنا الظرف ووضع بداخله ثلاثة آلاف ين (١٢ دولار بسعر التحويل في تلك الأيام) وذهب في الثالثة من مساء اليوم التالي إلى مكان العزاء أمام منزل نجل المتوفاه، فوجد باقة ورد مستديرة كبيرة خلف منضدة صغيرة عليها

صورة المتوفاه وعلى جانبيها طابقان بأحدهما بعض ثمار الفاكهة وبالأخر بعض الزهور. ووقف متلقى العزاء بجوار المنضدة التي وُضع عليها سجل للتوقيعات، واصطف مقدمو العزاء في طابور طويل وجد صاحبنا لنفسه مكاناً فيه. حتى إذا جاء دوره، قلد الآخرين فأنحنى أمام صورة المتوفاه واضعاً كفيه تحت ذقنه، ثم وقع في سجل العزاء ووضع ظرف نقود المواساة في العلبة التي وُضعت بجوار السجل لهذا الغرض، (وكان أحد أفراد السكرتارية بالمعهد قد تطوع بكتابة اسم صاحبنا على الظرف بالحروف اليابانية).

ومشاركته في مراسم العزاء ربطت بينه وبين نجل المتوفاه "كانامورى" شقيق أوكاماتسو بروابط الصداقة لما يقرب من العشرين عاماً، كان ضابطاً مهندساً بالجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، خدم بالصين ووجد اللغة الصينية، ويفهم اللغة الكورية. ويعد استسلام اليابان تم حل الجيش، فأصبح بلا عمل، وذات أسرته الأمرين، وتقلب في عدة أعمال حتى "التقط فرصته" (على حد تعبيره)، فاستفاد من صداقته لأحد الرأسماليين الكبار الذي أسس عدداً من الشركات الصغرى بأسماء أصدقائه حتى يتهرب من الضرائب التصاعدية، كانت إحداها باسم كانامورى الذي استطاع أن يشتريها منه بعد أربع سنوات. وبذلك أصبح منتجاً لبعض قطع الإلكترونيات التي يزود بها المصانع الكبرى، شأنه في ذلك شأن غيره من صغار المنتجين، لأن الصناعات اليابانية الإلكترونية وشركات صناعة السيارات تعتمد على الصناعات الصغيرة في سد حاجتها من آلاف القطع التي تدخل في مكونات تلك الصناعات.

كان كانامورى مهتماً بالثقافات الشرقية عامة وخاصة الثقافة الإسلامية، وكان يتناقش مع صاحبنا كثيراً حول هذا الموضوع، وحرص على أن يزور ماليزيا وإندونيسيا وباكستان في شهر رمضان، وأن يخاطب المسلمين هناك، وعجب لوجود اختلاف كبير في طقوس الصيام، وما ارتبط به من تقاليد هنا وهناك، ولمح وجود تشابه بين بعض الممارسات الإسلامية، وما اعتاده البوذيون. لذلك كان لقاء مع صاحبنا حافلاً بالنقاش حول الإسلام، وذلك التلاحم الملحوظ بين حضارات وثقافات آسيا.

وعندما دُعى صاحبنا زميلاً زائراً بمعهد اقتصاديات الدول النامية مرة أخرى عام ١٩٧٧ لمدة شهرين لتقديم دراسة أعدها بتكليف من المعهد، نُشرت ضمن سلسلة الزملاء الزائرين (بالإنجليزية)، كان موضوعها "قوانين العمل والملكية والتجارة في دول الخليج العربية وأثرها في الأوضاع الاجتماعية". وكانت الزيارة _ هذه المرة _ لعشرة أسابيع، أقام في بيت كانامورى، لأن السيدة أوكاماتسو أصيبت بنزيف في

المخ تم إنقاذها منه، ولكنها كانت تمر بمرحلة التقاهة وكان بيتها مغلقاً لحين شفاعها.

ونكرت إقامته ببيت كانامورى عندما دعى عام ١٩٨٧ أستاذاً زائراً لجامعة طوكيو لمدة شهرين، واستفاد كثيراً من هذا الرجل الذى يمثل الجيل الذى تفتح وعيه فى فترة ما بين الحربين وشارك فى صنع الإمبراطورية اليابانية، وشاهد سقوطها، وساهم مع غيره من مواطنيه فى إعادة بناء اليابان من جديد بعد الحرب.

سأل كانامورى صاحبنا يوماً عن قضية ما يسمى بالصراع العربى-الإسرائيلى، وظل الرجل يستمع لشرحه ويستعين بابتته طالبة الماجستير بجامعة واسيدا لترجم له بعض العبارات التى يستعصى عليه فهمها أثناء الشرح، أو تترجم سؤالاً عن له يريد طرحه على صاحبنا. وبعد أن انتهى صاحبنا من الكلام، قام كانامورى إلى مكتبه وأخرج الأطلس، وطلب من صديقه أن يحدد له العالم العربى فى خرائط الأطلس، فلما حدده له قال: "ألا تستحون من أنفسكم؟!... إنكم لو زحقتم عليهم ستدوسونهم ... تقول أنكم حوالى ٢٥٠ مليون؟... لو بقى منكم مليون أو مليونين من ذوى النخوة لأعادوا بناء المجد الحضارى القديم. أنظروا إلينا... لقد هزمتنا الأمريكان وأهانوا كرامتنا... فرحنا نبحث عن أسباب القصور عندنا وعالجنا معظمها ولا أقول كلها، ووجدنا أن ميدان الاقتصاد والتجارة هو الذى يمكننا من أن نكون أنداداً للأمريكان، بل ونتفوق عليهم... وقد حدث. أن فائض الاقتصاد اليابانى اليوم يغطى قيمة أراضى أمريكا _ لو طُرحت للبيع - مرتين".

وقد سمح كانامورى لصديقه بحضور مراسم خطبة ابنته استجابة لطلبه، وكان ذلك عام ١٩٧٨ ولكن الأمر تطلب الحصول على موافقة أسرة العريس بعد شرح طويل لتبرير السماح لأجنبي بحضور مراسم قاهرة على أسرتى العروسين ولا يسمح لأحد بحضورها غيرهم. فاقهمهم كانامورى أن الرجل أستاذ جامعى يدرس الثقافة اليابانية ويريد مراقبة الحدث كحالة للدراسة. ومرة أخرى وافقت أسرة العريس تقديراً لصاحبنا لأنه أستاذ، ومن مصر.

كان العريس باحثاً كيمياوياً بأحد المراكز العلمية تقدم بمعلومات عنه إلى (الفاطمة) وكذلك تفعل العروس وغيرها من طلاب الزواج. فرغم الاختلاط على نطاق واسع بين الذكور والإناث، وعلاقات الصداقة التى تجمع البنات والشباب فى "فنادق الحب" التى توجد بكثرة حول الميادين الرئيسية والجامعات، لا يفضل الشباب الزواج إلا عن طريق "الفاطمة"، ثم أصبحت هناك شركات متخصصة فى الجمع بين الروس فى الحلال، تستخدم الكمبيوتر، فيتقدم راجب الزواج -ذكراً كان أم أنثى- بملخص لتاريخ حياته، وصور متعددة له بالكيمونو والملابس الغربية، والمايوه أيضاً.

وتقوم الخاطبة أو الشركة المختصة بترشيح اثنين أو ثلاثة للمتقدم أو المتقدمة فإذا وقع القبول على أحدهم تمت الاتصالات، ورتب لقاء في مقهى أو نادى يحضره كل طرف وأمه. فإذا حدث توافق بدأت عجلة المراسم التقليدية في الدوران.

وهذا ما تم بالنسبة لكيكو بنت كانامورى، فبعد اللقاء غير الرسمي تحدد موعد طلب يد ابنته رسمياً. جلست العائلتان في مواجهة بعضهما البعض على أرضية حجرة المعيشة (كما يجلس المسلمون في وضع التشهد أثناء الصلاة)، الأب في مواجهة الأب وخلف كل منهما بخطوة واحدة زوجته (الأم) ويجوارها العريس إلى يمينها، أما العروس فجلست متأخرة عن أمها بنصف خطوة إلى يمينها. ووضع والد العريس صندوقاً خشبياً صغيراً أمامه، ظنه صاحبنا علبة حلوى، أما والد العروس فلم يكن أمامه شيء، كانت هناك علبة أصغر حجماً أمام أم العروس. بدأ والد العريس الحديث مستعرضاً نسيبه من أيام مايجي (القرن التاسع عشر)، ثم تحدث عن نفسه وزوجته وأولاده، وأهم الأحداث التي مرت على العائلة خيراً كانت أم شراً، ثم تحدث عن ابنه وأهم خصاله وعيوبه، وتدرجه الوظيفي وبخله. ويرد والد العروس بنفس النظام في ترتيب عرض تاريخي للأسرة حتى يصل إلى الحديث عن ابنته، ويدعو أمها للحديث، فتحنى هامتها وتتكلم وهي مطأطأة الرأس تنظر إلى الأرض. وتعود الكلمة إلى والد العريس، فيطلب يد البنت لابنته وينحنى رافعاً العلبة التي أمامه إلى مستوى الرأس ثم يسلمها للأب الذي يفتحها وينظر إلى ما بداخلها (وهو سمكة واحدة من نوع معين من السمك المجفف المبروم طول السمكة حوالي عشرين سنتيمتر)، وينحنى ثم يستدير جانباً فيقدم العلبة للأم التي تتحنى وتتسلمها، ثم تتناول العلبة الأخرى التي أمامها وتقدمها للأب الذي يعود إلى جلسته الأولى ويسلمها إلى والد العريس، الذي يفتح العلبة وينظر إلى ما بداخلها (وهو سمكة سبيط مجففة)، ويتبادل الرجلان كلمة الشكر، ثم يتناول الجميع شراب "الساكي" الذي يحمل معنى الصفاء والود والمشاركة.

كان الجميع قد ارتدوا الكيمونو (الزى الياباني التقليدي)، وكان صاحبنا يجلس في ركن قصي من حجرة المعيشة بنفس نظام جلوس الأسرتين يرقب المشهد الغريب، والمغزى الجنسي الواضح في الهديتين المتبادلتين الذي قُسر له بعد الحفل بأنه يعني أن ذكرنا يطالب أنثاكم، فيتسلم سمكة السبيط التي ترمز للأنثى، وتعنى قبول الطلب.

وحضر صاحبنا مناسبة زفاف مرتين كان أصحابها من باحثي المعهد والجامعة، والحفل يُقام عادة ظهراً في إحدى القاعات، ولا يزيد عدد الحضور عن ستين فرداً على الأكثر، ويختار العريس أحد أساتذته ليتولى المراسم، فيلقى كلمة عن

مناقب العريس شبيهة بكلمات التابئين عندنا، وتتقدم بعده صديقة العروس (التي تُحدد مسبقاً) فتتحدث عن مناقب العروس، ثم تُعطي الكلمة للعريس، فيروى كيف عرف عروسه. وكانت إحدى الزوجتين عن حب، فذكر العريس كيف عرف العروس وعاشرها لمدة عامين دون أن يجمعهما سقف واحد، ولما كان المعهد سيوقده في مهمة علمية إلى الهند اكتشف أنه لا يستطيع الاستغناء عنها فلم يجد مفرأً من الزواج بها.

ثم يطلب أصدقاء العريس الكلمة كل يتحدث في حدود ثلاث دقائق، ويغنى الحضور أغاني شعبية ذات صلة بالمناسبة ويتناول الجميع الطعام ويشربون الساكي ثم ينفض الحفل بعد ساعتين لينصرف كل إلى حال سبيله، ويُقدم لكل مدعو وردة حمراء المفروضة أن يقدمها لفتاة يرغب في إقامة علاقة معها تمهيداً للزواج، أو تقديمها الفتاة من المدعوات لنفس الغرض.

حصل صاحبنا على الوردة الحمراء في أول حفل زفاف حضره، وحملها معه حتى ركب القطار (مترو الأنفاق) في طريق العودة إلى مقر إقامته، وكانت هناك طفلة في حوالي الثالثة من عمرها تقدم لها الوردة (دون أن يدري مغزى ذلك في التقاليد اليابانية) فإذا بكل ركاب العربى يضحكون، أما أم الطفلة فكانت تقطس من الضحك. وعندما عاد صاحبنا إلى الأسرة التي يقيم لديها شرح لهم ما حدث فانفجروا في الضحك وشرحو له مغزى إهداء وردة الزفاف، والمطب الذي وقع فيه.

كانت المهمة العلمية اليابانية — إذاً — متعددة المنافع من النواحي العلمية والاجتماعية، وقد فتحت الباب أمام تعاون علمي دام حتى مطلع التسعينيات بين صاحبنا وبين معهد اقتصاديات الدول النامية وجامعة طوكيو، وشرح صاحبنا للجهتين بعض المتميزين من زملائه لزيارة المعهدين، فتمت دعوة عاصم الدسوقي وعبد الرحيم عيد الرحمن معاً عام ١٩٧٦ لمدة ثلاثة شهور، ودعى بعدهم بعض الزملاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام. كما توالى حضور شباب المتخصصين في الشرق الأوسط إلى مصر في مهام علمية، كان أبرزهم صديقه نوتاهارا نوبوواكي الذي تخصص في الأدب العربي، وقدمه صاحبنا إلى زملائه بقسم اللغة العربية، عبد المنعم تليمة وجابر عصفور. وقد نقل إلى اليابانية عدة أعمال روائية مصرية منها "الأرض للشرقاوي"، وتلك الرائحة لصنع الله إبراهيم، وعائد إلى حيفا" لفسان كنفاني وغيرها من الأعمال الهامة. وأقامت الحكومة اليابانية في منتصف الثمانينيات مركزاً خاصاً بالقاهرة تابعاً لهيئة "التقدم العلمي" تولى رئاسته عدداً ممن تلمذوا على يد صاحبنا باليابان ومصر، حرص بعضهم على الاسترشاد برأيه فيما يتصل بنشاط المركز.

ولم يكن ذلك هو كل ما بذله صاحبنا من جهد لد جسور التعاون الثقافي بين الهيئات العلمية اليابانية ومصر، بل لعب دوراً متواضعاً في افتتاح قسم اللغة اليابانية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، ولذلك قصة تُروى.

فقد اعتاد صاحبنا أن يبدأ يومه بمعهد اقتصاديات الدول النامية بقراءة الصحف اليابانية التي تصدر بالإنجليزية للتعرف على ما جد من أمور المنطقة التي جاء منها، ويطلع على أمور اليابان والعالم. ولفت نظره ذات صباح خبر صغير نُشر على الصفحة الأولى بجريدة "Japan Times" يفيد أن مؤسسة اليابان (وهي مؤسسة مغنية بالتبادل الثقافي والتعريف بالثقافة اليابانية تتبع وزارة الخارجية) قد تلقت طلباً من جامعة تل أبيب لإقامة قسم لغة اليابانية بها بتمويل كامل من المؤسسة. وذكرت الجريدة أن الطلب موضع الدراسة، وأشارت إلى أن هناك قسماً للغة اليابانية والثقافة اليابانية موجود بالجامعة العبرية بالفعل، وأنه إذا افتتح القسم الجديد يصبح الثاني من نوعه.

كانت الدعاية الإسرائيلية المعادية للعرب تستثمر هزيمة ١٩٦٧، وتأثيرها السلبي على النظرة إلى العرب في اليابان، خير استثمار فكلفت (سرا) ثلاثة من أساتذة الألب العبرى باليابان بإعداد كتاب تُشر باليابانية والإنجليزية معاً بعنوان "اليابانيون واليهود"، ونُسب إلى مؤلف وهمي يدعى اشعيا بن دعسان، وكان صاحبنا قد قرأ النسخة الإنجليزية عندما رآها بإحدى المكتبات. وقد جاء على لسان مؤلفها الوهمي الذي زعم أنه يعيش في مدينة كوبي منذ ثلاثين عاماً قضاها في تأمل التشابه الكبير بين اليابانيين واليهود من حيث القدرات الحضارية الفائقة والبراعة في الأمور الاقتصادية، ويعد أن يشرح ما أصاب اليهود من "اضطهاد" بعد الشتات حتى استطاعوا أن يعيدوا نولتهم إلى الوجود في فصلين متتاليين، يختتم الكتاب بأن القدر شاء بأن تكون كل من البلدين في ركن بعيد في آسيا، وأن رسالتهما نشر الحضارة في ربوع آسيا المتخلفة، ومن ثم لابد من تعاونهما معاً على أداء رسالة خلق الشعبان المتميزان من أجلها.

وكان مما يثير ضيق صاحبنا أن الطبعة اليابانية باعت ما يزيد على مائة ألف نسخة من الكتاب في ثلاثة شهور، وكتب عندئذ مقالاً بعنوان "مصلحة اليابان مع من؟" ترجمه صديقه ايتاجاكي إلى اليابانية ونُشر بأكبر مجلة في الشؤون السياسية اليابانية تدعى "كوكساي مونداي" (الشؤون الدولية)، انتهى فيه إلى دحض دعاوى بن عسان، وبين بالأرقام أن مصلحة اليابان مع العرب، وأن سياستها الخارجية يجب أن تستمد توجهاتها من المصالح الحيوية لليابان، ووجه اللوم إلى الحكومة اليابانية لشراؤها البترول المصرى الذي سرقته إسرائيل. وقد عقب على المقال صحفي يابانى

مغمور بمقال قصير بعنوان "نحن أنرى بمصالحنا" استنكر فيه دعوة "المهزوم" غيره إلى تغيير سياستهم، وكان الأولى ببلاده أن تعي درس الهزيمة، وتعرف قدرها. كان ذلك في ربيع ١٩٧٣، وجاءت حرب أكتوبر و"صدمة البترول"، لتغير من وجهة النظر اليابانية تجاه العرب، وتصحح تقويم الصراع العربي الإسرائيلي، وتكشف عمن كانوا وراء كتاب "اليابانيون واليهود"، وأن أشعيا بن ديسان اسم وهمي.

على كل، كان الخبر الذي قرأه صاحبنا عن طلب جامعة تل أبيب إنشاء قسم للغة اليابانية والثقافة اليابانية تال لقراءته لكتاب بن ديسان المزعوم، وسابق على مقاله الذي نشر باليابانية في "الشنون الدولية".

على الدم في عروق صاحبنا عندما قرأ الخبر واتصل بصديقه ايتاجاكي الذي كان قريباً من الخارجية اليابانية) وطلب منه ضرورة تدبير مقابلة له مع رئيس مؤسسة اليابان في أقرب وقت ممكن، وذكر له السبب باختصار. فرتب له الرجل لقاء مع السفير واني بوتشي رئيس المؤسسة في اليوم التالي، على أن يكون مفهوماً أن اللقاء ودي، وغير رسمي، وفي الثالثة مساءً وقت استراحة تناول الشاي. وعندما التقاه قال له أن إنشاء قسم ثان للغة اليابانية بإسرائيل لن يخدم المصالح الحيوية للشعب الياباني التي تتطلب مد جسور التفاهم مع الشعوب العربية، وأن الثقافة هي المجال الأرحب لفهم الشعوب لبعضها البعض، وأن إنشاء القسم المطلوب بتل أبيب لن يفيد سوى حفنة من طلاب إسرائيل، بينما لو أنشئ القسم بالقاهرة لكان مفتوحاً أمام جميع الطلاب العرب، ولأصبح نافذة يطل منها العرب على الثقافة اليابانية.

ورد السفير واني بوتشي على صاحبنا بتذكيره مرة أخرى أن هذا اللقاء ودي وغير رسمي لأنه بحكم كونه مدرساً بجامعة القاهرة لا يملك حق الحديث نيابة عن الجامعة، وعن حكومة بلاده. واستتجرد قائلاً أنه شخصياً مقتنع بوجهة نظره التي طرحها أمامه، ولكن القرارات في اليابان لا يصنعها شخص واحد كما هو الحال في مصر، ولكن تصنعها مؤسسة، وكل ما يستطيع أن يفعله لتأخير الرد على الطلب الإسرائيلي مدة شهر، فإذا وصله طلب مماثل من الحكومة المصرية، تم النظر في الطلبين معاً وترجيح ما ترى فيه المؤسسة مصلحة اليابان. وذكره بأنه إذا تسرب خبر هذا اللقاء، فسيعلن أنه لم يره ولم يسمع شيئاً عن الموضوع، وأنه لا يستطيع أصلاً أن يقابل شخصاً غير ذي صفة رسمية، فطمأنه صاحبنا إلى أن السر في بير، ووعدته بأن يعمل على وصول طلب جامعة القاهرة قبل نهاية الشهر، وكان الزمن المحدد للمقابلة ربيع ساعة فاستغرق نصف ساعة.

كان واني بوتشي صديقاً شخصياً لايتاجاكي، عمل مستشاراً بالسفارة

اليابانية بالقاهرة، وكان قبل توليه رئاسة "مؤسسة اليابان" سفيراً في ليبيا. ولذلك كان على معرفة طيبة بمصر والمنطقة، وأهم من ذلك كان يعلم ببطء إيقاع صنع القرار في مصر ولذلك قال لصاحبنا وهو يودعه "آله معك" (قالها بالعربية).

وفي التاسعة من صباح اليوم التالي، توجه صاحبنا للسفارة المصرية (الأول مرة) طالباً مقابلة السفير، وحاول الموظفون معرفة سبب اللقاء فرفض، وطلب منهم إبلاغه أن المذكور يريد لقاءه لمسألة تتعلق بالمصالح العليا للبلاد، وبعد نحو ربع ساعة قاده السكرتير الثاني (وكان يدعى أبو الغيط، وهو غير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية) إلى مكتب السفير. كان السفير مصرياً نبيلاً يدعى حسن ولا يذكر صاحبنا اسمه بعد تلك السنين، وكانت حرمة من عائلة "لاما" التي كان لها باع طويل في صناعة السينما المصرية، وكان الرجل واسع الأفق، استمع له باهتمام وهو يعرض أمامه فكرة تقدمه نيابة عن الحكومة المصرية بالطلب إلى "مؤسسة اليابان". فرد الرجل بأنه يترك تماماً أهمية إنشاء هذا القسم في مصر وفي جامعة القاهرة، ولكنه لا يملك التقدم بأي طلب إلا إذا كان ذلك بناء على توجيه وتعليمات الخارجية، تنفيذاً لطلب الجهة المعنية، وهي هنا وزارة التعليم العالي، وذكره بأنه لا شك يعرف أن وزارة التعليم العالي لا تتقدم للخارجية بطلب إلا بناء على قرار الجامعة، وأن قرار الجامعة يستغرق شهرين على الأقل، وأن الوقت الذي قد يستغرقه وصول الطلب إلى السفارة قد يصل إلى شهرين أيضاً.

وهنا أبلغه صاحبنا بمقابلة الأسس مع السفير واني بونتشي، وأن المقابلة كانت ودية بتوسط صديق أستاذ ياباني، وأن الرجل وعد بتأخير الطلب الإسرائيلي شهر واحد، فإذا وصله الطلب المصري خلال الشهر، تم النظر في الطلبين معاً... إلخ. دهش السفير حسن من جرأة صاحبنا، ولكنه امتدح (بصدق) وطنيته، ويعد نظره وقال له أنه تقديراً له، مستعد أن يتقدم بطلب رسمي إلى مؤسسة اليابان إذا وصله خطاب رسمي من عميد آداب القاهرة يفيد طلب الكلية إنشاء قسم للغة اليابانية وأدائها. وسأل صاحبنا: "هل علاقتك جيدة بعميد الكلية حتى يستجيب لك ويرسل مثل هذا الخطاب دون الرجوع للجامعة؟ إن الأمر يحتاج إلى عميد شجاع فهل الرجل لديه الشجاعة الكافية؟" ورد صاحبنا شاكرراً السفير على حسن الاستجابة متبرهاً من الإجابة. وعاد إلى المعهد ليكتب خطاباً إلى الدكتور السيد يعقوب بكر عميد الكلية، ولم يكن الرجل يعرفه معرفة شخصية، ولكنه التقاه مرة واحدة أثناء شغله لمنصب الوكيل، ولا يظن أن الرجل قد يتذكر حتى اسمه. كان عزاء الوحيد أن السيد يعقوب بكر من علماء فقه اللغات السامية البارزين، وأنه قد يكون أكثر من غيره تقديراً لأهمية الموضوع.

كتب صاحبنا الخطاب للعميد بالتفصيل الكافي شارحاً له كل أبعاد الموضوع، ملحاً إلى أن أحد رجال الخارجية قد يساعد في دفع الموضوع بتوصية من أستاذ ياباني كبير، ونقل له حرفياً ما دار بينه وبين السفير المصري، وبالخطاب حتى وصل إلى ثلاث صفحات، وأرسله صاحبنا في الحال إلى العميد، وهو يتمنى على الله أن يتسع صدر الرجل لقراءة هذه الرسالة الطويلة وأن يهتم بالرد عليها، ولو بالرفض.

وبعد عشرة أيام تلقى صاحبنا خطاباً بديعاً من العالم الوطني السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب وصفه فيه بعبارات جعلته يكاد ينوب خجلاً، ومع الخطاب الشخصي المكتوب بخط اليد، خطاب آخر رسمي على المحررات الرسمية للكلية موجه إلى سفير جمهورية مصر العربية بطوكيو، يحيطه علماً بأن مجلس كلية الآداب اتخذ قراراً بإنشاء قسم اللغة اليابانية وآدابها، وأنه يرجوه أن يبذل مساعيه لدى الحكومة اليابانية لتقديم العون العلمي والمادي اللازم لإنشاء القسم، وكان الخطاب مهوراً بخاتمة كلية الآداب الرسمي.

لا يدري صاحبنا كيف وصل بالخطاب إلى العميد، فقد أعمته دموع الفرح وهو ينتقل من مواصلة إلى أخرى حتى وصل إلى السفارة، وقابله السفير على الفور، واستلم منه الرسالة، وطلب تحديد موعد لمقابلة رئيس مؤسسة اليابان (السفير واني بوتشي) فتحدد الموعد بعد يومين، وذهب الرجل حاملاً طلباً رسمياً بموافقة جامعة القاهرة على إنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها، ولم يفته الإشارة إلى أن وجود القسم بجامعة القاهرة يجعله في خدمة طلاب جميع بلاد الجامعة العربية.

وبعد شهر تقريباً اتخذت مؤسسة اليابان قراراً بإنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة (من حيث المبدأ) على أن يسبق ذلك دراسة حرة للغة اليابانية لتؤكد من مدى الإقبال على دراسة هذه اللغة، ومن جدوى إنشاء القسم.

وبدأت الدراسة الحرة في العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤ فأرسل أحد المتخصصين في دراسة الشرق الأوسط (كرويدا) للتدريس لمعرفته باللغة العربية، وحاول هذا الرجل أن يؤخر تأسيس القسم رسمياً عاماً آخر يتيح له البقاء بالقاهرة عاماً آخر، ولكن صاحبنا استطاع -بمساعدة ايتاجاكي وهاناوا (المستشار الثقافي الياباني بالقاهرة)- أن يقنع "مؤسسة اليابان" بضرورة التحرك لفتح القسم، واقترح أن تقدم المؤسسة أربعة مدرسين منهم ثلاثة من المتخصصين في الشرق الأوسط تاريخاً ولغة وثقافة يتيح لهم عملهم بالقاهرة تعميق دراساتهم التخصصية، وواحد فقط من اللغويين لتدريس الكتابة الصينية (الكانجي). وتبنى هاناوا هذه الأفكار في

المنكورة التي رفعها الخارجية اليابانية، فجاء عرض "مؤسسة اليابان" لتقديم الكفية في هذا الإطار ودارت العجلة، وفتح القسم في العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ / وعندما تم الاحتفال بمرور ربع قرن على إنشاء القسم دُعي كل من هب ودب للمشاركة في الاحتفال، ولم توجه الدعوة لصاحبنا. ولم يلب طلب استاذ ياباني جامعي جاء من بلاده لحضور الاحتفال، عندما سأل عميد الكفية عن صاحبنا، واتمس مساعدته في الاتصال به فعاد الرجل دون أن يتمكن من لقاء صاحبنا. ولم يشعر صاحبنا بالمرارة من هذا النكران، فهو عندما ساهم هذه المساهمة المتواضعة في حرمان جامعة تل أبيب من إنشاء القسم، كان يؤدي لبلاده خدمة لم ينتظر مقابلها شيئاً، بل كان البطل الحقيقي هو السفير المصري الذي دفعته وطنيته إلى تحطيم الروتين وتحمل مسئولية تقديم الطلب الرسمي دون التقيد بالقنوات الدبلوماسية الرسمية. هذا البطل الحقيقي كان الأجدر بالتكريم في تلك المناسبة إذا كان حياً، وكانت ذكراه جديرة بالتكريم. كذلك كان السيد يعقوب بكر (رحمه الله) عملاقاً شجاعاً، ووطنياً بحق، فلولا لضاعت الفرصة على مصر. ولكن أحداً لم يذكره بمناسبة الاحتفال ولو بكلمة واحدة، ولا شك أن الله جعل هذا العمل في ميزان حسناته، فهو لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

وكان الاهتمام باليابان عند صاحبنا- يمتد إلى مأساة استخدام السلاح الذري ضد هيروشيما ونجازاكي في ختام الحرب العالمية الثانية. فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وأهلها كحقل تجارب للوقوف على تأثير القصف النووي على البيئة والإنسان. ولا أدل على ذلك من وجود فريق طبي أمريكي كبير، أعد خلال سنوات الحرب للقيام بهذه المهمة بعد تنفيذ الضربة النووية، دخل في تدريبهم إتقان اللغة اليابانية، وكانوا في طليعة القوات الأمريكية التي نزلت إلى هيروشيما ونجازاكي.

فقد حرص صاحبنا على زيارة هيروشيما بترتيب خاص مع قسم التاريخ بجامعة، فبهره ما رآه في "متحف السلام" المقام على حديقة السلام، والذي يعبر تعبيراً صادقاً عن هول الجريمة التي ارتكبتها "زعيم العالم الحر" ضد شعب أنهكته الحرب، وكان يتفاوض من أجل الاستسلام، لمجرد اتخاذه معملاً لتجربة آثار السلاح الجديد.

وقع في يد صاحبنا في ركن بيع الكتب في المتحف، الترجمة الإنجليزية ليوميات هاتشيا (مدير مستشفى المواصلات بهيروشيما) عن تلك التجربة الحزينة منذ يوم القصف حتى يوم استلام الأطباء الأمريكيين للمستشفى، كما حصل صاحبنا على كتيب بالإنجليزية يضم بعض شهادات من نجوا من الموت من سكان

القضية وعندها قرأ اليهوديات والشهادات، فكتشف أن ما يقال عن آثار السلاح النووي على البيئة والإنسان، يتسائل أمام حقيقة ما حدث. ولما كانت اليهوديات والشهادات قد ترجمت إلى ٧٧ لغة حية، فقد عزم صاحبنا أن يجعل العربية اللغة الثامنة عشر التي تنقل إليها، ليقينه أن القارئ العربي يجد أن يقف على حجم الجرم الذي ارتكبه أمريكا في حق الإنسانية، ويساهم في كشف الستار عن ريف الدعاوى التي يروجها البعض عنها في الوطن العربي.

وبحرصاً على صدور للترجمة بصورة دقيقة ووفية، كثر صاحبنا زيارته لهيروشيما، وراح يتتبع المواقع التي ورد ذكرها باليهوديات، وزار أحد التولكز الطبية التي تأسس الجيل الثاني من ضحايا الإشعاع الذري. وانتهى من ترجمة الكتاب (اليهوديات والشهادات) عام ١٩٧٥، ثم طبعها على نفقته الخاصة (١٥٠٠ نسخة). واعتذر أن يهديها: إلى أصدقاء أمريكا... عظة وعبرة. ولكن صاحب المطبعة نصحه بحذف الإهداء حتى لا تعترض الرقابة على صدوره. وبعد إتمام الطباعة تعلقت مع توزيع الأفرام على توزيعه، وحرص صاحبنا على توزيع الأفرام أن يلت نظره إلى أن الوقت غير مناسب لصدور مثل هذا الكتاب، فأصر على موقفه.

وبعد أسبوعين فوجئ صهر صاحبنا بعربة توزيع الأفرام تصل إلى منزله حاملة للنسخ كلها -حفيماً عدا ٢٥٠ نسخة-. وظل الكتاب يشغل غرفة من شقة صهره حتى عاد من قطر عام ١٩٧٨، وراح يطوف على المكتبات يعرض عليها توزيع الكتاب، فاكشف أن هناك تعليمات شفهية من المباحث العامة بعدم طرح الكتاب للبيع. وأقيراً دله صديقه عبد الرحيم عبد الرحيم على مكتبة الخانجي التي قبلت الكتاب لتصديره على "دول جبهة الرفض" (العراق - سوريا - ليبيا - الجزائر). وكانت للقواعد المعمول بها تقتضي إرسال نسخة (أو عدد محدد من النسخ) إلى البلد المعنى للحصول على موافقة الرقابة. ومن عجب أن الرقابة في البلاد الأربعة رفضت السماح بدخول الكتاب، فطلب محمد الخانجي (صاحب المكتبة) من صاحبنا أن يسحب الكتاب معتذراً عن عدم استطاعته طرحه في السوق.

وهكذا وجد صاحبنا نفسه من "ضحايا" هيروشيما، واكتشف زيف تشدق النظم العربية "التقدمية" بشعارات معاداة الإمبريالية، ومدى ارتباط أجهزتها الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية. ولكن صاحبنا ظل يتنزع بأمل العثور على موزع يقبل الكتاب، فسلمه لدار الثقافة للجديدة، وقال لصاحبها (محمد الجندي) أنه يريد أن يصل الكتاب إلى الناس، ولا تهمه ثلثه. وفتحت صلتها بالكتاب الذي كان يعرض على استحياء في ركن الدار بمعرض الكتاب، ولكنه حزين لأن الرسالة التي قصدتها من وراء هذا الجهد لم تصل لأصحابها.

ولعل أهم ما بهر صاحبنا في اليابان، ذلك التلاخم الوطني الغريب بين أبناء الشعب على اختلاف مواقعهم الاجتماعية، دفاعاً عن المصالح اليابانية، وذلك التضامن التام في اتخاذ المواقف الحاسمة والالتزام الكامل بالمقاومة السلمية (الموجعة) للضغوط الأمريكية على بلادهم.

ففي العام الأخير الذي قضاه صاحبنا أستاذاً زائراً بجامعة طوكيو (١٩٨٩-١٩٩٠)، كانت اليابان تتعرض لضغوط شديدة من جانب الولايات المتحدة لإصلاح الميل الشديد في الميزان التجاري بين البلدين لصالح اليابان، الذي خلف عجزاً كبيراً جعل أمريكا مدينة لليابان بعدد هائل من مليارات الدولارات. وألحت أمريكا على الحكومة اليابانية للتوقف عن إنتاج الأرز اكتفاء باستيراده من أمريكا لسد جانب من العجز في الميزان التجاري، وكذلك التوسع في استيراد المصنوعات الأمريكية.

ورغم أن الخزانة اليابانية تتحمل مبالغ طائلة لدعم زراعة الأرز فتزود الفلاحين من زراع الأرز بدعم يعادل نصف تكلفة الإنتاج، رغم ذلك كان سعر بيع الأرز للمستهلك مرتفعاً. وعندما ازداد الضغط على الحكومة اليابانية، فتحت الباب لاستيراد الأرز الأمريكي في مطلع العام ١٩٩٠، فظهرت فجأة بالأسواق كميات هائلة منه كان سعرها يقترب من نصف سعر الأرز الياباني.

وعندما كان صاحبنا وزوجه يشتريان مؤناتهما من أحد محال البيع بطوكيو، تنبته الزوجة إلى وجود الأرز الأمريكي ماركة "آنكل رين"، فقد سبق لهما استخدامه أيام الإقامة في قطر، فحمل صاحبنا كيساً منه وضعه على عربة المشتريات، وبدأ التحرك في اتجاه ركن آخر من المحل. عندما اعترضت طريقه سيدة يابانية مسنة، وسألته باليابانية: "أيها الأجنبي .. من أي البلاد جئت؟" فلجأها بلفتها، وقدم لها نفسه باعتباره أستاذاً زائراً بجامعة طوكيو فقالت: "أنت تفهم اليابانية وتتكلمها، وأستاذ بجامعة طوكيو، معنى ذلك أنك صديق لليابان، ومصري من بلد عبد الناصر، فكيف تأكل أرزاً أمريكياً؟". كاد الضجل أن يقطع أنفاس صاحبنا، فاعتذر للسيدة زاعماً أنه لم يكن يدرك ذلك، وأعاد الكيس العين إلى الكومة الهائلة التي حملة منها، وانتقل كيساً من الأرز الياباني وضعه على عربة المشتريات، فإذا بكل زبائن المحل يصفقون تصفيقاً حاراً وينحنون تحية.

عجبت أمر هذا الشعب الذي نظم مقاطعة صامتة للبضائع الأمريكية، حرصاً على مصالح بلاده الوطنية، دون أن يتوقع أمراً من أحد، ولكن ريات البيوت في مختلف الأحياء كن وراء هذه المقاطعة التي كان لها أثرها البالغ في دعم موقف حكومتهم.

بين القاهرة والدوحة

فضل صاحبنا أن تكون عودته من طوكيو إلى القاهرة عبر لندن، ليتوقف هناك أسبوعين يطلع فيهما - لأول مرة - على الوثائق البريطانية بدار المحفوظات العامة هناك، ولكنه تبين له أن الاطلاع موقوف حتى منتصف أكتوبر لإضافة الوثائق التي رُفِع عنها حظر الاطلاع وخرجت عن نطاق السرية إلى فهارس الوثائق التي تُتاح للاطلاع، فقضى أسبوعاً واحداً، صرفه في زيارة المتاحف والاطلاع على مكتبة المتحف البريطاني وجامعة لندن، ثم عاد مساء ٥ أكتوبر ١٩٧٢ لتغيير أحوال المنطقة، ويهتز العالم كله بعد أقل من ٢٤ ساعة من عودته إلى أرض الوطن بقيام حرب السادس من أكتوبر، العاشر من رمضان، يوم العيد الكبير عند اليهود "عيد الغفران" (يوم كيبيور)، وتمنى لو كان في اليابان عندئذ لاستطاع أن يخدم بلاده في هذا الظرف التاريخي بدلاً من وقوفه موقف المتابع والمتفرج وهو بالقاهرة مكتوف اليدين.

عاد إلى الجامعة في فترة رئاسة الدكتور محمد أنيس للقسم ليجد نفسه لازال منبوذاً مهمشاً، أُسندت إليه مهمة تدريس مادة واحدة فقط بقسم المكتبات، وظل اسمه مجهولاً عند طلاب قسم التاريخ، ولذلك اقتصر حضوره على يوم واحد أسبوعياً هو يوم تدريس المادة التي أُسندت إليه يوم الاثنين من كل أسبوع، وكان اختياره لذلك اليوم يعود إلى كونه يوم انعقاد الجلسة الشهرية لمجلس القسم حتى لا يتحمل غناء الحضور خصيصاً يوم اجتماع القسم، وذلك رغم أن تعليمات الجامعة كانت تقضى بضرورة الحضور أربعة أيام على الأقل أسبوعياً، وعندما نبهه رئيس القسم إلى ذلك مهدداً باتخاذ إجراء ضده، طلب منه أن يسرع باتخاذ هذا الإجراء حتى تتاح له فرصة إعلان موقفه من تركه بلا عمل، وانتهى الموضوع عند هذا الحد، وزاد من حدة التوتر العلاقة مع رئيس القسم الدور الذي لعبه صاحبنا في الكشف عن قيام مدرس مساعد بالقسم بسرقة المراجع الهامة والنادرة من مكتبة القسم، وبيعها للباحثين الأجانب، وكشف التحقيق الذي أجرته الجامعة مع ذلك المدرس أنه كان يعرض على أولئك الطلاب الأجانب تقديم خدمات جنسية، وانتهى الأمر بصدر قرار مجلس التأديب يفصله من الجامعة، وكان صاحبنا عندما اكتشف الموضوع قد لجأ إلى رئيس القسم طالباً إتخاذ إجراء فأهانته، واتهمه بأنه إنما ينفذ "تكليفاً" من "الباحث" باعتباره "عميلاً" لها، لأن المشكوك في حقه "تقدمي"، فلم يجد صاحبنا مفرأ من اللجوء إلى العميد (السيد يعقوب بكر) ودارت عجلة التحقيق الذي انتهى بفصل المدرس المساعد.

وسافر الدكتور محمد أنيس بعد هذا الحادث بشهور إلى العراق مُعَاراً لجامعة بغداد، ثم انتقل منها إلى اليعن للتدريس بجامعة صنعاء، ثم إلى أبو ظبي مستشاراً لمركز الدراسات التاريخية هناك. وتخلل ذلك فترة عام ونصف العام قضاه بالقاهرة أستاذاً غير متفرغ يقسم التاريخ عندما كان صاحبنا رئيساً للقسم. وانتقل أنيس إلى رحاب الله عام ١٩٨٦ دون أن تتاح لصاحبنا فرصة إقناع الرجل بسلامة موقفه. ولعل أحداً لم يحزن على الرحيل المبكر لهذا الأستاذ الكبير مثلما حزن هو، فالتقى محاضرة بنادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بين فيها فضله على الدراسات التاريخية في مصر وعلى صاحب المحاضرة وأبناء جيله. كما كان في مقدمة المتحدثين في الحفل التابيني الذي ألقاه كلية الإعلام تكريماً لذكراه ونكرى خليل صابات، مبرزاً دور الفقيد في تكوين بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام، منوهاً بما له من فضل عليه، وتم تكوين مجموعة من تلاميذه لإعداد كتاب يُنشر على شرف الفقيد إحياء لذكراه، وأسند التحرير إلى محمد جمال الدين المسدي، فلم يكن الاختيار موفقاً، لأنه لم ينجز ما أسند إليه، رغم إصراره على القيام به.

بدأ العام الدراسي التالي للعودة من اليابان (1975/ 1974)، وصاحبنا لازال منبوءاً مُهمشاً، ولكنه كان مشغولاً بلمر أخيه صلاح الذي كان معيداً بالمعهد الصناعي بالمنيا ثم نُقل إلى المعهد الفني بشبرا، وعندما أوشك على الانتهاء من إعداد رسالته للماجستير في الهندسة الميكانيكية هاجر المشرف إلى كندا، وتعت رئيس القسم بهندسة عين شمس معه، ورفض نقل الإشراف إلى مشرف آخر، وطالبه بإعداد موضوع جديد، ولما كانت مدة الخمس سنوات التي لابد أن يحصل المعيد على الماجستير قبلها قد أوشكت على الانتهاء، كان لابد من البحث عن مخرج حتى لا يفقد وظيفته الأكاديمية ويتحول إلى وظيفة فنية. ونجح في الحصول على قبول جامعة ليستر ببريطانيا للدراسة على نفقته الخاصة، على أمل أن يأتي الله بالفرج عندما يذهب إلى هناك، فيجد عملاً يساعده على تغطية نفقات الدراسة. وتقدم بطلب إلى وكيل وزارة التعليم العالي لشئون المعاهد للحصول على إجازة بدون مرتب للدراسة بالخارج.

طلب وكيل الوزارة ما يثبت وجود مصدر للإنفاق على الطالب أثناء وجوده بالخارج، وضرورة أن يكون لأحد أقارب الدرجة الأولى حساب بالعملة الصعبة، ولما كان صاحبنا -بعد عودته من اليابان- من أصحاب الحسابات بالعملة الصعبة، فكان لديه حساباً به ألف ومائتان دولار بالتمام والكمال، فقد زود أخاه بسند من البنك يفيد ذلك، غير أن وكيل الوزارة لم يقتنع وطلب أن يكون للقريب مصدر دائم بالعملة الصعبة، كان يكون مُعَاراً بالخارج. وأسقط في يد صاحبنا وأخيه، ثم اتضح أن

الموافقة يمكن أن تتم لو تم دفع خمسمائة جنيه لمساعدة وكيل الوزارة، وهو ما لم يكن متوفراً لديهما.

وسط الانشغال بهذه "المعضلة" تلقى صاحبنا استدعاء من عميد الكلية (السيد يعقوب بكر) فذهب لمقابلاته، ويأمره العميد بعتاب أبوي، لأنه تعاقد مع قطر للعمل بكلية التربية دون أن يُعلمه بذلك. فدهش صاحبنا لأنه لم يتقدم بأى طلب إلى أى جهة بهذا الخصوص، وبالتالي لم يتعاقد مع أحد، وقال للعميد أن المعلومات التى وصلته غير دقيقة، فريما كان المقصود شخصاً آخر. فأطلعته العميد على خطاب موجه إليه من وزير التعليم بقطر يطلب إعارة صاحبنا لكلية التربية بالندوة على وجه السرعة. وظن صاحبنا أن أستاذه أحمد عزت عبد الكريم ربما كان وراء تزكيتة لأنه كان عضواً بلجنة ثلاثية من مديري الجامعات المصرية، كلفتها حكومة قطر بإعداد مشروع إقامة جامعة، وقد نصحت هذه اللجنة حكومة قطر بأن تكون البداية إنشاء كلية للتربية، ولكن عندما استعلم من أستاذه عما إذا كان قد رشحه للعمل هناك، نفى الرجل ذلك تماماً.

قال صاحبنا للعميد أنه لا يفكر فى الإعارة، ولا يعرف عن قطر سوى موقعها على خريطة الخليج، وليس حريصاً على الذهاب إلى هناك. فسأله العميد غماً إذا كان لديه أبناء، فأجابته بأن له ولد واحد، فقال له "يبقى ده رزق ابنتك، وعلى العموم انت تشرف الجامعة فى أى مكان". وكان مجلس الكلية سوف يعقد فى اليوم نفسه، فحمل العميد الخطاب معه وحصل على موافقة رئيس القسم (أحمد السيد دراج) وعرض الموضوع على المجلس وتمت الموافقة عليه.بقى الحصول على موافقة الأمن على الإعارة (وكانت أساسية)، وقد تشغلق ما يزيد على الشهر (كما حدث عند سفره لليابان)، ولما كانت الإعارة قد سعت إليه فى وقت دقيق خرج بالنسبة لتحديد مستقبل أخيه، فقد اعتبرها صاحبنا حلاً إلهياً لمشكلة وقف أمامها عاجزاً محبطاً، وتذكر صديقه عادل غنيم الذى كان مديراً لمكتب مدير جامعة عين شمس، ثم أصبح مديراً لمكتب وزير التعليم العالى (إسماعيل غانم)، فتوجه إليه حتى يساعده فى الحصول على موافقة الأمن فى أقصر وقت ممكن. وحكى لصديقه سبب الحاجة إلى العجلة، فروى له قصة أخيه مع وكيل الوزارة لشئون المعاهد العليا.

استمع عادل غنيم إلى القصة كلها، دون أن يبدي رأياً، وعندما استأذن صاحبنا للتصريف وعده أن يبذل جهداً لنفع إجراءات الأمن، وطلب منه العودة بعد أسبوع. وعندما ذهب إليه فى الموعد أبلغه صديقه أن موافقة الأمن سُلِّمت بالفعل للكلية منذ يومين وأنه يستطيع السفر متى شاء. وأطرق ملياً ثم ابتسم قائلاً: "وموضوع المهندس صلاح خلص أيضاً ويمكته السفر متى شاء"، وقص عليه أنه نقل

ما دار على لسانه إلى الوزير الذي استدعى وكيل الوزارة وأمره بالموافقة على الطلب، ثم نحاء عن موقعه كمستول عن المعاهد، وجعله مستشاراً. وهكذا فرج الكرب، وكانت أبواب السماء مفتوحة على مصراعيتها، فجاء خطاب الإعارة في وقت الشدة، وكانت الخدمة التي أداها الصديق عادل غنيم له ولاخيه عملاً لا يقدم عليه إلا من كان على هذا المستوى من الخلق الكريم. وبعد أسبوع واحد سافر صاحبنا إلى قطر، ويعدّه بنحو أسبوعين، سافر صلاح إلى بريطانيا بعد استكمال الإجراءات.

كانت الدوحة -عندئذ- قرية حضرية، قريبة الشبه ببعض مراكز الأقاليم بمصر، ولا تصل إلى مستوى بنها أو طنطا، أو المنيا، أو أسيوط من الناحية العمرانية، ليس فيها من معالم "الدولة" سوى الديوان الأميري والوزارات، وقصر الأمير. وكانت جميع شوارعها الفرعية غير مرصوفة. ولم يكن بها من الفنادق سوى فندق الخليج (خمس نجوم) وفندق الواحة (ثلاثة نجوم)، وفندق الدوحة (نجمتان).

أما "كلية التربية للمعلمين والمعلمات"، فكانت تقع في مواجهة حي شعبي يسكنه غالبية من الفلسطينيين يسمى "فريق غزة" يقع على بعد ١٢ كيلو متراً من مدينة الدوحة على طريق الشمال، وتتكون الكلية من مبنى مدرستين إعداديتين (في الأصل) إحداهما للبنين والأخرى للبنات تقع على بعد كيلو مترين من المبنى الأول على طريق فرعي يؤدي إلى كلية البنات وينتهي عندها.

وكانت الإدارة ومكاتب الأساتذة بكلية البنين ومكاتب عضوات هيئة التدريس بكلية البنات، ولكن كان أعضاء هيئة التدريس من الذكور يقومون بالتدريس بكلية البنات، ولهم فيها غرفة استراحة، ولم يكن هناك مرحاض خاص بالرجال. وقد تغير هذا الوضع تدريجياً، فأصبحت هناك مكاتب للأساتذة بكلية البنات، وخصص لهم مرحاض لاستخدامهم.

التقى صاحبنا عميد الكلية الدكتور محمد إبراهيم كاظم (الذي أصبح مديراً للجامعة فيما بعد). وعلم منه أن الذي رشحه له هو صلاح العقاد (أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات) عندهما اتصل به تليفونياً لهذا الغرض يسأله أن يده على عضو هيئة تدريس لا توجد عوائق قانونية تحول دون موافقة جامعته على إعارته، ولم تمش ٤٨ ساعة على هذا اللقاء حتى اصطدم بالعميد، ولذلك قصة تُروى.

ذهب صاحبنا لإلقاء محاضراته الأولى على الطالبات مرتدياً بدلة بكاملة ورباط عنق (تنفيذاً للتعليمات) رغم حرارة الجو في نوفمبر. وكان عدد الطالبات حوالي ٢٤ طالبة قدم لهن أنفسهن. ثم بدأ إلقاء درسه الأول، فإذا بالطالبات يتهاوسن ويضحكن وهن ينظرن إليه، فظن صاحبنا أن ثمة عيباً في هندامه، فولى وجهه شطر السبورة

وتأكد من أن الأمر لا علاقة له بهندامه، فقال للطالبات: "هل هذا صف طالبات قسم العلوم الاجتماعية؟" فلجبن بالإيجاب، فقال صاحبتنا: "ظننت أنني دخلت حمام السيدات بطريق الخطأ، ما هذه الوقاحة؟ إن قاعة الدرس لها قداسة قاعة الصلاة، ومثل هذا التصرف يجعلني أنظر إلى أصحابه نظرة احتقار". ساد السكون التام حتى انتهى الدرس. وانتقل بعد ذلك إلى كلية البنين لإلقاء درسين آخرين وانتهى اليوم.

وفي صباح اليوم التالي، فوجئ بسكرتير العميد ينتظره أمام الكلية، ويخبره بأن العميد يطلبه، فذهب إلى مكتب العميد الذي كان جالساً إلى مكتبه، وإلى جانبه يجلس محمد الشيبيني (مدير مشروع اليونسكو)، فالتقى التحية عليهما، فإذا بالعميد لا يرد التحية، ويقول له بحدة "عمات ايه امبارح في كلية البنات؟"، فقص عليه ما حدث حرفياً، فثار وقال أن هذا التصرف غير لائق وغير مقبول، وإذا تكرر سيكون له شأن آخر. وهنا أحس صاحبتنا أن كرامته قد جرحت فقال للعميد أنه لا يقبل منه هذا الكلام، ولا يشرفه الاستمرار في العمل معه، وأنه لم يتقاض ملباً من الكلية بعد، ويطلب تزويده بتذكرة سفر للعودة إلى القاهرة حيث ينتظره هناك طلاب يحرصون على حضور محاضراتهم، قصر في حقهم بقبوله العمل في مكان لا يعرف الفرق بين الجامعة والكثاب. وطلب من العميد أن يدبر أمر إصدار التذكرة في موعد أقصاه ظهر الغد، وأنه لن يحضر إلى الكلية إلا لاستلام التذكرة. واتجه صاحبتنا إلى باب المكتب، فهب محمد إبراهيم كاظم واقفاً، وكذلك فعل محمد الشيبيني، وطلبا منه الجلوس (ولم يكن قد طلب منه ذلك من بداية المقابلة)، واعتذر العميد عما يكون قد أسئ فهمه من كلامه، وسأل صاحبتنا عن مكان السكن الذي أعطى له، وقال له أن سيزوره الساعة الرابعة بعد الظهر، فلقد صاحبتنا أنه متمسك بموقفه، وأنه يفضل ألا يكلف العميد نفسه عناء الحضور إليه، وأن يكتفى بإرسال التذكرة إليه، وسوف يقدم لحاملها تعهداً بسداد قيمة التذكرة بسفارة قطر بالقاهرة.

كان صاحبتنا قد استقر رأيها على العودة فعلاً، فجو العمل بالكلية لا صلة له بالجو الجامعي من قريب أو بعيد، والطلاب ضعاف المستوى، ومناخ البحث العلمي ملبد بالغيبوم، كما أنه لا يقبل أن يعامل معاملة الخدم. جمع أغراضه في حقنيتها، وقرر مغادرة الشقة في الثالثة حتى يقطع على العميد فرصة الضغط عليه إذا جاء لزيارته في الرابعة، فيكون رد فعله تجاهه جارحاً. زما كاد يخرج من باب العمارة حتى وجد العميد بسيارته المرسيديس أمامه، فقال له تقصّل يا دكتور، فاعتذر صاحبتنا له لارتباطه بموعد آخر، قابسّم الرجل وقال له أنه على استعداد لتوصيله. ركب إلى جانبه، وكرّر الرجل اعتذاره عن سوء التفاهم الذي حدث في الصباح، ثم

وجده يتوقف أمام الفيلاسكنة ويصعده للدخول، وقدمه الزوجته، أستأذ علم النفس الدكتور صفاء. ودعاه لتناول العشاء مع الأسرة في الخامسة بعد ساعتين من حديث ودي، شرح له فيه ظروف قطر، والوضع السياسي الجيد وجود كلية جامعية للبنات، وخاصة موقف وزير للتعليم الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني (شقيق الأمير فهد بن خليفة) الذي لم يقل أن يتولى الرجال للتدريس للبنات إلا بصحوبة باللغة، وأن من الحكمة أن تراعى هذه الظروف الاجتماعية، ونضعها في الاعتبار. ولعبت الدكتور صفاء دوراً في تطبيب خاطره، وأعادته العميد إلى مقر سكته مؤكداً له أنه يسعده أن يتعاون مع رجل مثله.

وفي صباح اليوم التالي كان موعد محاضرة للبنات، فاستهلها صاحبنا ببيان موقفه لن يتغير مع أي محاولة للإخلال ينظم للدراسة، وأنه ليس حريصاً على التدريس لمن لا يستحقون أن يبذل جهداً معهم. فوقفت إحدى الطالبات لتعلن له أن طالبات الصف يعتذرن له، وأن من قدم للشكوى ثلاث من الطالبات الفلسطينيات، أبلغن رئيسة القسم كوثر عبد الرسول فطلبت منهن إعداد شكوى مكتوبة وسلمتها للعميد. كانت تلك طالبة مريم بنت خليفة بن حمد بكريمة الأمير.

وطوال السنوات الأربع التي قضاها صاحبنا في التدريس بكلية التربية بقطر، حظي بتقدير واحترام تلاميذه وتلميذاته، وخاصة أنه كان كعادته دائماً يعطي لكل ذي حق حقه، فلا يكيّل الدرجات لمن لا يستحق من أبناء وبنات الأسرة للحكمة، كما كان يفعل بعض زملائه، كما كان يترفع في تعامله معهم ومع غيرهم من أبناء وبنات كبار التجار في وقت كان بعض زملائه يتملقونهم ويلامقونهم بطليات عقود العمل للأقارب والمعارف، وغير ذلك من الطليات التي كانت حمار ضيق العميد الذي اضطر أن يلغى إعارته اثنين من أعضاء هيئة التدريس لهذه الأسباب.

كان عبء التدريس بسيطاً، وقدرة الطلاب على التحصيل محدودة، ولذلك كان لدى صاحبنا متسعاً من الوقت للبحث، فأعد الجزء الأول من مذكرات محمد فريد للنشر، كما أعد كتاب الحركة العمالية في ضوء الوثائق البريطانية للنشر كذلك، وطبعها على نفقته في إجازة صيف ١٩٧٥، ونشر خلال علمين ثلاثة بحوث عن تاريخ اليابان بالجملة التاريخية المصرية ومجلة مركز دراسات الشرق الأوسط للتابع لجامعة عين شمس، وكانت هذه الأعمال وغيرها من بين ما تقدم به من أعمال للترقية لوظيفة أستاذ مساعد بقاب القاهرة عام ١٩٧٦.

وفي صيف ١٩٧٦ ذهب بأسرته للصغيرة إلى لندن حيث قضى إجازة الصيف في الإطلاع على الوثائق البريطانية (الأول مرة) على نفقته الخاصة وصور منها مجموعة بالميكروفيلم والميكروفيش كانت أساساً للمزيد من البحوث التي أعدها في

السنوات التالية إضافة إلى ترجمته لكتاب مورييس دوي^٣ "دراسات في تطور
الرأسمالية" وكتاب "توبيعات هيروشيميا" لهتشيا. وبذلك حول فترة الإعارة إلى ما
يشبه "الإجازة الدراسية"، ففتحت خلالها من الأعمال التي نُشرت بالعربية والإنجليزية
ما أتاح له التقدم إلى الترقية لدرجة أستاذ مساعد، ثم لدرجة أستاذ بمجموعة من
الدراسات والأبحاث المبتكرة، بفضل استثماره الجيد للفترة الإعارة. فنشر آخر ما
أعده من أبحاث أثناء تلك السنوات عام ١٩٨٠ بعد عودته من الإعارة بعامين،
وحصل على درجة الأستاذية _بجدارة_ في ديسمبر ١٩٨١.

وعندما عاد من الإعارة عام ١٩٧٨ كانت حال قسم التاريخ بـ"بدايب القاهرة
تدعو إلى الرثاء" فقد خرج معظم أساتذة القسم في إعارات إلى الكويت والسعودية
ولاستقال بعضهم من خدمة الجامعة حتى يستطيع التغلب على قواعد الإعارة والبقاء
إلى ما شاء الله في تلك البلاد، واضطر هؤلاء أن يعيشوا على عجل بعض من لم
يكتمل تكوينهم العلمي بعد مثلاً فعل أستاذ العصور الوسطى الذي تطلب على مشكلة
نسبة الإعارة، فكلّف مدرّساً بمساعدة المعيد على صياغة ما لديه من مادة خلال
شهر، وناقش الرسالة، وحصل على الدكتوراه، وهو لا يعرف المبادئ المنهجية للبحث
العلمي، وتدرج في السلك الأكاديمي حتى وصل إلى الأستاذية دون أن يحسن
مستواه العلمي، ودون أن يقدم عملاً مبتكراً، بل كانت كل أعماله إعادة إنتاج
لموضوعات قُتلت بحثاً. وهكذا جنى الأساتذة على القسم بعدم اهتمامهم بتربية
الكوادر لدعم تخصصاتهم، وعندما تركوا القسم، وسعوا في مناكب الجامعات
الخليجية أصبح القسم قاعاً صفيصفاً، فكان لا وجه للمقارنة بينه وبين قسم التاريخ
بجامعة عين شمس أو نظيره بجامعة الإسكندرية.

ولم يكن بالقسم _عند عودته_ سوى أستاذ واحد للتاريخ الحديث يتولى
رئاسة القسم (السيد رجب حران) وأستاذ مساعد للعصور الوسطى نُقل من معهد
الدراسات الأفريقية لإتاحة فرصة الإعارة لزميل آخر (محمد محمد أمين) وأستاذ
تاريخ إسلامي (محمد أمين صالح) وأستاذ مساعد تاريخ قديم (السيد الناصري)،
ولم يكن به سوى معيتين.

مارس صاحبنا صلاحياته كأستاذ مساعد كاملة من حيث التدريس لمرحلة
الليسانس والدراسات العليا، وتولى رئاسة لجنة امتحان الفرقة الرابعة عام ١٩٧٩/
١٩٨٠، ولجنة رصد الدرجات، وعند إعلان النتيجة ثار رئيس القسم لوجود ثلاثة
أوائل حصلوا على تقدير جيد جداً، ولام صاحبنا على إظهاره النتيجة على هذا
النحو، وعدم إبلاغه قبل إعلانها، وعندما استفسر منه عما كان يمكن عمله، طالما أن
الطلاب استحقوا هذه التقديرات بجهدهم، كشف رئيس القسم المستور فقال أن

رئيس لجان الرصد في السنوات السابقة (أستاذ مساعد العصور الوسطى الذي أُعير للسعودية) كان ينهه دائماً في حالة وجود طلاب يستحقون النجاح بتقدير جيد جداً، فيتم إنقاص درجات أعمال السنة بالقدر الذي يحول دون حصول أولئك الطلاب على تقدير يؤهلهم للتعيين في وظيفة معيد. وتساذج صاحبنا، وسأل رئيسه عن الحكمة في هذا القين، وحرمان الطلاب من حقهم، قال أن مستواهم العلمي لا يؤهلهم ليكونوا معيدين، فرد صاحبنا بأن ذلك يعني أن ثمة خطأ ما في التدريس أو التنظيم أو هما معاً، ولكن ذلك لا يعني حرمان هؤلاء من فرصة إثبات قدراتهم، وفي قانون تنظيم الجامعات ما يكفل التخلص من المعيد الذي لا يستطيع المضى قدماً في طريق الدراسات العليا، والمعيد _ كطلاب دراسات عليا - مجرد خامة يستطيع الأستاذ الجاد أن يصنع منه باحثاً إذا توفر لديه الاستعداد لذلك. فقال رئيس القسم: "دول ولاد كلب خسارة التعب معاهم!"

وهكذا شمر صاحبنا عن ساعديه لخوض غمار معركة جديدة في هذا القسم التعميس، فقدم طلباً لرئيس القسم لعقد جلسة عاجلة لمجلس القسم للنظر في تكليف المعيدين، فاستجاب له وعقد الجلسة، ولكن بعد أن رتب أموره مع الأعضاء. وعند طرح الموضوع اتجه إلى طرح سؤال على صابج كل تخصص عما إذا كان في حاجة إلى معيد؟ وكان الرد بالرفض، ولما كان رئيس القسم هو أستاذ التاريخ الحديث فقد أعلن أيضاً عدم حاجة التخصص لمعيد، كان صاحبنا يرقب الموقف ويعاني من الغيظ والاشمئزاز، وعندما تكلم طلب من رئيس القسم أن يثبت بالحضر تحفظه على قرار عدم تكليف معيدين من خريجي الدفعة، واحتفاظه بحقه في تقديم مذكرة بهذا الشأن إلى عميد الكلية وإلى رئيس الجامعة.

أسقط في يد رئيس القسم الذي عرف عنه تملق الرؤساء والخوف منهم، فاتخذ النقاش وجهة أخرى وتحول إلى مساومة، فأبدى استعداداه لتعيين اثنين بشرط أن تُكلف الأولى في الترتيب في فرع التاريخ الإسلامي، عندئذ لا مانع عنده من تكليف الثاني معيداً للتاريخ الحديث. وبعد تمنع لغدة دقائق، هدد فيها صاحبنا بأنه على استعداد لخوض المعركة إلى النهاية، وفُضح أسلوبهم ونشر القديم والجديد على الملأ، تم اتخاذ القرار بتكليف الاثنين، وصرف النظر عن تكليف الثالث في الترتيب الذي حصل على فرصة للتعيين بدأب المنيا من خلال الإعلان.

كان هذا الحدث على بساطته بادرة تحول في مسيرة القسم. فعندما مات رئيس القسم فجأة في أبريل ١٩٨٢، أصبح صاحبنا رئيساً للقسم، وتولى خلال السنوات الست التي تولى فيها هذا المنصب العلمي إعادة بناء القسم بالكامل بفضل تعاون محمد محمود الجوهري (عميد الكلية) معه، وتوفير كل ما طلبه من درجات،

فتم تعيين خمسة مدرسين من حملة الدكتوراه بطريق الإعلان، وثلاثة عشر معيداً منهم اثنين بطريق الإعلان، وتم نقل أستاذ تاريخ إسلامي من آداب المنيا، وأستاذ مساعد تاريخ إسلامي من فرع الجامعة بالخرطوم. ودعم التاريخ القديم بعضو بعثة عاد من بريطانيا عام ١٩٨٠، وتقلب صاحبنا على تعسف أستاذ التاريخ القديم، فسمح لمن عينهم معيدين بالتسجيل للدراسات العليا بآداب عين شمس. وتصادف أثناء رئاسته للقسم أن قرر مجلس الكلية تطوير لائحة الدراسة، فوضع برنامج جديد لقسم التاريخ اهتم بإعداد الطالب إعداداً عصبياً، فتم التركيز على العلوم الإنسانية اللازمة لتكوين طالب التاريخ: الاقتصاد، والاجتماع، وفلسفة التاريخ، وأعطى المنهج اهتماماً خاصاً، كما تم تحديد المقررات التاريخية بما يحقق التكامل والتواصل بمختلف فروع التخصص. وكان هذا البرنامج يتسق تماماً مع المبادئ العامة التي أقرها مجلس الكلية، وطلب من الأقسام مراعاتها عند إعادة النظر في مقرراتها الدراسية. وكان صاحبنا عضواً باللجنة المنبثقة عن مجلس الكلية لهذا الغرض والتي تولت مراجعة مقترحات الأقسام وصياغة مشروع اللائحة على مدى ما يقرب من نصف العام.

ولكن معظم رؤساء الأقسام لم يرتاحوا لتلك اللائحة التي أنقصت من عدد ساعات التخصص لتفسيح مكاناً للمواد المساعدة، واعتبر المغرضون من أعضاء هيئة التدريس أن ذلك عدوان مبيت على سلطات الأقسام، واستُخدم "العلم" و "المستوى العلمي" كلمتا حق قصد بهما باطل، فأعيد النظر في اللائحة عام ١٩٨٩ أثناء وجود صاحبنا أستاذاً زائراً لجامعة طوكيو لمدة عام انتهى في ١٩٩٠ فألغيت كل المواد المساعدة وقُصّصت المواد المنهجية، وطُت مطحها مواد وضعت لتخدم المصالح الشخصية لأعضاء هيئة التدريس وتضمن لهم توزيع كتبهم ومذكراتهم. ولم يراع أحد (بالنسبة لقسم التاريخ على الأقل) مبدأ التكوين العلمي لطالب التاريخ. وهي لائحة يتحمل وزرها عميد الكلية -عنهذ- حسنين ربيع.

وحاول صاحبنا أن يوجد لقسم التاريخ مكاناً في الوسط الأكاديمي الوطني والعربي والدولي، ويقضي على ظاهرة "الدكاكين" و"الشلل" التي سادت قسم التاريخ على مر السنين، فوضع خطة ذات اتجاهين: أولهما، تنظيم "سيمنار لتاريخ" يجمع بين مختلف فروع التخصص على صعيد واحد، يعقد مرتين في الشهر، ويدعى للاشتراك فيه باقية من أصحاب الاختصاص بمختلف الجامعات، ويدعى له كذلك الزائرون الأجانب والعرب، ويشجع شباب الباحثين على المشاركة فيه. وعندما حقق السيمينار قدراً ملحوظاً من النجاح، أصبح أسبوعياً. أما الاتجاه الثاني فعقد ندوة على مدى ثلاثة أيام كل عامين، كانت أولها عن "مصر وعالم البحر المتوسط" حضرها مشاركون من أوروبا والوطن العربي، وكانت الثانية أوسع وأكبر حجماً عن

"العرب في أفريقيا" شارك فيها عدد أكبر من العرب والأجانب إضافة إلى نخبة متميزة من المصريين، أما الموضوع الثالث فكان "العرب وآسيا" وتم عقد الندوة بعد ترك صاحبنا لرئاسة القسم بشهور. وتم نشر أعمال ندوة البحر المتوسط، وندوة العرب في أفريقيا في كتب ضم كل منها البحوث التي قدمت في كل منها.

وقبل إنهاء مدة رئاسته الثانية للقسم، أصدر مجلة "المؤرخ المصري"، وصدر العدد الثاني منها قبل نهاية مدة رئاسته للقسم. التي كانت نهاية لسيمانار التاريخ، لأن خلفه في رئاسة القسم لم يرتح لهذه "البدعة"، التي تمثل تبديداً للجهد "دون عائد مادي"!! واختفت الندوات السنوية بعدما أصابها الهزال واستخدمت لتعلق السعوديين والخليجيين ووجهت لخدمة المصالح "المادية" الشخصية لمنظمها. ولكن حافظ رئيس القسم على مجلة "المؤرخ المصري" بعدما تحولت إلى مصدر للكسب، تُنشر فيها بحوث أعضاء هيئة التدريس السعوديين والخليجيين مقابل مبالغ معينة تُدفع بالدولار. كما أصبحت المجلة تفرض فرضاً على الطلاب، وتدهورت قيمتها العلمية بعدما أصبح التحكيم فيها شكلياً.

واهتم صاحبنا أثناء رئاسته للقسم برعاية المعيديين وشباب الباحثين، ومعاملتهم معاملة أبوية، وبحث قيم التنافس والتعاون العلمي بينهم، والاعتزاز بالكرامة، والتمسك بالتقاليد العلمية الجامعية المتعارف عليها، والحرص على التعبير عن الرأي بحرية حتى أن بعض زملائه اتهمه بخرق القاعدة الذهبية التي تقول بضرورة الاحتفاظ بمسافة واسعة بين الأستاذ وتلاميذه، وحذره من سوء عاقبتها على "هيبة الأستاذية"!

ولكن صاحبنا شعر بالأسى والأسف، لأن معظم أولئك الذين رباحهم على تلك القيم قبلوا أن يُعاملوا بامتهان وإذلال دون احتجاج، واتخذ معظمهم موقعه في لعبة التشردم والتحزب التي عادت إلى القسم في عهد خلفه، حتى من كَوْنهم في تخصصه لم يحقق الكثير منهم أمله فيهم، فتحولوا إلى باعة للمذكرات والملخصات، وملخصات الملخصات، ونماذج الأسئلة والإجابات، رغم أن معظمهم قضوا سنوات طوال في الإغارة كلفتهم مئونة الحاجة إلى التكسب عن طريق مجازاة الفساد.

فالعبرة على ما يبدو- بالمناخ الذي عاشته الجامعة في العقد الأخير من القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني من ذلك العقد، من حيث تردي مستوى الأداء بين أعضاء هيئة التدريس، وتفكك الروابط الجامعية، وتحول الجامعة إلى "مدرسة" عليا، واختلال معايير تقييم أعضاء هيئة التدريس بلجان الترقيات. أو بعبارة أخرى، انعكاس الفساد الذي تفشى في المجتمع على الجامعة، هذه كلها عوامل بددت حلم صاحبنا في أن يقدم للجامعة كوادرن من نوع جديد، قادرة على مواكبة التطور العلمي في عالم سريع التغير، فقد شدت منظومة التخلف الذي عانت

الجامعة أولئك الكوادر إلى دائرتها المفرغة، وغلب نداء المصالح الشخصية الأتية على مبدأ المصالح العام، بل اختلطت الأوراق فأصبح العمل من أجل المصلحة الشخصية يُبرر باعتباره "خدمة للمصالح العام".

قليل ممن دخلوا القسم على يديه تنزهوا عن الغرض، وسلموا من وياء الانتهازية، وتمسكوا بالقيم الجامعية الأصيلة، والتفانى في خدمة وطنهم من خلال أدائهم لرسالتهم الجامعية، على رأسهم عبادة كحيلة. ولكن هؤلاء عانوا من الاغتراب في مناخ ملوث بالفساد، وصبروا على ما تعرضوا له من متاعب، وكافحوا من أجل الإصلاح، وخسروا الكثير من المزايا المادية التي جناها المنافقون الانتهازيون الذين حددوا مواقفهم حسب البوصلة التي تحدد اتجاه العناصر التي أدارت القسم والكلية والجامعة.

ولم يكتف صاحبنا بإعادة هيكلة القسم في السنوات الست التي أدار فيها شئونه، بل استعان ببعض الأساتذة البارزين بالجامعات الأخرى للتدريس السنوات الأولى من فترة رئاسته لسد الفراغ الناشئ عن تقلص هيئة التدريس للأسباب سالفة الذكر. وكان الحرس القديم الذي ترك القسم مستقيلاً للعمل بجامعات الخليج، والذين تجاوز غياب بعضهم خمسة عشر عاماً، استبد بهم القلق لما شهده القسم من بناء جديد لهيكلة الأكاديمي، فقد كان أملهم أن يلعب القسم بالنسبة لهم دور المؤخرة التي يتقهقرون إليها عندما تستغنى تلك الجامعات عن خدماتهم، بحجة وجود "حاجة" شديدة إليهم لعدم وجود أعضاء هيئة تدريس بالقسم يكفى لتحمل أعباء التدريس به. ولذلك حاولوا _غير مرة_ إحباط مساعي صاحبنا لاختيار بعض العناصر التي كان القسم في أمس الحاجة إليها، ولكنه نجح _فى معظم الحالات وليس كلها_ فى إحباط مساعيهم.

ورغم ذلك لم يفلح أبواب القسم أمام من عاد منهم طالباً التعيين كأستاذ غير متفرغ، فسارع إلى تلبية طلباتهم، وحرص على أن ينال كل منهم الاحترام الواجب. وتحمل بصبر جميل التصرفات غير اللائقة التي بدرت من بعضهم. فقد كان يدرك تماماً أن عجلة التطور قد دارت إلى الأمام، ولا يملك أحد إيقافها. ورغم كل السلبيات التي بدت بعد تركه لرئاسة القسم، وعودة الأمراض القديمة مرة أخرى بمساعدة الحرس القديم، إلا أن شكل القسم تغير _نسبياً_ بصورة واضحة.

وهكذا كانت جهود صاحبنا لإعادة بناء الهيكل العلمى للقسم تلقى درجات مختلفة من المعارضة الصريحة والخفية على حد سواء، أى محاولة وضع العقبات أمام صنع القرار فى مجلس القسم، أو حشد بعض العناصر من أعضاء مجلس الكلية لإعاقة اتخاذ المجلس لقرار أفلت من حصارهم فى مجلس القسم نتيجة موافقة الأغلبية عليه، وهى صعاب أكسبت صاحبنا قدرة على المناورة التى وظف فيها

معرفته الدقيقة بالقوانين واللوائح الجامعية، واستخدام السوابق المناظرة حتى لو قدم بها العهد.

ولكن أغرب ما واجهه صاحبنا المعارضة المستميتة من جانب بعض عناصر الحرس القديم لانتداب أستاذ مرموق في تخصصه للتدريس بالقسم هو الدكتور يونان ليبب رزق لكونه قبطياً، وبلغ الاعتراض حد الصدام بين صاحبنا ومحمد أمين الذي هاج وقال لصاحبنا أن الله لن يغفر له هذا الجرم، لأن الأستاذ سوف يكيل الدرجات للمسيحيين على حساب المسلمين. وكان صاحبنا شديد الصرامة في مواجهة عنصرية هذا الزميل ومن كان يساعده من طرف خفي، على طريقة "وماله ... مفيش داعي نعكر جو القسم.. فيه غيره كثير... ليه نخسر بعض على مسألة زى دى"، فأعلن صاحبنا لهما بوضوح أنه لا يقبل التمييز بين المصريين، وأنه مستعد أن يخسر القسم كله، ولا يضحى بمبادئه التي تربي عليها.

وفي نهاية العام الدراسي، حرص محمد محمد أمين على المطالبة بأن تُسند إليه لجنة رصد درجات الامتحان للفرقة التي قام يونان ليبب بالتدريس فيها، وعندما فرغت اللجنة من عملها، جاء إلى صاحبنا معتذراً عما بدر منه من اعتراض على انتداب الأستاذ، لأنه اكتشف أن معيار تقييم الطلاب عنده لم يختلف عنه عن غيره. ولم يقل صاحبنا الاعتذار، بعدما لقن الرجل درساً في الأخلاق.

وتكررت نفس المشكلة بصورة أخرى، فقد كان بين أوائل الخريجين بدفعة ١٩٨٦ طالبة قبطية كان ترتيبها الثاني بين ثلاث خريجات حصلن على تقدير جيد جداً. وكان صاحبنا يتولى التدريس للفرقتين الأولى والرابعة، فيهتم في الفرقة الأولى باكتشاف العناصر المبشرة بين الطلاب من خلال مناقشاتهم معه، وأدائهم. واعتباراً من الفرقة الثانية يتابع كل منهم، فمن استمر واعداً في الرابعة يهتم بتشجيعه ورعايته. وكانت الخريجات الثلاث من بين من تابعهم ورعاهم من طلاب الدفعة، وأطمأن إلى أنهم يمثلون خامة جيدة تصلح للتكوين العلمي، فتقدم إلى مجلس القسم باقتراح تكليف الطالبات الثلاث معيدات بالقسم، على أن تكون الأولى والثانية في فرع التاريخ الحديث والثالثة في فرع التاريخ الإسلامي.

وهنا اعترض حسنين ربيع (أستاذ تاريخ العصور الوسطى ووكيل الكلية عندئذ) على تعيين معيدتين بالتاريخ الحديث طالباً الاكتفاء بواحدة، وعندما نبهه صاحبنا إلى أنه أستاذ التخصص وهو الأدرى بحاجته، انقلب ربيع وقال أن القسم تخلص من هؤلاء قبل ما يزيد عن خمسين عاماً، فلا يجب أن يسمح لهم بدخوله على يدي صاحبنا، وكان يقصد التخلص من عزيز سوريال عطية عام ١٩٤٤، بنقله إلى آداب الإسكندرية وعندما ضاقت به السبل هناك، هاجر إلى أمريكا، وأصبح من أعظم علماء العالم ويعد برنارد لويس (أستاذ ربيع) نكرة مقارنة بعزيز سوريال عطية. ولم

يكن باستنطاعة صاحبنا ان يدع الأمور تأخذ هذا المجرى دون وقفة حازمة بين فيها مدى الخسارة التي لحقت بالقسم نتيجة التخلّص من عزيز سوريال عطية، وتدهور التخصص على أيدي من خلفوه. وأن العروض تعيين معيدة يحتاج إعدادها إلى ما قد يصل إلى عشر سنوات لتصبح مدرسة بالقسم، وأنه لو وجد أستاذاً قبطياً يرغب في النقل إلى القسم سوف يحارب من أجل ضمه للقسم إذا كان على درجة كافية من الكفاءة. وعند التصويت على قرار التكليف وافق الجميع ولكن ربيع لزم الصمت، فلم يعترض ولم يوافق.

تحسب صاحبنا لموقف ربيع، فهو يعرفه جيداً منذ وطأت أقدامه القسم معيداً بالمناجستير، وكان ربيع عندئذ— مدرساً عاد لثوه من البعثة بلندن، ويعرف أيضاً طريقه في الدس، وحشد بعض من هم على شاكلته من أعضاء مجلس الكلية لإحباط مساعي صاحبنا لتطوير القسم. وكان يدرك— تماماً— أنه بحكم موقعه كوكيل للكلية سوف يدبر مكيدة ما لمنع قرار تكليف الطالبة القبطية.

وقبل انعقاد مجلس الكلية بيوم واحد اتصل صاحبنا بمديرة مكتب عميد الكلية يسألها عن جدول أعمال المجلس، وعما إذا كان قد أدرج فيه تكليف المعيدتين، فردت بالإيجاب، فسألها عن أسماء من رشحهم قسم التاريخ، فذكرت اسمين فقط، ليس من بينهما الطالبة القبطية، ولما سألها عن سبب عدم إدراج اسمها تنفيذاً لقرار القسم المبلغ رسمياً للعميد، قالت أن الدكتور ربيع ذكر أن القسم يرجى ترشيحها للمزيد من دراسة الموضوع، فاستجاب العميد له.

كان هذا التصرف من جانب العميد مخالف للقانون تماماً، لأن قرار مجلس القسم يجب عرضه على مجلس الكلية كما هو دون تغيير أو تعديل، ولمجلس الكلية وحده سلطة الاعتراض مع بيان أسباب موضوعية لذلك، كما أن التقاليد الجامعية تقتضى أن يراجع العميد رئيس القسم إذا شاء في أي قرار يصله من القسم فإذا تمسك رئيس القسم بقرار القسم، وجب عرضه على مجلس الكلية كما هو.

كان الموقف دقيقاً للغاية، فإذا مرت جلسة مجلس الكلية دون تكليف الطالبة المعنية، كان من الصعب تدارك ذلك في جلسة أخرى بعشرات المصعج، منها ما أثاره ربيع بمجلس القسم من الاكتفاء بمعيد واحد في التخصص، فتضيق القضية المبدئية التي يراها أساسية، وتختفي العنصرية والتعصب وراء ستار "الصالح العام".

هنا قرر صاحبنا أن يلقن العميد (عبد العزيز حمودة) درساً قاسياً، فكتب على الفور خطاب استقالة "من خدمة جامعة مبدأها التمييز بين المصريين علي أساس الدين، ودينها التعصب الأعمى" وأوضح أن استقالته إنما جاءت احتجاجاً على تلك الواقعة، وطلب من العميد رفع الاستقالة إلى السلطات الجامعية. وأرسل خطاب الاستقالة إلى مكتب العميد دون وضعه في خافيه، ليُسلم على "السركي".

وكان القصد من ذلك أن يقرأه كل من هب وبه قبل أن يقرأه العميد نفسه، وأن تطير "وكالة أنباء التنمية" الخبر بين ربوع الكلية. فإذا رفعت الاستقالة إلى السلطات الجامعية لا يمكن قبولها - بحكم القانون - إلا بعد إجراء تحقيق في الأسباب الواردة بها.

بدأ صاحبنا يجمع أوراق مكتبه استعداداً لمغادرته، ولم تمض أكثر من نصف ساعة حتى وجد عبد العزيز حمودة أمامه ويده خطاب الاستقالة، وقال لصاحبنا "أنت عاوز توديني في داهية، أنا مالي ... إن شاء الله تعين عشرة أقباط، أنا ما عنديش مانع" ومزق خطاب الاستقالة، وذكر له أنه فهم كلام ربيع معه عن هذه الحالة أنه تطور تال لقرار القسم، وأنه تحدث بناءً على تكليف من صاحبنا.

وَمَرِ الْمَوْضُوعُ بِمَجْلِسِ الْكَلِيَّةِ، وَأَصْبَحَتْ هُنَاكَ مَعِيْدَةً قِبْطِيَّةٌ بِقِسْمِ التَّارِيخِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي تَارِيخِهَا، أَصْبَحَتْ مَدْرَساً بِالْقِسْمِ بَعْدَ حَصُولِهَا عَلَى الدِّكْتُورَاهِ بَعْدَمَا بَذَلَ صَاحِبُنَا جُهْداً فِي تَكْوِينِهَا وَإِعْدَادِهَا. وَرَغْمَ أَنْ رَبِيعاً تَسْلُقُ مَنَاصِبَ الْجَامِعَةِ، فَكَانَ عَمِيْداً لِلْكَلِيَّةِ ثُمَّ نَائِباً لِرَئِيسِ الْجَامِعَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْسَ لِصَاحِبِنَا مَا فَعَلَ بِالْقِسْمِ مِنْ "تَشْوِيهِ" (مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ)، وَقَالَ يَتَخَذُ دَائِماً فِي كُلِّ مَسْأَلَةِ الْمَوْقِفِ الْمَعَارِضَ لَهُ. فَعِنْدَمَا فَضَحَ صَاحِبُنَا حَامِدُ زِيَان، وَضَعُوهُ عَلَى أَعْضَاءِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ أَثْنَاءَ رِئَاسَتِهِ لِلْقِسْمِ لَتَحْصُلَ ابْنَتُهُ عَلَى أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَيَتِمَّ تَعْيِينُهَا مَعِيْدَةً، كَانَ الْمَوْقِفُ الطَّبِيعِيُّ لِرَبِيعٍ فِي صَفِّ الْفَسَادِ، وَلَعِبَ الدَّورَ الْأَكْبَرَ فِي الْحِيلُولَةِ دُونَ فَتْحِ تَحْقِيقٍ فِي الْمَوْضُوعِ الَّذِي كَانَتْ أَدْلَتُهُ وَاضِحَةً، مُسْتَفِلاً فِي ذَلِكَ صِلَتَهُ الشَّخْصِيَّةَ بِنَجِيبِ الْهَلَالِيِّ جَوْهَرِ رَئِيسِ الْجَامِعَةِ الَّذِي اتَّخَذَ مِنْهُ مُسْتَشَاراً لَهُ، فَتَمَّ تَعْيِينُ ابْنَةِ رَئِيسِ الْقِسْمِ، وَلَمْ يَعُدْ أَمَامَ صَاحِبِنَا وَالْعَنَاصِرِ الشَّرِيفَةِ مِنْ أَسَاتِذَةِ الْقِسْمِ سِوَى اللُّجُوءِ إِلَى الْقَضَاءِ.

كَذَلِكَ حَرَصَ رَبِيعٌ عَلَى إِعَادَةِ تَرْتِيبِ أَقْدَمِيَّاتِ الْأَسَاتِذَةِ بِمَا يُمْكِنُهُ مِنَ الْهَيْمَنَةِ عَلَى الْقِسْمِ مِنْ خِلَالِ مَنْ سَاقَ إِلَيْهَا التَّلَاعُبَ بِالْأَقْدَمِيَّاتِ رِئَاسَةَ الْقِسْمِ. فَاسْتَفَلَ رِئَاسَتَهُ لِلجَنَةِ الْعِلْمِيَّةِ لَتَرْقِيَّاتِ الْأَسَاتِذَةِ وَالْأَسَاتِذَةِ الْمُسَاعِدِينَ، وَكَانَتْ لَجَنَةُ سَبَاعِيَّةٍ عَيْنُ أَعْضَائِهَا وَحَدَّدَ شَخْصَ رَئِيسِهَا وَزَيْرَ التَّعْلِيمِ الْعَالِي. مِنْ ذَلِكَ تَعْطِيلُ الْبَيْتِ فِي تَرْقِيَةِ عِبَادَةِ كَحِيلَةٍ إِلَى دَرَجَةِ أَسْتَاذٍ (رَغْمَ وَرُودِ تَقَارِيرِ الْفَاحْصِينَ بِجِدَارَتِهِ لَتَرْقِيَّةٍ) عِدَّةَ شُهُورٍ بِحُجَّةِ اسْتِيفَاءِ شَرْطِ النُّشْرِ لِأَحَدِ الْأَبْحَاثِ الْمَقْدَمَةِ، حَتَّى تَمَّتْ تَرْقِيَةُ لَيْلَى عَبْدِ الْجَوَادِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ بَعْدَهُ بِمَا يَزِيدُ عَلَى الشَّهْرِ، وَبِذَلِكَ أَصْبَحَتْ الْأَقْدَمُ وَتَأَهَّلَتْ لِرِئَاسَةِ الْقِسْمِ. عَلَى حِينِ حَرَمِ عِبَادَةِ كَحِيلَةٍ مِنْ حَقِّهِ الطَّبِيعِيِّ ظُلْماً وَعُدْوَاناً، بِفَضْلِ تَوَاطُؤِ بَعْضِ أَعْضَاءِ اللِّجَنَةِ مَعَ رَبِيعٍ، وَسُلْبِيَّةِ الْبَعْضِ الْآخَرِ.

موعد مع الرئيس

كان صاحبنا من أبناء الجيل الذي عاصر احتضار العصر الملكي، وعاش ثورة يوليو العظيمة بوعيه التام. شارك وهو بالمدرسة الثانوية في مظاهرات ١٩٥٤ المطالبة بالديموقراطية، وتطوع في الحرس الوطني مرتان: أيام عدوان ١٩٥٦، وعشية هزيمة يونيو ١٩٦٧، وشارك في المظاهرات المعادية للأحلاف والمؤيدة للحياة الإيجابية أيام الدراسة بالجامعة، ومظاهرات التأييد للوحدة المصرية السورية، والمظاهرة الكبرى التي شهدتها القاهرة عشية الانقلاب على الوحدة، وهي التي سار فيها على الأقدام من شبرا إلى جامعة القاهرة، ووقف عبد الناصر يخطب في الطلاب على سلم مدخل إدارة الجامعة، وكان من حظ صاحبنا أن موقعه كان لا يبعد عن الزعيم الصامد سوى ثلاثة أمتار تقريباً. ومشى مع الجماهير التي فجعت بهزيمة ١٩٦٧ وتحتى الرئيس، مظاهرات ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧، فسار من شبرا إلى مجلس الشعب، وكان من المبتهجين باستجابة الرئيس لنداء الجماهير، بقدر ما أصابه الهم والحزن عندما بدأت المحاكمات تكشف القصور الخطير في القوات المسلحة، فضلاً عن سوء إدارة الأزمة التي أدت إلى وقوع مصر في فخ الهزيمة. ولم يحزن على أقرب الناس إليه مثلاً حزن على وفاة عبد الناصر. وتابع بقلق شديد سياسة السادات الداخلية والخارجية، وانتشى فرحاً بما حققته القوات المسلحة من ثار لهزيمة ١٩٦٧، بقدر ما اكتأب عندما وقعت الثغرة. واستشرف الخطر وهو يتابع الطريقة التي أدار بها السادات الأزمة، ويتمنى لنفسه الموت قبل أن يرى رئيس مصر معتقاً منصة الكنيست بالقدس، واضعاً (99% من أوراق اللعبة) بيد القوة الإمبريالية المساندة للصهيونية. لم يكن صاحبنا نموذجاً فريداً في ذلك كله، فهو شأنه شأن غيره من السواد الأعظم من الشعب المصري من الفلاحين والعمال، كان صنيعة ثورة يوليو، ومن أصحاب المصلحة الحقيقية في نجاح برنامجها. ولكنه لم يكن من "دراويش" الثورة الذين ينحسرون في "أذكار" المناقب، بل كان ممن ينظرون نظرة نقدية إلى الممارسات السياسية، فيقدر ما كان إيجابياً منها. وتوجس خيفة على إنجازات الثورة، والاستفتاعات التي حوت هذه الآلية الديموقراطية إلى مهزلة حقيقية، وتعاطف دور الأجهزة الأمنية وتعددها، وكبت كل صوت ناقد باعتباره معارضاً خارجاً على النظام. والزج بالفصائل السياسية المعارضة في المعتقلات حيث تهدر آدميتهم، وتشرذم عائلاتهم.

ورغم ما كان يكته من إعزاز وتقدير لعبد الناصر كزعيم وطني، ومناضل عظيم ضد

الاستعمار، وبطلاً للتحرك الوطني، هاله مفهوم عبد الناصر للحرية السياسية والذي طرحه في خطابه الذي ألقاه بمناسبة المظاهرات الطلابية والعمالية التي قامت احتجاجاً على أحكام الطيران، ونالت بالحرية السياسية "عاززين حكومة حرة ... العيشة بقت مرة"، وذلك بعد أقل من عام على مظاهرات ٩، ١٠ يونيو التي خرجت فيها نفس الجماهير تعلن تمسكها بعبد الناصر. فقد استنكر الزعيم في خطابه المطالبة بالحرية، واعتبر أن الحرية تعني تكافؤ الفرص، وإتاحة فرصة التعليم والعمل والسكن أمام المواطنين، أي أن ليس من شأن الجماهير مناقشة أي قرار سياسي فضلاً عن أن يكون لهم حق المشاركة فيه. وكان صاحبنا يرى أن عبد الناصر أهدر ظرفاً تاريخياً جلبته الهزيمة كان باستطاعته الاستفادة منه بإجراء إصلاح سياسي حقيقي تنخلص فيه البلاد من فساد التنظيم السياسي، والمؤسسات البيروقراطية، وتوحش أجهزة الأمن، ويصمغ مسار التجربة كلها.

لقد كان عبد الناصر منحازاً انحيازاً تاماً للفقراء. وقدم لهم من المنجزات ما لم يتحقق في تاريخ مصر من قبل ومن بعد. ولكنه كان شديد الحذر من الاعتماد السياسي على الجماهير، وتنظيمها سياسياً ومشاركتها في صنع القرار، مكتفياً بما له من شعبية عندهم، وهي وحدها لا تكفي لحماية النظام وقت الخطر، وهي نفسها الثغرة التي نفذ منها السادات لتصفية ثورة يوليو وإهدار إنجازاتها التنموية، وإثارة مناخ التعصب الديني الناجم عن إفساح الساحة أمام التيار الإسلامي السلفي الرجعي الذي عرض الوحدة الوطنية للخطر، وأهدر أو كاد ما حققته الوحدة الوطنية من منجزات منذ ثورة ١٩١٩.

ورغم انتماء صاحبنا إلى ثورة يوليو قلباً وقالباً، وإلى الطبقة الاجتماعية التي ردت لها الثورة اعتباراً، وحفظت كرامتها، وفتحت أمامها أبواب الحراك الاجتماعي، إلا أنه عزف عن الانتماء إلى تنظيماتها السياسية من "هيئة التحرير" مروراً بـ "الاتحاد القومي" إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي". فقد رأى العين العناصر الوطنية الشريفة التي كانت على أتم استعداد للتضحية بحياتها دفاعاً عن الثورة تتعرض للعزل السياسي، وتفقد حقوقها في المشاركة في العمل السياسي والنقابي بسبب التقارير التي كان يكتبها الانتهازيون الذين لبسوا لباس حماة الثورة، وكانوا في حقيقة الأمر - معاول هدم لها. وهكذا غلب على التنظيم السياسي مواكب النفاق والانتهازية من القاعدة إلى القمة. ولا أدل على ذلك من اشتراك هذه العناصر ذاتها في تصفية منجزات الثورة على مر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

وهكذا كان صاحبنا يتخذ لنفسه مكاناً بين "الأغلبية الصامتة"، ولكنه يخرج

عن صمته في محاضراته إلى تلاميذه وفي بعض المقالات التي كان يكتبها هنا وهناك، ناقداً لسياسة القطاع العام، أو معبراً عن رأيه في القضايا العامة، أو محذراً من المساس بالوحدة الوطنية، القاعدة الصلبة للشخصية المصرية، والضمان القوي لتماسك المجتمع المصري. وكان له شرف الاشتراك مع نخبة من كبار المثقفين في تأسيس "الجمعية المصرية للوحدة الوطنية" في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

ولم يقدر صاحبنا الاحتكاك بأهل السلطة إلا في عهد السادات، وكانت نتيجة ذلك الاحتكاك سلبية. فبعد عودته من قطر، وذات صباح من منتصف نوفمبر ١٩٧٨، تلقى مكالمة تليفونية بقسم التاريخ بقراب القاهرة قدم له المتحدث نفسه على أنه من رئاسة الجمهورية، وأخبره أنه "مكلف" بحضور اجتماع بعد غد له صفة سرية، وأن عليه أن يحضر معه ما يكفيه من ملابس لمدة ليلتين أو ثلاث ليال. وعندما قال صاحبنا محدث أنه قد لا يتمكن من الحضور لمشاغل وارتباطات أخرى، قال محدثه أن التعليمات التي لديه عدم قبول أي اعتذار، وانتهت المكالمة.

دهش صاحبنا من هذه المكالمة، وخاصة أنه لا صلة له بمؤسسات السلطة، كما كان غائباً عن البلاد لمدة أربعة أعوام، ولم تكن له روابط بأي "شلة" داخل الجامعة أو خارجها. وقد أن المكالمة ربما كانت مقلباً سخيلاً دبره شخص ما على سبيل الدعاية "السخيفة"، واستعرض في ذهنه أسماء الأصفياء الذين قد يكون صاحب المكالمة منهم فلم يجد بينهم من يقدم في تقديره - على مثل هذه الصفات. وهداه تفكيره إلى الاتصال بصديقه الدكتور جمال زكريا قاسم عميد آداب عين شمس، ليستعلم له عن الموضوع عن طريق صهره الذي كان شاباً برتبة لواء في الحرس الجمهوري. وعندما اتصل بجمال زكريا، أضحى أنه تلقى مكالمة معاتلة، وأنه - أيضاً - يتشكك في صحتها. فلما اقترح عليه صاحبنا الاتصال بصهره لاستطلاع جلية الأمر، أعجبت الفكرة وقام بتنفيذها، وعاود الاتصال بصاحبنا ليبلغه بصحة الأمر وجديته، واحتمال أن يكون هناك اجتماع بالإسماعيلية، أما موضوعه فغير معروف.

عندما وصل صاحبنا إلى مكان التجمع بمعهد الدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة في الثامنة صباحاً وجد حشداً من أساتذة الجامعات في تخصصات: الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد، والتخطيط، والتاريخ الذي كان يمثله جمال زكريا ومحمود متولى وصاحبنا. ورغم أن وجوهاً كثيرة بين الحضور كان لا يعرفها صاحبنا، إلا أنه أدرك أن الاختيار كان - على ما يبدو - عشوائياً، روعى فيه التركيز على من لم تكن لهم صلات بالاتحاد الاشتراكي، وإن كان اختيار محمود متولى

ضمن هؤلاء يشى بعدم دقة المعلومات لدى من قام بالاختيار. فقد كان الرجل من العناصر التي هوت التسلق على كل تنظيمات الثورة، وله كتاب ضخـم نُشر فى منتصف الستينات بعنوان "الاتحاد الاشتراكى وعاء الديمقراطية"، وكان زملاءه يفضلون دائماً أن يستبدلوا بكلمة "وعاء" كلمة "طشت" كلما ورد ذكر الكتاب على لسان أحد، وكان رجل بريئاً من شبهة "القذوة" فكان وجوده (على ما هو معروف عنه) يوحى بعدم الاطمئنان إلى من لا يعرفهم صاحبنا وصديقه جمال زكريا بين هذا الحشد، الذين أتضح بعد قليل- أن نصفهم تقريباً كانوا من ضباط المخابرات الذين دسوا بين أعضاء هيئة التدريس المدعويين.

شُحن القوم فى ست سيارات ميكروياص تتبع إحدى شركات السياحة (تبين أنها تابعة للمخابرات)، وكان بكل سيارة شخصاً يادر الركاب بتحية الصباح معلناً انه "مندوب الرئاسة" وأن وجهة الركب الإسماعيلية. وعندما وصل الركب إلى الإسماعيلية وجنوا أنفسهم أمام المبنى القديم لإدارة شركة قناة السويس، وكان فى استقبالهم عثمان أحمد عثمان، ومنصور حسن (وزير الثقافة) الذى كان من أمناء الحزب الوطنى الديمقراطى الذى أسسه السادات بديلاً للحزب الذى أسسه فى إطار تحويل الاتحاد الاشتراكى إلى منابر ثم أحزاب، وحمل اسم "حزب مصر الاشتراكى"، ثم عندما أسس السادات "الحزب الوطنى الديمقراطى" هرع أعضاء حزب مصر الاشتراكى إلى حزب الرئيس، وتركوا حفنة من الأعضاء يحملون لافتة حزب مصر الاشتراكى ممن كان انضمامهم بدافع مبادئهم وليس نفاقاً لحامل صولجان السلطة.

صافح عثمان أحمد عثمان ومنصور حسن المدعويين ورحبوا بهم، وعندما دخلوا وجدوا أنفسهم فى قاعة اجتماعات تسع لحوالى ٨٠ شخصاً، صفت مقاعدها فى نحو ثمانية صفوف بكل منها عشرة مقاعد، تتصنرها منصة عريضة بجوار المدخل، تسع لأربعة أو خمسة أفراد. واتخذ المدعويون مقاعدهم، ولاحظ صاحبنا أن جيب سترة الجالس بجواره بها جهاز لاسلكى ينقل إشارات متبادلة مع الأمن، وضع الرجل فمه داخل الجيب الداخلى للستره للرد عليها. وسرعان ما اكتشف أن الجلوس رتب على أساس أن يجلس فى كل صف ستة من أعضاء هيئة التدريس بينهم أربعة من ضباط المخابرات، واحد منهم على كل طرفه واثنين بين الجلوس. وبعد نصف ساعة تقريباً دخل السادات القاعة يتبعه محمد حسنى مبارك (نائب الرئيس)، واتجه السادات عبر الممر الجانبى للقاعة إلى الصف الأخير وصافح الجميع فرداً فرداً (بما فى ذلك ضباط المخابرات) حتى وصل إلى الصف الأول ثم جلس إلى المنصة وعن يمينه نائب الرئيس، وعن يساره عثمان أحمد عثمان يليه منصور حسن. وخلت القاعة

من رجال الصحافة والتلفزيون وكاميرات التصوير، فقد حرص منظموه على عدم وصول أخباره إلى الإعلام.

ساد الصمت القاعة بعدما اتخذ الرئيس مجلسه وكانت أنظاره متجهة إلى سقف القاعة، أما النائب فكان نظره على القاعة، وقد ضم يديه إلى بعضهما البعض فوق المنصة، وظل كذلك حتى نهاية الاجتماع، بينما كان عثمان أحمد عثمان مبتسماً يتبادل حديثاً هامساً مع منصور حسن. وقطع الرئيس الصمت قائلاً: "فمن الغليون بقاعي؟"، فقام أحد الجلوس في الصف الأول ليقدم للرئيس غليونه والطباق، وأخذ الرئيس يحشو غليونه بالطباق باسترخاء وهذو، ثم أشعلته وأذن لمنصور حسن في الكلام.

غادر منصور حسن المنصة إلى ميكروفون كان موضوعاً على بعد مترين في مواجهتها إلى الجانب الأيسر منها، وبدأ كلمته بالإشارة إلى أنه بناء على توجيهات الرئيس، جمع له هذه المجموعة من أساتذة الجامعات الذين رعى في اختيارهم التميز العلمي، والوطنية المتدفقة، وأنهم جاؤا ليستمعوا إليه، وهم على استعداد تام لأداء واجبهم الوطني الذي يكلفهم به الرئيس. وبدأ هذا الكلام غريباً لا يبعث على الطمأنينة، بل يوحى (لصاحبنا) أنه في طريقه للتورط في عمل يحدده السادات، وأصبح همه التفكير في مخرج من المأزق. ولاحظ أن منصور حسن رفع الكلفة تماماً بينه وبين الرئيس، فلا يستخدم عبارات جرى العرف على استخدامها في مثل هذه المناسبات، فيقول له: "أنت طلبت كذا" و"أنت كلفتني بكذا"، وكأنه يخاطب زميلاً أو رجلاً في نفس مستواه. وأعلن في ختام كلمته القصيرة أن "الكلمة الآن للسيد الرئيس".

صفق الحضور وساد القاعة صمت مطبق من جديد حتى سحب الرئيس عدة "أنفاس" من غليونه، ثم تتحنن، وبدأ الكلام بحديث طويل عن الكفاح الوطني ضد الإنجليز، واشتراك الشباب فيه، وارتفاع مستوى الوعي السياسي عندهم، وأن مبعث قلقه على مصر أن الشباب أصبح سلبياً لا يأنه للمشاركة في العمل العام، لأن مراكز القوى في الاتحاد الاشتراكي المنحل لم يقدموا له القدوة والمثل، كما أن الكتاب ورجال الصحافة لم يهتموا بالشباب، وبذلك لا يبقى للعمل العام سوى جيله هو وجيل الوسط، وهما جيلان "أصابهما العفن"، ولا أمل فيهم في إعادة بناء مصر التي يحلم بها. وضرب مثلاً بمصطفى أمين، فقال أنه يعلم تماماً أنه "وسخ" وأنه أخرج من السجن، وأعادته إلى العمل بالصحافة ليتصدى "للأوساخ" الذين يسمون أنفسهم "الناصريين" وعبد الناصر برئ منهم، فهم ينسبون إليه أفكاراً لم تدر بخلده. ولكنه صدم عندما كتب ذلك "الوسخ" مقالاً بعنوان "أهلاً بالوفد"، تحشرج صوت

الرئيس عند هذا الحد، وقال: "ماشفتوش وساخة أكثر من كده؟"، فضجت القاعة بالتصفيق! صمت الرئيس برهة، ثم قال بنبرة حازمة وهو يلوح بسبابته إلى الحضور "علشان كده جمعتكم، لأنكم نجوتم من (الوساخات)، ولأنكم (فخر) مصر، علشان تربوا لمصر جيل (تنظيف) قوى يعيد لها مجدها الذى أضاعه (أصحاب الشعارات). عاوز شباب وطنى مستعد لخدمة الوطن بروحه، شباب قادر على حمل المسؤولية فى المستقبل، على أن تكون الوطنية والسمعة الطيبة هى معيار اختيار هؤلاء الشباب، الذين سيتم تنظيم دورات تثقيفية لهم "بمعهد الدراسات الوطنية" الذى كان يسمى مركز الدراسات الاشتراكية، يتعلم فيه الشباب (الكلام الحنجورى)، والآن يريد أن يعلمهم حب مصر". وأنه اختارهم ليكونوا هيئة التدريس بهذا المعهد، وسوف يلقاها بعد ظهر الغد ليطلعوه على برنامج الدراسة، الذين عليهم إعداده الليلة، ليُعرض عليه فى الصباح قبل حضوره الاجتماع.

وبعد انصراف الرئيس وصحبه، استبقى منصور حسن المدعوين فى مقاعدهم، ووقف مرة أخرى ليؤكد أن الأمل معقود عليهم، ويبلغهم بمكان اجتماعهم مساءً لوضع برامج الدراسة، والأسس التى يجب مراعاتها عند وضع مواد الدراسة فى أقسام المعهد الأربعة: التاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والعلوم السياسية. كان هم صاحبنا وصديقه جمال زكريا البحث عن مخرج لهذه الورطة، وقاما بوضع تصور لمواد الدراسة. وكانت ليلة حالكة السواد بالنسبة لصاحبنا، لم يترك النوم فيها جفونه إلا عند الفجر. وهرع الجميع إلى نادى المحافظة حيث الموعد الذى اتفق عليه فى المساء لطرح البرامج على منصور حسن، وتسليم مسوداتها له لتُكتب بشكل لائق قبل تقديمها للرئيس. وحوالى الثانية بعد الظهر انتقل الجميع إلى مبنى شركة قناة السويس القديم للالتقاء بالرئيس فى نفس مكان اجتماع الأمس، وبدأت مراسم الاجتماع بنفس الطريقة من حيث ترتيب الجلوس فى القاعة بين ضباط المخابرات وعلى المنصة، وطلب الفليون وتعبئته وإشعاله، ثم إعطاء الكلمة لمنصور حسن الذى أعلن للرئيس أن الجميع أدركوا المهمة التى كُلِّفوا بها، وأنهم بدأوا اجتماعهم المسائى باستلهم الأفكار الأساسية -التي وضعوها نبراساً أمامهم- من خطابه، ثم أعطى الكلمة لكل من رؤساء الأقسام الأربعة الذين تم اختيارهم مساء اليوم السابق، فالتقى جمال زكريا كلمة رئيس قسم التاريخ، مشيداً "بالحسن التاريخى عند الرئيس" مستعرضاً عناوين المقررات، واعدأ بموافاة المعهد بتفاصيلها وأسماء من يقترحهم للتدريس. وفعل بقية رؤساء الأقسام نفس الشيء، ثم ختم الرئيس الاجتماع بكلمة قصيرة (حوالى ريع ساعة) هنا فيها الجميع على "الإنجاز الرائع" الذى حققوه فى زمن قياسي، وأن فكرة دعوتهم إلى الإسماعيلية كانت فكرة صائبة حتى يُتاح لهم التفرغ للمهمة بعيداً عن أعباء أعمالهم.

وبعد انصراف الرئيس ويطانته، استبقى منصور حسن الحضور في أماكنهم، ليعلن ضرورة تسليم جداول الدراسة وأسماء من يتم اختيارهم للتدريس له شخصياً بمكتب وزير الثقافة بالزمالك في تمام الساعة مساء السبت (أي بعد ٤٨ ساعة)، على أن يحضر هذا الاجتماع رؤساء الأقسام الأربعة، فاعتذر جمال زكريا للوزير عن عدم الحضور لأن لديه اجتماع آخر بالجامعة لا يستطيع التغلف عن حضوره، وأنه يفوض صاحبنا لحضور الاجتماع نيابة عنه، فوافق الوزير.

ذهب صاحبنا إلى مكتب الوزير في الموعد المحدد، ليجد الدكتور عبد الملك عودة الذي اختير رئيساً لقسم العلوم السياسية قد سبقه إلى هناك بدقائق، وكان الوزير جالساً إلى مكتب صغير (تسبياً) ويجواره رجل متوسط القامة يهمس للوزير بحديث بدا من رد فعل الوزير أن هذا الرجل قد يكون سكرتيه أو أحد صفار موظفي مكتبه. وفضل الوزير أن يرى ما في جعبة الرجلين اللذان حضرا في الموعد بادئاً بقسم التاريخ، فعرض صاحبنا المواد، وأسماء من يقترح القسم إسناد تدريسيها إليهم. وكان من بين من ذكرهم يونان لبيب رزق، واسحق عبيد تاؤوسوس، وكل منهما كان حجة في الموضوع الذي اختير من أجله.

ما كاد صاحبنا يصل إلى ذكر الاسمين حتى قاطعه الرجل الجالس بجوار الوزير قائلاً: "مش لازم نول شوفوا حد تانى.. الأساتذة كثر". فرد عليه صاحبنا بقوله: "لا شأن لك بهذا، فلنا لا أوجه الحديث إليك وإنما إلى سيادة الوزير". فتدخل منصور حسن قائلاً: "الله.. هو انت متعرفش الدكتور مصطفى السعيد، ده زميلك في جامعة القاهرة، ثم لماذا الإصرار على هؤلاء؟"

هنا لاحظت لصاحبنا فرصة ذهبية للخروج من مأزق التعاون مع نظام السادات، فرد على الوزير قائلاً: "يظهر سيادتك نسيت الدرس العظيم اللى قدمه لنا الرئيس من يومين بس.. الرجل قال انه يريد إعداد شباب جديد لمصر، يتدفق بالوطنية، وأكد على ألا يكون هناك تمييز، وكلام سيادتك غريب ومتناقض مع ما تعلمناه من الرئيس. هل معنى هذا أن من يُختارون للدراسة لن يكون بينهم أقباط؟". فنفى الوزير ذلك، واستطرد صاحبنا: "إذا كان كلامك صحيح، وإن كانت الشواهد تدل على غير ذلك، فما معنى الاعتراض على اثنين من الأساتذة الأكفاء الوطنيين المصريين بدون سبب سوى ديانتهم؟، إننا نتمسك بما قيمناه من أسماء".

وهنا قال الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الملك عودة "وأنا انضم إلى قسم التاريخ في هذا الموقف فلدي زميلان من الأقباط اخترتهما للتدريس ولست على استعداد لاستبدال أي منهما بآخر، لأنهما حجة في مجالهما". فقال الوزير: "على العموم يأخذ الدكتور مصطفى السعيد الجداول منكم للنظر فيها وسرف يتم الاتصال بكم فيما بعد".

ولم يتلق صاحبنا ولا عبد الملك عودة اتصالاً من أحد، وتلخر افتتاح برنامج تدريب الشباب بالمعهد نحو ستة شهور، ليتم على يد عناصر أخرى غير تلك التي سبقت لمقابلة السادات بالإسماعيلية على ذلك النحو الغريب. ويكشف موقف منصور حسن وتابعه مصطفى السعيد عن المزلق الذي قاد السادات مصر إليه، فليس من المنطقي أن يكون موقف الوزير مغايراً للتعليمات التي يتلقاها من الرئيس، بل كان خطأ عاماً التزمه النظام، والدليل على ذلك التجربة المريعة التي مر بها صاحبنا نفسه، وكان له فضل فضحها أمام الرأي العام.

فقد كان صاحبنا يضع امتحانات الثانوية العامة في السنوات ١٩٨٢-١٩٨٧ لمدة التاريخ، وكان حريصاً على أن يكون الامتحان في مستوى الطالب المتوسط، مع جعل نصيب الأسئلة التي تحتاج إلى تفكير لا تسميع لا يقل عن ٦٠%، كما كان حريصاً على الإفلات من النمطية حتى لا تتحول الأسئلة إلى شكل ثابت يساعد مافيا الدروس الخصوصية على "توقع" ما تأتي به كل عام، حتى ضاق صاحبنا ذرعاً بما تسبب له هذه المهمة من توتر وقلق، فاعتذر عن عدم وضع أسئلة عام ١٩٨٨ بحجة أن ابنه أخيه بالثانوية العامة ذك العام، ورفض أن يضع امتحان السودان أو امتحان غزة، ونفض يديه من هذه المهمة المزعجة.

وعندما كان معاراً للجامعة الأمريكية بالقاهرة، اتصل به عام ١٩٩٢ مستشار المواد الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم يستأذنه في أن يتولى وضع امتحان الثانوية العامة ذلك العام، فاعتذر صاحبنا عن عدم القبول لأن جدول له يسمح له بفراغ يجتمع أثناءه باللجنة الثلاثية ليرجع إلى رأيها، ثم يضع الامتحان وحده، ولا يسمح لهم إلا بوضع توقيعاتهم في المكان المخصص لذلك مبالغة في الحفاظ على السرية، كما درج على ذلك طوال السنوات السابقة التي وضع فيها الامتحان.

ويعد ترجى وتمنى سألته مستشار المواد الاجتماعية أن يرشح له أحد الأساتذة لوضع الامتحان، فاقترح على الفور اسم يونان لبيب رزق، فضحك الرجل على الطرف الآخر من الخط وقال: "هوه سيادتكم مش عارف ان الأمن مانع أهل الزمة من وضع الامتحانات؟"، فاستنكر صاحبنا ذلك، وأرجع ذلك إلى موقف شخصي من محدثه فاقسم "بترية أبوه" أن تلك تعليمات معروفة للجميع، ولا يملك أحد الخروج عنها. وطلب اسماً آخر، فرشح له صاحبنا عاصم السوقي، فقال: "لا لا ما هو ده اللي عمل مشكلة للوزارة السنة اللي فاتت لأنه وضع امتحان التاريخ وجاب فيه سؤال عن فلسطين". وعندما استغرب صاحبنا أن يكون الجزء الخاص عن فلسطين في المقرر قد حذف، فرد عليه بأنه موجود، ولكن اتفاقيات التطبيع تمنع ذلك، وأن وجود سؤال عن فلسطين في العام الماضي "وضع الوزارة في موقف بالغ الحرج".

هنا لم يملك صاحبنا سوى أن يلعن آباء وجدود محدثه، ويتهمة بالعمالة، ويتوعدة بأن يبلغ ذلك للوزير. الغريب أن الرجل تلقى الإهانة براحية صدر ولم يقل أكثر من "الله يسامحك يا بك.. وزير إيه؟ أنت فاهم الوزير يقدر يكسر كلام الأمن؟".

فكر صاحبنا في أن يكتب للوزير طالباً المقابلة، أو أن يكتب له مذكرة تفصيلية بما حدث من محمد فوزي مستشار المواد الاجتماعية (الذي لا يعرفه معرفة شخصية). ولكنه استعاد كلام الرجل معه، وقلبه على مختلف الوجوه، فوجد أن رجلاً في هذا المركز الذي يعادل وكيل وزارة أول لا يمكن أن يورط نفسه في حديث من هذا النوع، إلا إذا كان واثقاً من أن يد الوزير لن تطوله، لأن المسألة تتعلق بالأمن. واستقر رأي صاحبنا على فضح هذا العفن الذي أصاب الإدارة المصرية، بكتابة خطاب مفتوح للوزير ينشر بالأهرام، فاعد الخطاب موجهاً للوزير كزميل (بحكم كونه أستاذاً) باعتبار أن الاستاذية هي الأبقى وأن الوزارة عرض زائله لا يبقى منه إلا ما قدمه الوزير لبلاده، ويعد تناول القضية، أعتبر الوزير مسئولاً أمام الرأي العام عن إيضاح أسباب هذا التردى الذي وقعت فيه الوزارة بضرب الوحدة الوطنية والتفكر لقضية فلسطين خدمة للتطبيع.

اتصل صاحبنا بالمستول عن صفحة الرأي في الأهرام يسأله عن إمكانية النشر، وعندما علم الرجل بالموضوع اعترض عن عدم إمكانية ذلك بحجة أن "تقاليد" الأهرام تمنعه من ذلك. وكان صاحبنا على موعد اللقاء الأسبوعي مساء كل سبت مع صديقه جلال السيد ومجموعة من الأصدقاء، على رأسهم عبد العال الباقوري الذي كان (عندئذ) رئيساً لتحرير الأهرام. وعندما استعلم الأصدقاء من صاحبنا عن سر توجههم أخبرهم بالأمر، فبدأ عبد العال الباقوري استعداداً أن ينشر المقال على الصفحة الأولى بالأهرام، وقد كان.

وبمجرد صدور الأهرام صباح الأربعاء، طلب حسين كامل بهاء الدين اجتماع لجنة التعليم بمجلس الشعب، فاجتمعت اللجنة على عجل، ووقفت منى مكرم عبيد تهاجم صاحبنا وتتهمه "بالعبث" بالوحدة الوطنية؛ وهو موقف فهمه صاحبنا جيداً لأنه كان مشرفاً مشاركاً لمحمد محمود الجوهري على رسالة منى مكرم عبيد للدكتوراه في منتصف الثمانينيات وقام وزميله بإسقاط قيدها لعدم جديتها في الدراسة، فرأت في القضية مناسبة لتوجيه ضربة لصاحبنا، ومجاملة الوزير. واتخذت اللجنة قراراً بالتحذير من اتخاذ التعليم أداة للصراع السياسي.

نُشر قرار اللجنة بصفحة أخبار الدولة بالطبعة الأولى بجريدة الأخبار، وأسقط من باقي الطباعات، كما لم يرد له ذكر بالأهرام أو غيره من الصحف القومية وغيرها، فقد صدرت تعليمات شفهوية من سلطة السيادة بمنع إثارة موضوع قرار لجنة

التعليم، ورد وزير التعليم في الأسبوع التالي موجهاً اللوم لصاحبنا لأنه "وهو المؤرخ لم يتحر الدقة"، وأخذ كلام شخص غير مسئول ملتخذ الحقيقة. فرد عليه صاحبنا بمقال قند فيه مزاعمه، ولامه لإسقاط النقطة الخاصة بقرارات التطبيع من رده، وأكد له أن لديه معلومات تؤكد أن تعليمات منع الأقباط من وضع الامتحانات يمتد إلى تأليف الكتب الدراسية أيضاً، وأنه إذا لم تكن هناك يد أعلى من يده في الوزارة فعليه أن يفسر ذلك أمام الرأي العام.

كانت جهة "سيادية" قد نهت على "الأهالي" بالوقوف بالموضوع عند هذا الحد، ويؤكد ذلك أن نارا كانت وراء الدخان، وخاصة أن صاحبنا تلقى رسالتين من اثنين من قادة الأقباط في المهجر يمتحان موقفه، ويدفاعه عن "زميله القبطي"، فرد عليهما صاحبنا على الفور مبيناً أن القضية تتعلق بالمبادئ لا بالأشخاص، وذكر لهم موقف منى مكرم عبيد ضده في لجنة التعليم بمجلس الشعب، وأن ٩٠% ممن اتصلوا به مؤيدين كانوا مصريين مسلمين، وأن الحرص على مصر كان وراء كل ما حدث.

نجا صاحبنا من ورطة التعاون مع نظام السادات وحزب خدم السلطان، ليواجه مازقاً جديداً، عندما دُعي للعمل خادماً لآل بيت السادات. فقد استدعاه عميد الكلية يوماً لمقابلته، وعندما التقاه انتحى به جانباً وقال له: "السيدة جيهان السادات عاوزه تشوفك". فسال صاحبنا عن السبب، فقال العميد أنه يبدو أنها تريد استشارته في مسألة تاريخية تتصل بدراستها، وأن بعض من تثق بهم زكاه لها، ولذلك عليه الحضور لمقابلتها يوم الثلاثاء (وهو اليوم الذي تلقى فيه درساً في اللغة العربية على طلاب الفرقة الأولى قسم اللغة الألمانية بحكم كونها معيدة بقسم اللغة العربية). رد صاحبنا على العميد بأنه لا يحضر إلى الكلية إلا أيام السبت والاثنين والأربعاء، وأنه أستاذ مساعد يجب أن يسعى العميد إليه لا أن يسعى هو إلى المعيد، وأن السيدة جيهان إذا كانت بحاجة إلى استشارته تستطيع مقابلته في مكتبه في أحد تلك الأيام الثلاثة كما يفعل غيرها من المعيدين، وأدار ظهره للعميد وانصرف.

كان لقاءه بالعميد يوم السبت، وكرر العميد استدعاه يوم الأربعاء، ففهم أن لذلك علاقة بالموضوع الذي حدث بشأنه، فذهب للقاءه. استبقاه العميد حتى صرف من كان بحضرته، ونبه على السكرتارية وساعى المكتب بعدم السماح لأحد بالدخول، حتى إذا خلا الجو، راح العميد يكرر ما قاله من قبل، مضيقاً إليه أنه أبلغ السيدة جيهان بتعذر حضوره لمقابلتها يوم الثلاثاء واستعلم منها عن الموضوع الذي تريد الاستعانة به فيه (لاحظ الفرق بين "الاستشارة" و"الاستعانة") ملتضع أن الأمر يتصل بابنتها التي تدرس الماجستير في تاريخ الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية.

وأنها تنتظر منه أن يحدد اليوم موعداً يزور فيه بيت الرئيس برفقة أحد رجال الرئاسة الذي سيحضر بسيارته لاصطحابه من الجامعة إلى هناك، فرفض صاحبنا ما طرحه عليه العميد، وكرر ما قاله له من قبل أنه على استعداد للقاء من يريد استشارته في مكتبه بالقسم في الأيام التي يتواجد فيها بالكلية، وأدار ظهره -مرة أخرى- للعميد وانصرف.

وفي يوم السبت التالي استدعاه العميد في الحادية عشرة، وعندما دخل إلى مكتب العميد، كانت هناك فتاة سمراء نحيفة القوام قمتها له "السيدة نهى السادات"، ثم غادر حجرة المكتب وتركهما معاً. قالت ابنة الرئيس أنها تدرس الماجستير بالجامعة الأمريكية، وأنها تعد بحثاً عن "حزب الوفد" وأنها بحاجة إلى استشارة أستاذ متخصص، والجامعة الأمريكية ليس فيها من يمكن اللجوء إليه، وأنها استشارت بعض معارفها فلوّصوها باللجوء إلى صاحبنا باعتباره صاحب الاختصاص في الموضوع. فقال لها أن المعلومات التي وصلتها خاطئة، لأنه متخصص في التاريخ الاجتماعي وليس السياسي، وأنه ينصحها باللجوء إلى عبد العظيم رمضان أو يونان لبيب أو هما معاً، فهما المختصان بهذا المجال. وراح يعدد لها كتب ودراسات الأساتذتين، فسكتت برهة، ثم قالت أنها متأكدة أنه أنسب المتخصصين لمساعدتها، فاعتذر لها عن عدم إمكانية قيامه بهذا، وأوصاها بالاستعانة بوالدها "لأنه الوحيد في مصر الذي يعرف حقيقة حزب الوفد"، وتركها في حجرة العميد وانصرف.

وبعد نحو ساعتين، بينما كان يتأهب للانصراف، استدعاه العميد، وذهب للقاءه، فوجد الغرفة خالية (على غير العادة) إلا منه، وشكره العميد على لقائه بالسيدة نهى (التي لم يكن هناك مفراً منه)، وتردد قليلاً قبل أن يقول على استحياء، أن اختيارها لك يعود إلى أنك الوحيد الذي له كتابات بالإنجليزية، وأنها في حاجة إلى من يكتب لها البحث.

ذهب صاحبنا واقفاً من هول ما سمع، وانفجر في العميد قائلاً: "أنت عارف قاعد فين، قاعد على كرسي طه حسين، ويتشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية في سوق العبيد!!" وخرج من الغرفة صافعاً الباب خلفه.

حدث هذا في ربيع ١٩٨١، وكان صاحبنا يتأهب لتقديم أوراقه للجنة الترقية للحصول على درجة الأستاذية. وكان قياس الأمور بمعايير "الصلحة" الشخصية يسوقه إلى مداينة العميد، وليس إهانته إلى هذا الحد، وخاصة أن زميله حسن حنفي تأخرت ترقيته لما يقرب من العامين لأنه اعترض في مجلس الكلية على حصول جيهان السادات على درجة اليسانس بتقدير ممتاز، رغم أنها لم تظهر بقاعات الدرس إلا أياماً معدودة طوال العام الدراسي. ولكن شيئاً من هذا لم يدخل في حسابه، فقد أحس هو نفسه بنزوة الإهانة عندما طلب منه العميد أن يكتب البحث

لبنت الرئيس.

ومضت الشهور، وجاء سبتمبر ١٩٨١، ونُكِت كلية الآداب بنقل عدد من خيرة أساتذتها خارج الجامعة في هجمة سبتمبر الشهيرة. وفي أول مجلس كلية يُعقد بعد هذه الكارثة بأسبوع واحد، عرض على مجلس الكلية طلب مقدم من السيدة جيهان أنور السادات (البنت الصغرى للرئيس) المعيدة بكلية التربية فرع الفيوم- قسم اللغة الإنجليزية، تطلب فيه نقلها إلى قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب "لقربها من مكان منزلي". فاستشأط صاحبنا غضباً (وكان عضواً بالمجلس عن الأساتذة المساعدين)، وقال للعميد أن عرض هذا الموضوع فيه امتحان للمجلس وأعضاء هيئة التدريس بالكلية، واستفزاز لمشاعرهم، والأحرى بالمجلس أن يرجئ النظر فيه لأجل غير مسمى، فرد العميد بأن مجلس قسم اللغة الإنجليزية وافق على الطلب، ونحن أمام حالة روتينية متكررة، ولا يجب أن نزر وأزره. فأنصر صاحبنا على طرح الموضوع للتصويت وفي مثل هذه الحالة تؤخذ أصوات الموافقين أولاً، ثم يليهم غير الموافقين، ففوجئ صاحبنا بموافقة الأغلبية على الطلب!!

كانت أوراق ترقية صاحبنا إلى الأستاذية بين يدي اللجنة المختصة، وكانت هناك إشاعة قوية أن هناك قرار آخر سيصدر بعد احتفالات السادس من أكتوبر بإبعاد آخرين خارج الجامعة، وك صاحبنا كان يعاني الحسرة والاكتئاب، ويرى أن جو الجامعة قد سمعه الفساد، والتذلل للسلطة، وأنه لو بقي بالجامعة أو طرد منها سيان، وإذا رقي أو لم يرق، فلن يغير ذلك من الحقيقة المرة شيئاً.

اغتيال السادات في السادس من أكتوبر، وعاد الزملاء المبعدون إلى أعمالهم، واستقالت فيما بعد- جيهان السادات وابنتها من الكلية، وبدأت العناصر الانتهازية تعيد ضبط مواقفها على بوصلة الحاكم الجديد، فأصبح هناك جواً صالحاً نسبياً. وحصل صاحبنا على الأستاذية في ديسمبر واختاره نفس العميد رئيساً للقسم في أبريل ١٩٨٢ بعد وفاة رئيس القسم رغم كونه أحدث الأساتذة الثلاثة الموجودين بالقسم، لاعتبارات رأى فيها الرجل أن من مصلحة القسم أن تُسند أموره إليه.

وبعدما ترك الرجل العمادة، جمعته بصاحبنا فرصة لقاء منفرد، عندما استجاب لطلب العميد الجديد فخصص لسلفه مكتباً بقسم التاريخ، وكان في استقباله عند وصوله إلى المكتب مرحباً، وقدم له سكرتيرة القسم وقال له أنها في خدمته أولاً، ثم في خدمة القسم إذا توفر لها فضل من وقت. وفي هذه المناسبة انفرد الأستاذ الجليل بصاحبنا وقال له انه مدين له بالاعتذار عن واقعة بنت الرئيس، فرد صاحبنا بأنه هو الذي يجب أن يعتذر عن الطريقة التي رد بها عليه. وظلت علاقته بالأستاذ الجليل ودية إلى أبعد الحدود.

تحت القبة وهم

كانت الجامعة عند صاحبنا حلماً ورياً، بعد أن قُدر له أن يكون من طلابها، وكانت صورة الجامعة عنده هي تلك التي عرفها في أداب عين شمس: الاهتمام بتكوين الطلاب علمياً، ورعايتهم، كان مثله الأعلى أحمد عبد الرحيم مصطفى الأستاذ القدير الذي يصادق تلاميذه، وأحمد عزت عبد الكريم الذي يعامل تلاميذه معاملة الأبناء، ويرعاهم، ويوفر الحماية لهم. حقاً كانت هناك نماذج أخرى مختلفة إلا أنها كانت خروجاً على القاعدة، فقد كان أساتذة عين شمس -عندئذ- يحرصون على أن يرقوا بمستوى خريجيهم، في تنافس واضح مع جامعتي القاهرة والإسكندرية.

وعندما دأبت صاحبنا أحلام الانتماء إلى هيئة التدريس بالجامعة، كانت صورة المناخ العلمي بأداب عين شمس هي النموذج الذي يتوقع وجوده بالجامعة. ولكن التحاقه بقسم التاريخ بأداب القاهرة، وما واجهه من مناخ مغاير تماماً، هز صورة الجامعة عنده، فاهتمامات الأساتذة في جلساتهم الخاصة بالتمية، وتناقل أخبار "معسكر الأعداء" داخل القسم هي السائدة. أما القضايا العلمية والمنهجية، فلم يجدها إلا في مجلس محمد أنيس، وكان ذلك نادراً.

كذلك أدى استوزار الثورة لأساتذة الجامعات، والتركيز على جامعة القاهرة في هذا الصدد، إلى تآكل استقلال الجامعة، نتيجة تعلق أعضاء هيئة التدريس للسلطة، وقبولهم لما فرضه القانون الخاص بالجامعات من ضوابط قيدت الحريات، وأخضعت الجامعة لسلطان أجهزة الأمن، فكان طه ربيع مدير إدارة الأمن بوزارة التعليم العالي يمارس نفوذاً على الجامعات يفوق سلطات الوزير نفسه، وتسابق المنافقون لتعلقه، فهو الذي يملك السماح لهذا بالسفر، وتعطيل سفر ذاك، ويملك تبديد فرصة الإعارة لمن يشاء. ويلغ التعلق نروته عندما حصل الرجل على درجة الدكتوراه من إحدى كليات الأداب. وتكرر نموذج "لكثرة" مدير أمن التعليم العالي، بل ومديري أمن الجامعات.

هان الأساتذة على النظام، عندما هانت عليهم أنفسهم. فلم يستطع الحريصون على استقلال الجامعة وتقاليد تنظيم حركات احتجاجية على ما يجري للجامعة. وإذا كان هذا المناخ لم يكن محسوساً بأداب عين شمس، فليس معنى هذا أن جامعة عين شمس سلمت من هذا التلوث، فسرعان ما انتقلت إليها العدوى بعد تشكيل الاتحاد الاشتراكي. وبدأت منذ ذلك الحين تظهر حمى التنافس في غير

المجال العلمي. فتملق قيادات التنظيم السياسي، والتطوع للتعاون مع أجهزة الأمن (كتابة التقارير عن الزملاء) كانت الطريق التي سلكها الانتهازيون للحصول على المكافآت: مناصب المستشار الثقافي بالسفارات المصرية بالخارج، ومناصب الهيئات الدولية، وانتظار "حلول النور" لتولي منصب "الوزير".

ولن ينسى صاحبنا حرص أساتذة بعينهم على التواجد بالكلية أيام التعديل الوزاري، وتعليقاتهم بعد تشكيل الوزارة الجديدة، فهم عند كل تعديل يحاولون في أحاديثهم استشفاف ما قد يكون لدى الطرف الآخر من معلومات، وخاصة إذا بدت عليه علامات الاطمئنان. وحدث يوماً أن أسر أستاذ مساعد بقسم التاريخ بأداب القاهرة لطالب دراسات عليا من تلاميذه، أنه حظي بقاء طويل مع الرئيس عبد الناصر، أصر فيه الرئيس على توليته وزارة التعليم العالي، وأنه ظل يتمتع حتى أقنعه الرئيس بأنه الأنسب لتولي المنصب، ولما كان ذلك الطالب قريباً لأحد محرري أخبار اليوم، فقد أسر إليه بما سمع من أستاذه، فلم يتحرر الصحفي الدقة، وسارع بنشر الخبر في مكان بارز. وتعهد صاحبنا الحضور إلى الكلية يوم نشر الخبر، فقوئل استقبال الفاتحين، وحظي بوصلات تملق، وهو يرد عليها بالتأكيد أنه فوجئ منهم بما نُشر. ولم يكن الرجل مرشحاً، ولم يكن هناك أساساً للقصة كلها.

حدث يوماً أن ذهب صاحبنا إلى القسم بعد التشكيل الوزاري الذي جاء فيه عبد العزيز حجازي وزيراً للمالية، فوجد تجمعاً من الأساتذة الذين يحتلون مواقع بالتنظيم السياسي، وهم يعيرون عن غضبهم لأن الرجل الذي نال الوزارة "ليبرالي رجعي" لا علاقة له بالاتحاد الاشتراكي، كما أنه أحدث منهم عهداً بالحصول على الدكتوراه، وأضاف أحدهم في تعديده لبررات ما حدث من "تجاوز"، بأن عبد العزيز حجازي كان لا يعرف شيئاً عندما وصل إلى لندن مبعوثاً للحصول على الدكتوراه، وأنه (المتحدث) كان على وشك الحصول على الدكتوراه، فكان لا يحسن التصرف إلا بمساعدته، وأنه كان ضعيفاً في اللغة الإنجليزية، فاستعان بموظف إنجليزي بالمكتب الثقافي المصري لكتابة الرسالة له، فكيف يستطيع من كان منه أن يدير مالية البلاد؟! والعجيب أن الجلسة انتهت بكتابة كل منهم بريقة تهنته للوزير "بالثقة الغالية" وأرسلوا ساعي القسم إلى مكتب التلفراف لإرسالها!

وشهد صاحبنا ما حدث أثناء الحملة الانتخابية لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالكلية، عندما وقف أحد المرشحين من الأساتذة على السلم الرئيسي المؤدي إلى مكتب العميد، يعرض برنامجاً في خطبة عصماء (ركز فيها على المطالبة بتحسين الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس) وأنهى خطابه بتحذير "الزملاء" من إعطاء أصواتهم لعميد الكلية يحيى هويدى، لأن أخيه (أمين) كان رئيساً للمخابرات. ورد

عليه العميد من الشرفه المطلة على السلم قائلاً بصوت جهورى "يا دكتور (فلان) أنا لى الشرف أن يكون أخى رئيس المخابرات، لكن تحب أقول للناس دى مين اللى بيكتب تقارير عن زميله للمخابرات وغيرها من أجهزة الأمن؟"، ولم ينبس صاحبنا ببنت شفة، واختفى عن الأنظار.

وبلغ تعلق أعضاء هيئة التدريس للسلطة مداه فى عصر السادات، فعُدلت قواعد القبول بالجامعات لتسمح لحملة الـ GCE وهى شهادة التعليم العام البريطانية التى تعادل الإعدادية (من حيث المستوى العام) حتى يتسنى لزوجات الرئيس وبناتها الالتحاق بالجامعة، فكانت الآداب وجهتهن، وكال الأساتذة الدرجات لهن. وكانت رسالة الماجستير التى تقدمت بها زوجة الرئيس، فصلاً محزناً فى تاريخ الجامعات المصرية. أذيعت المناقشة كاملة بالتليفزيون المصرى، وأعيدت إذاعتها مرة أخرى، فقد حضرها الرئيس. وجاء على لسان أحد أعضاء اللجنة (بعد أن ألقى قصيدة مدح من نظمه) أن الرسالة تستحق عن جدارة درجة الدكتوراه وليس الماجستير، ونعى على القانون قصوره فى هذه الناحية، واضطرت سهير القلماوى أن تتدارك الموقف، وتفسر ما قاله الأستاذ المنافق بأنه شكل من أشكال التعبير عن الإعجاب بالرسالة.

كانت جيهان السادات بعد تخرجها بامتياز قد عُينت معيدة بقسم اللغة العربية، وكانت تدرس مادة اللغة العربية لطلبة الفرقة الأولى بقسم اللغة الألمانية وتخصصت إحدى عضوات هيئة التدريس (وكانت بدرجة أستاذ مساعد) من قسم اللغة الألمانية فى استقبالها عند حضورها إلى الكلية، وإعداد القهوة لها بنفسها، وكوفئت بعد ذلك على هذه "المهمة الوطنية" بتولى منصب المستشار الثقافى بسفارة مصر بألمانيا. وتسابق أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الالتماسات إلى المعيدة "السيدة الأولى"، فهذا يطلب تعيين ابنته فى وظيفة هامة، وذاك يطلب "شفقة" لكل من ولديه، إلى غير ذلك من طلبات. وتولى بعض أساتذة قسم اللغة العربية التدريس لها فى منزل الرئيس، وكوفئ منهم من كوفئ بمناصب المستشار الثقافى، والمراكز الرئيسية فى حزب السلطة. ولكن ذلك لا يبلغ ما بلفتة مكافأة عميد الكلية الذى صعد إلى منصب نائب رئيس الجامعة، ثم كان أول رئيس لمجلس الشورى، وكوفئ رئيس الجامعة بتوليته رئاسة مجلس الشعب.

وعندما حصلت جيهان السادات على الماجستير عُينت مدرساً مساعداً، وكان الإجراء المتبع فى الجامعات المصرية تطبيقاً لقانون الجامعات هو اعتماد الدرجة العلمية بمجلس القسم ومجلس الكلية، ثم اتخاذ قرار التعيين بالجنة التالية (بعد شهر)، ولكن تم تغيير الإجراء فى الجامعة كلها، فأصبح اعتماد الدرجة يتم فى البند

الأول من جدول أعمال المجلس، ثم يتم التعيين في البند الأخير بنفس الجلسة، وأصبحت تلك البدعة الإجرائية هي الإجراء المتبع حتى اليوم في تعيين المدرسين المساعدين والمدرسين.

ولعل جيهان السادات لم تطلب ذلك، فأغلب الظن أنه جاء بمبادرة من جانب العميد، أقرها رئيس الجامعة. ولا أدل على ذلك مما لقيه العالم الجليل حسن حنفي من تنكيل الرجلين (العميد ورئيس الجامعة) به لجرد اعتراضه على حصول جيهان السادات على درجة "ممتاز" في اللسانيات، واحتجاجه على فساد ذمم من كالوا لها الدرجات، فتأخرت ترقية الرجل (رغم أن تقرير اللجنة العلمية أوصى بترقيته من جدارة) حتى رحل عميد الكلية ورئيس الجامعة ليتربعا على مقاعد المجلسين النيابيين. فقام الدكتور إبراهيم بدران بعرض التقرير على مجلس الجامعة، بعدما أفهمه بعض الشرفاء من أساتذة الجامعة حقيقة الموقف. وشتان بين هذا الرجل وسلفه، فقد كان عالماً جليلاً منصفاً، لا يخشى في الحق لومة لائم.

ولم يكن الأخذ بعيداً انتخاب العميد (الذي نص عليه قانون تنظيم الجامعات وألغى فيما بعد) أداة فعالة للإصلاح ولتمتع أعضاء هيئة التدريس بحق اختيار رئاستهم العلمية. يرجع ذلك إلى النص على أن يختار رئيس الجامعة من بين الثلاثة الأول من معين عميداً. ولم ينص على مبدأ الترشيح، بحيث يتقدم من يرغب في ترشيح نفسه للعمادة بطلب بهذا المعنى، فتكون هناك فرصة لأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على برنامج كل مرشح والمفاضلة بين المرشحين حسب تاريخهم الشخصي، وما يمكن أن يؤديه كل منهم الكلية. وقيل في تبرير ذلك أن الترشيح سيؤدي إلى تراشق المرشحين بالكلمات وكشف عورات كل منهم أمام أعضاء هيئة تدريس الكلية، مما يجعل موقف من يقع عليه الاختيار ضعيفاً، واقتصر على أن يشترك أعضاء مجلس الكلية والأساتذة فقط من غير أعضاء مجلس الكلية في اختيار العميد. أي أن القاعدة العريضة من أعضاء هيئة التدريس (المدرسين والأساتذة المساعدين) لا صوت لهم في ذلك الانتخاب.

ولكن كان من يرغب في المنصب يتصل بهذه الدائرة المحدودة من أصحاب الأصوات فرداً فرداً، وبعد هذا بأن يستبعد فلاناً من بين من يختاروهم لمنصب الوكيل (لأن صاحب الصوت على خصومة معه)، أو يعد شخصاً بعينه (قد يكون صاحب الصوت أو من يزكيه للمنصب) ليصبح أحد الوكيلين. ووصل الأمر إلى حد زيارة البيوت، وطلب القسم على المصحف للتأكد من الحصول على الأصوات. وهي مهزلة بكل المعايير لا علاقة لها بالديموقراطية من قريب أو بعيد. فقد كان من له حق التصويت أن يختار ثلاثة أسماء من بين القائمة التي تضم أسماء أساتذة الكلية

حسب أقدميتهم، ثم تُحصر الأصوات، ليكون هناك في النهاية ثلاثة أسماء يُبين أمام كل منها عدد ما حصل عليه من أصوات، وترتب أسماء الفائزين ترتيباً تنازلياً (أول- ثاني- ثالث) ثم تُرسل لرئيس الجامعة ليختار واحداً منهم ويصدر القرار بتعيينه، وهو (عادة) يختار من لا يعترض الأمن على اختياره.

فقد كانت لأجهزة الأمن الكلمة العليا في الترشيح للمناصب الإدارية الجامعية عامة، ومنصب العميد خاصة، نظراً لأهمية منصب العميد في تحديد أسلوب التعامل مع الطلاب، و"طبخ" انتخابات اتحاد الطلاب على مستوى الكلية التي كانت دائماً قضية "أمن" بالدرجة الأولى. لذلك وقع اختيار رؤساء الجامعات -في بعض الحالات على- من جاء في الترتيب الثالث وحصل على أصوات لا تزيد على ١٠% من مجموع أصوات الناخبين. ناهيك عن حرص المتطعين إلى المنصب على حسن تقديم أنفسهم للأمن (من خلال من لهم صلة بالأمن من مؤيديهم). ولما كان منصب العميد بداية الصعود إلى مناصب القيادة بالجامعة (نائب الرئيس والرئيس) وهي مناصب لا ينالها إلا من لا يعترض عليه الأمن، فقد كان معظم العداء المنتخبين يبنون علاقة "حميمة" مع أجهزة الأمن، تبدأ بحسن الأداء في عملية "طبخ" انتخابات اتحاد الطلبة، والاستجابة لطلبات الأمن بهذا الخصوص لمنع طلاب معينهم من الترشيح. وهنا تتجلى قدرات العميد الهام، فيحيل الطلاب (الذين يطلب الأمن إبعادهم) إلى التحقيق بأى تهمة، ولكن تهمة "الإخلال بنظام الدراسة" هي أبرز تلك التهم، ويمتد التحقيق إلى انتهاء موعد الترشيح، وحيداً لو استمر إلى ما بعد الانتخابات، ثم توقع على الطلاب عقوبات تافهة بعد أن ينتهي الغرض الذين حاولوا للتحقيق من أجله.

أما العميد "العقر" الخادم المخلص للأجهزة الأمنية، فيوحي إلى أعضاء هيئة التدريس بالإعلان لطلابهم أنه لن تكون هناك محاضرات يوم الانتخابات، فإذا امتنع أحدهم عن القيام بذلك، فهناك عشرات من زملائه يتمنون رضا العميد عنهم لتسهيل مصالحهم الشخصية. وتكون النتيجة عدم وجود الحد الأدنى من الناخبين يوم الانتخاب، مما يعطى الحق القانوني للعميد الهام أن يعين أعضاء اتحاد الطلبة. وقائمة الأمن جاهزة دائماً.

فإذا رفض العميد الاستماع إلى "النصائح الملزمة" التي يقدمها له رجال الأمن، فإنه بذلك يغامر بمستقبله الإداري، فعليه أن لا يتوقع ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجامعة الذي يضعه كل عميد نصب عينيه أثناء أدائه لعمله، كما أن مطالب الكلية -في عهده- لن تلقى استجابة من رئيس الجامعة (إذا لم يكن على شاكلة إبراهيم بدران). فلا يستجيب رئيس الجامعة لطلبات الكلية في المسائل المالية والإدارية، وتنعثر قرارات مجلس الكلية في الاعتماد من رئيس الجامعة أو من مجلس الجامعة.

فإذا أصبح العميد نائباً لرئيس الجامعة، وضع نصب عينيّه التربع على "الكرسى الكبير" أى رئاسة الجامعة، فيزيد من إبراز "ولاه" لأجهزة الأمن بتقديم "خدمات" عامة أو خاصة فى مجال اختصاصه، ولكن الأمل الأكبر هو "الكرسى العالى" أى الوزارة، التى تتطلب تحركات من نوع آخر خارج الجامعة، مع المنتفذين من رجال حزب الحكومة، ومع من يتيح له قربه من الرئيس اقتراح بعض من يُختارون لمناصب الوزارة.

أما اختيار رئيس الجامعة فيتم من خلال تزكية أجهزة الأمن لأحد المرشحين الثلاثة الذين يتقدم وزير التعليم العالى بأسمائهم إلى الرئيس. وأحياناً يأتى القرار بتعيين شخص لم يرد اسمه بين المرشحين، كما حدث عند تعيين مفيد شهاب رئيساً لجامعة القاهرة. لذلك كان رئيس الجامعة أحرس الجميع على التفانى فى خدمة أجهزة الأمن، ولا يرفض لأحد من كبار ضباطها طلباً "شخصياً"، وتجاوز أحدهم حدود إبداء الولاء للأمن بعدم تطبيق القاعدة القانونية التى جرى اتباعها، وهى بقاء من يتولى منصباً إدارياً من الأساتذة فى ممارسة أعمال منصبه حتى نهاية العام الدراسى (آخر يوليو) فى حالة بلوغه سن الستين قبل هذا التاريخ. فقام رئيس جامعة القاهرة بتعيين عميد للتجارة بدلاً للعميد القديم فور بلوغه الستين (فسى منتصف العام الدراسى) لأنه رفض طلب الأمن الذى أبلغه له رئيس الجامعة بالعمل على استبعاد مجموعة من الطلاب من الترشيح لانتخابات اتحاد الطلاب، ولما نبهه رئيس الجامعة إلى أنه "موظف حكومى" وأن عليه أن يطيع "أوامر الحكومة"، رد عليه الرجل بأنه "أستاذ جامعى" أولاً وأخيراً— وأن ضميره لا يسمح له بأن يتردى إلى هذا المستوى فى التعامل مع طلابه".

نفس رئيس الجامعة طلب من عميد الآداب فى اليوم الأول لتوليّه منصبه رفع اسم أحد أساتذة قسم التاريخ (وكان رئيساً سابقاً للقسم) من جدول التدريس بمرحلة الليسانس، ولما كان قرار تعيين ذلك العميد أول ما اتخذته الرئيس الجديد من قرارات فقد رده خيراً. وعندما أطلع صاحبنا على طلب رئيس الجامعة (وكان صاحبنا وكيلًا للدراسات العليا) حذر العميد من التورط فى هذا العمل غير القانونى، لأنه لا يجوز وقف عضو هيئة تدريس عن العمل إلا بناء على قرار سلطة التحقيق فى حالة ارتكابه مخالفة جسيمة من تلك المنصوص عليها بالقانون. ولما كان الأستاذ المطلوب رفع اسمه من جداول الدراسة يتعرض بذلك للوقوف عن العمل دون مبرر، فإن ذلك يعرض العميد نفسه للمتابع من جانب أعضاء هيئة التدريس بالكلية، كما أنه يعطى للأستاذ المعنى الحق فى مقاضاته شخصياً، لأنه يتحمل وحده وزر منع زميله من العمل دون أن يكون هناك قرار رسمى مكتوب من رئيس الجامعة بهذا الصدد.

وقع العميد الجديد في حيص بيص، ثم اقترح على صاحبنا وزميله (وكيل شئون الطلاب) ان يصحباها لمقابلة رئيس الجامعة وتسوية الأمر معه. وذهب ثلاثتهم إلى المكتب الذي كان غاصاً بالمهنيين، فطلب صاحبنا من رئيس الجامعة أن ينتحي بهم جانباً لأمر هام، وعندما استجاب الرجل، سأله صاحبنا عن أسباب طلب منع الأستاذ إياه من التدريس، فأجاب رئيس الجامعة: "ذه عامل قلق للدولة المصرية" فقال صاحبنا: "هل راسب عنده أحد أبناء أو بنات مسئول في المخابرات؟". فرد الرئيس "طب ما انت عارف أهو.. أنا قلت ما يدرسش يعني ما يدرسش" قال صاحبنا للرئيس: "سيادتك تجلس الآن على كرسي أحمد لطفى السيد، مدير الجامعة الذي رفض المساس باستقلالها، ولا يجب أن تقدم على تصرف مخالف للقانون". فقال: "ما وجه المخالفة للقانون"، فشرح له حكم القانون في وقف عضو هيئة تدريس عن العمل. ونصحه باستشارة المستشار القانوني للجامعة (وكان عميداً لكلية الحقوق)، فإذا أيد موقفه، فعليه أن يصدر قراراً مكتوباً يوجه لعميد الكلية للعمل بموجبه. وانصرف الثلاثة، واتصل رئيس الجامعة بالعميد في صباح اليوم التالي، ليعلمه بعدم وجود داعي لرفع اسم الأستاذ من الجنول، وأن يبقى الحال كما هو عليه. وهذه الواقعة بالغة الدلالة على مدى تفاني بعض رؤساء الجامعات في إرضاء نزوات كبار ضباط الأمن.

ولعل أبرز دليل على اختلال معايير اختيار رؤساء الجامعات، ما اكتشفه صاحبنا بعد عدة شهور، من أن نفس رئيس الجامعة الذي ذكره بأنه يجلس على كرسي أحمد لطفى السيد، لم يكن يعرف من هو أحمد لطفى السيد الذي كانت قاعة اجتماعات مجلس الجامعة تحمل اسمه!

فقد كان صاحبنا عضواً بلجنة موسعة شكلها رئيس الجامعة للإعداد لاحتفالية ضخمة بالعيد التسعين لجامعة القاهرة، ضمت معظم عمداء الكليات ونواب رئيس الجامعة وبعض وكلاء الكليات، وبعض الأساتذة الذين لتخصصاتهم علاقة بالاحتفالية. وكانت اللجنة تتعقد مرة كل أسبوعين برئاسة رئيس الجامعة لمدة عام دراسي كامل، فقد كان رئيس الجامعة حريصاً على أن يجعل من المناسبة "حملة علاقات عامة" يروج فيها لنفسه تطلعاً إلى "الكرسي الكبير" (الوزارة). وفي أحد تلك الاجتماعات كان صاحبنا يعرض على اللجنة قائمة كُلف بإعدادها عن رؤساء الجامعة السابقين ليتم تكريم الأحياء منهم بهذه المناسبة وتكريم ذكرى من رحلوا منهم. وكانت هناك نسخة من القائمة بيد كل عضو من أعضاء اللجنة يتصدرها اسم أحمد لطفى السيد "تليه أسماء من تولوا رئاسة الجامعة بعده، وقد سبقت أسماؤهم المختصر الدال على "أستاذ نكتور (أ.د.)"، ففوجئ صاحبنا برئيس الجامعة يستوقفه

ويقول: "لقد وجدنا غلطة لفلان بك... من فضلكم ضعوا أ.د. أمام اسم أحمد لطفى السيد". فإذا بالكل يشرعون أقلامهم ويضعون الإضافة، مما أصاب صاحبنا بالانزعاج، فقد يكون رئيس الجامعة يجهل أحمد لطفى السيد، فهل شاع الجهل بين العمداء والوكلاء ونواب الرئيس، والأعضاء من الأساتذة، أم أنه التفاق؟ واعترض صاحبنا بقوله: "يا ريس، أحمد لطفى السيد لم يحمل الدكتوراه، ولم يحصل على درجة الأستاذية، فقد كان أعلم ممن حملوا الدكتوراه، وكان أستاذاً لأجيال متعاقبة من المصريين"، فضحك الرئيس (وضحك لضحك الجميع)، وقال موجهاً الكلام لصاحبنا: "يعنى عملوه مدير بجامعة لأن ما كانش عندهم غيره" !!! ولا تعليق.

استن النظام منذ عهد السادات سنة قُدر لها أن تكون، وهى اختيار عناصر منتقاة معروفة بولائها للنظام أو محسوبة على أحد أركانه لتتولى رئاسة كل مؤسسة من القطاع العام إلى الوزارات إلى الجامعات، واعتبار معيار الولاء هو المحدد الأساسى فى الاختيار، وترك كل من يتولى أمر مؤسسة يديرها وكأنها "عزبته" الخاصة، يفعل بها ما يشاء دون حسيب أو رقيب. بل لم يعد للأجهزة الرقابية تلك الهيبة التى كانت لها قبل عهد السادات، فالعبرة برسوخ أقدام المسئول، وقوة الشخصية التى يستند إليها، أو يُعد من محاسبيها. وانعكس ذلك على اختيار رؤساء الجامعات فى معظم الحالات فإذا أفلت أحد ممن أختير رئيساً لجامعة من تلك المواصفات، وأوقف جهده لإصلاح شأن الجامعة تون اعتبار لضغوط أجهزة الأمن ومحاسيب النظام، كان عرضة للإزاحة من منصبه، كما حدث مع محمد محمود الجوهري الذى كانت عمادته كلية الآداب عهد إصلاح وإعادة هيكلة الأداء الأكاديمي بالكلية، وعندما أصبح نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون فرع الفيزياء، حمل على عاتقه "بأمانة" مهمة استكمال منشآت الفرع ووضع هيكله الأكاديمي، وعندما أصبح رئيساً لجامعة طوان، قدم نموذجاً يُحتذى لبناء جامعة من بين كليات ومعاهد متناثرة، ويضع هيكلها الأكاديمي، ويدعم هيئة التدريس بالكثير العناصر كفاءة، ويكمل منشآت الجامعة بالنسب الشروط فى زمن أصبح الفساد فيه هو القاعدة والمصلحة العامة هى الاستثناء. ولكن أداء الجوهري كان "نشاراً" وسط جوقة أصحاب "العزب"، فتنافسبته الذئاب، وأزيع عن منصبه لعجزه عن إرضاء مصالح ونزوات صنّاع الفساد.

ولم يكن أسلوب اختيار القيادات الجامعية وحده أبرز مظاهر الفساد الجامعي الذى بدأ مع عهد السادات، وتورعرع بعده واستشرى واستوحش، فقد أبتدعت فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين آليات للفساد هى: دعم انكساب الدراسي، والصناديق الخاصة، ولجان المتحنيين.

ودعم الكتاب الجامعى يبدو أمراً إيجابياً وحيوياً، وخاصة أن النظام قد قطع شوطاً طويلاً فى إلغاء الدعم على السلع التى يستهلكها السواد الأعظم من الشعب، فالإبقاء على دعم الكتاب الجامعى يعد من هذه الناحية- استثناءً إيجابياً. غير أن تمويل دعم الكتاب الجامعى تقدمه هيئة المعونة الأمريكية، وهى على أرجح الأقوال- صاحبة الفكرة، تتخذها سلاحاً ذو حدين، تهدئة الأمور بين الطلاب لمصلحة النظام، فيكون دعم الكتاب- على هذا النحو- بمثابة صمام الأمان، وإثارة المتاعب للنظام من ناحية أخرى- فى حالة التوقف عن تمويل دعم الكتاب الجامعى فجأة كسلاح للضغط السياسى.

على كل، مبدأ دعم الكتاب الجامعى له جانبه الإيجابى، وخاصة إذا وصل الدعم لمستحقه، ولكن ما يحدث فعلاً هو تحديد عدد محدد من الكتب تُعطى للطلاب بنسبة تخفيض عالية، يتم اختيارها بما يخدم مصالح أساتذة بعضهم فى كل قسم لضمان توزيع كتبهم فى زمن قصير، وتحصيل عائدها المادى، هذا فضلاً عن الحالة المتردية التى وصلت إليها الكتب الجامعية (فى معظمها) من حيث المحتوى وأسلوب المعالجة، والتخلف عن مواكبة الجديد فى التخصص، واتخاذها سبلاً للتكسب على حساب طلاب طحتهم ونويهم الأزمة الاقتصادية. ويجد الطالب نفسه مضطراً لشراء كتاب لا نفع فيه بسبب الأساليب الدنيئة التى يتبعها معظم أعضاء هيئة التدريس لضمان تصريف الكتب والمذكرات، بل أصبح بعضهم يبيع المذكرة، ثم ملحقاتها يضم بعض الأسئلة النموذجية وإجاباتها، ثم يطرح للبيع قبيل الامتحان ملخصاً للمذكرة التى تعد فى حد ذاتها- عرضاً ملخصاً للمادة، وترتب على ذلك انحطاط المستوى الدراسى بالجامعة من ناحية، وظل العلاقة بين الأستاذ والطالب من ناحية أخرى، حين يتحول الأستاذ إلى شخص يتطلع إلى ما فى جيوب تلاميذه، ولا يعنيه أمر ما قد يكون فى عقولهم.

ولو كانت المصلحة العامة هى المعيار، لاستخدم دعم الكتاب الجامعى فى تحسين مستوى التأليف والتشجيع على التأليف الجماعى لمراجع معتمدة فى المقررات الدراسية، مقابل مكافأة محددة، على أن يتولى قسم النشر بالجامعة (المطبعة) نشر تلك الكتب وبيعها بأسعار معتدلة. كما يمكن أن يتم تزويد مكتبة الكلية بنسخ كافية منها ليستعيرها غير القادرين على اقتناء الكتب.

والبدعة الثانية "الصناديق الخاصة" لا تقل أهمية عن دعم الكتاب الجامعى من حيث الشكل، ولكنها أكثر فساداً من حيث المضمون. فلما كان التعليم مجانياً بجميع مراحلهِ وفقاً للدستور، اخترع المجلس الأعلى للجامعات مبدأ أن يكون بكل كلية "صندوق خاص" يتم تمويله من مبالغ إضافية يدفعها كل طالب إلى جانب الرسوم المحددة بحكم القانون، وأطلق العنان لتحديد المبالغ الإضافية التى قد تصل إلى ما

يتراوح بين ٢٠-٥٠ ضعفاً من قيمة رسوم القيد. ووزعت هذه المبالغ بشكل يضمن حصول إدارة الجامعة على حوالى الربع وتحتفظ الكلية بالباقي الذي يصل إلى ما يقرب من عشرة ملايين جنيهها في الكليات ذات الأعداد الكبيرة، من المفروض أن تُصرف على الخدمات التعليمية، أى توفير ما تحتاجه الكلية من وسائل تعليمية وأجهزة وأدوات معملية إلى غير ذلك من مستلزمات، كما يتم منها رعاية الطلاب. ولما كانت هذه المبالغ التى تمول الصناديق الخاصة، لا تُعد من موارد الخزينة العامة للدولة لأنها لم تُفرض بقانون باعتبارها "رسوماً"، فهى لا تخضع للرقابة المالية التى تخضع لها حسابات الجهات الحكومية، ولا تُدرج فى الميزانية الخاصة بالكليات أو الجامعة باعتبارها أموالاً "خاصة" وليست "عامة". ولذلك لا يراجعها أو يراقبها "الجهاز المركزى للمحاسبات"، كما أن الصرف منها من سلطة العميد (على مستوى الكلية) ورئيس الجامعة على مستوى الجامعة.

كان من الممكن أن تستخدم هذه الأموال الطائلة لدعم البحث العلمى، وتمويل مشروعات بحثية فى مختلف التخصصات، أو دعم المعامل بأحدث الأجهزة العلمية، وإنشاء ما ليس موجوداً منها. كذلك كان من الممكن استخدامها فى دعم النشاط الثقافى والرياضى للطلاب. غير أن هذه الأموال تُستخدم فى الغالب لخدمة مصالح من لهم حق التصرف فيها، وليس سراً أن الكثير من رؤساء الجامعات يمنع مكافآت شهرية من تلك الصناديق لبعض المحاسيب من الأساتذة الذين تُقدم لهم مبالغ شهرية تحت مسمى "مكافأة مستشار"، ولرئيس الجامعة الحق المطلق فى تحديد أرقام تلك المكافآت، وينال بعض الصحفيين منها نصيباً تحت مختلف المسميات لزوم "تلميع" صورة رئيس الجامعة على صفحات صحفهم، كما تُمول منها الهدايا العينية التى يقدمها رئيس الجامعة فى بعض المناسبات للشخصيات التى يبنى الجسور معها، والكثير من رؤساء الجامعات يتعامل مع الصناديق الخاصة وكأنها إيراد "العزبة" يبعثه كيف شاء.

حقاً استخدم بعض العمداء هذه الأموال فى تجديد وترميم المباني وتجهيزها بالوسائل السمعية وتزويد المدرجات بأجهزة التكييف، ولكن ذلك تم أيام أن كان "الحزب الوطنى الديموقراطى" يعقد مؤتمره السنوى بحرم الجامعة، فيتم إيقاف الدراسة بالجامعة لمدة أسبوع، وتُعد المدينة الجامعية لسكنى الأعضاء، فيتم تجديدها وتزويدها بوسائل الراحة، التى حرم منها الطلاب، على حساب الطلاب أنفسهم من أموال الصناديق الخاصة. واتجه بعض العمداء إلى تجديد أثاث مكاتبهم فاستبدلوا به أثاثاً "مستورداً"، إلى غير ذلك من مظاهر تبديد هذه الأموال التى لا حسيب عليها ولا رقيب، والتى تُعد باباً واسعاً للفساد والإفساد.

أما الألفة الثالثة، فهى "لجان المتحنين" وهى آلية تقرّر العمل بها فى أوائل

التسعينيات من القرن العشرين، تعطي العميد حق تشكيل لجنة برئاسته أو رئاسة وكيل الكلية لشئون الطلاب، للنظر في نتيجة المادة التي يقل مستوى النجاح فيها عن ٥٠% فتقرر اللجنة إضافة رقم محدد من الدرجات إلى الدرجة التي حصل عليها كل طالب في تلك المادة، بما يكفل رفع نسبة النجاح إلى ما يصل إلى ٥٠% أو يتجاوزها قليلاً.

وأخذاً في الاعتبار لمناخ الفساد السائد في تلك الجامعة، يبدو أن هذه "البدعة" وضعت لخدمة أبناء بعض أهل الحظوة الذين تعثروا في بعض المواد، لأن تطبيقها في السنوات التي عاصرها صاحبنا كان الهدف منه خدمة أبناء بعض الأساتذة، أو المسؤولين الكبار، أو كبار ضباط الأمن. وقيل في تبرير هذه الجريمة أن رسوب الطلاب في مثل تلك المواد يؤدي إلى اكتظاظ الكلية بالطلاب المتخلفين، ويوجد صعوبة في تدبير أماكن لهم بلجان الامتحان.

وتتم هذه العملية في الغالب بكون الرجوع إلى أستاذ المادة إذا كان من ذوي المكانة، فتتم من وراء ظهره، أما إذا كان صاحب المادة ممن يسهل الضغط عليهم قام بإجراء التعديل بنفسه حتى لا يفضب العميد، فيضغ العقبات في طريق إعارة أو ترقية ينتظرها، وهو عادة لا يتأخر عن الاستجابة للطلب، طالما كان من حق العميد أن يعدل النتيجة عن طريق "لجنة الممتحنين".

أخطر ما في الأمر، أن الدرجات تضاف لجميع الطلاب فلا تساعد الراسب فقط على النجاح، ولكنها ترفع تقدير الناجح ليصبح "جيد جداً" بدلاً من جيد أو "ممتاز" بدلاً من "جيد جداً"، فيؤثر هذا التعديل على فرص خريج معين في التعيين في وظيفة معيد، وهو ما يتم عادة لصالح طلاب بعينهم، ويفسر المستوى المتدنى للخريجين عامة والمعيدين خاصة.

وامتد الفساد ليتناول تعديل شروط الإعارة للجامعات الأخرى المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات. كان القانون السابق عليه يجيز الإعارة لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى، فجاء القانون الحالي ليجعلها لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة (أي أربع سنوات)، ولعضو هيئة التدريس الحق في الإعارة لمدد تبلغ مجموع سنواتها عشر سنوات خلال مدة الخدمة.

وحدث أن كانت سيدة تشغل درجة الأستاذية بإحدى كليات جامعة القاهرة معارة للسعودية، وطلبت مد إعارتها لمدة ثالثة (ست سنوات)، ولما كانت تلك السيدة شقيقة رئيس الوزراء، فقد حصل حسن حمدي رئيس الجامعة على موافقة مجلس الجامعة على إعارتها رغم رفض مجلس الكلية لذلك، واستند رئيس الجامعة إلى فتوى فصلها له المستشار القانوني للجامعة باعتبار أن تقدير مدى ضرورة مد الإعارة من صلاحيات رئيس الجامعة وحده.

وظن رئيس الجامعة أن المسألة ستستوقف عند هذا الحد، ولم يدرك أنه بمجاملته لرئيس الوزراء وكسره القانون - قد وضع سابقة لا فكاك منها. فقد شاع خبر المد الاستثنائي لمدة عامين إضافيين بين المعارين في السعودية والخليج، وحصل الكثير منهم على موافقات من جهة الإعارة على المد عامين آخرين، أو حتى عام واحد (خامس). وأمطرت مجالس الأقسام بطلبات المد، فكان يتم رفضها، ثم تعرض على رئيس الجامعة فيوافق عليها. وعندما تقاضت الظاهرة حولها مجلس الجامعة إلى قاعدة عامة، فأصبح من حق كل معار أن يتقرب من الجامعة ست سنوات كاملة، بل تفنن بعضهم، ويحث لزوجته عن عقد عمله ليستمر موجوداً في الجامعة التي يعمل بها بحجة "مرافقة الزوجة"، ليظل بذلك عشر سنوات بعيداً عن الجامعة، يتم تربيته خلالها إلى الدرجات الجامعية الأعلى، وقد يعود إلى الجامعة أستاذاً بعد أن تركها مدرساً.

وامتداد الفساد إلى تعديل شروط الإعارة بالمخالفة للقانون مسئول عن تدرج المستوى العلمي لأعضاء هيئة التدريس، واختلال معايير تقييم أعمال المتقدمين للجان الترقيات نتيجة خراب نمم بعض مقرري وأعضاء تلك اللجان، وسهلت قواعد عمل هذه اللجان، بما حوته من ثغرات، حصول الكثير من المتقدمين على ترقيات لا تؤهلهم لها الأعمال التي يتقدمون بها للترقية، مما ينعكس سلبياً على أدائهم الجامعي: تدريساً وإشرافاً. فإذا كان المتقدم للترقية إلى درجة جامعية أعلى من أهل الخطوة أو من أصحاب "التفحات" اختار له أصحاب النعم الخربة من بعض المسيطرين على لجان الترقيات، لجنة ثلاثية لفحص أعماله، تناسب المقام (ممن هم على شاكلتهم)، فتجعل من التبن تبرأ، ومن الحصى لؤلؤاً. أما إذا كان من غير هؤلاء، اختيرت له لجنة ثلاثية من الأساتذة "المتشدين" (وهو المصطلح الذي يطلقونه على الأساتذة الشرفاء)، ولما كان هؤلاء أساتذة بحق، فهم لا يرقون إلا من كانت أعماله تؤهله للدرجة المتقدم إليها.

فإذا تقدم عالم رفيع القدر في تخصصه، تحظى أعماله العلمية باعتراف دولي، لوظيفة الأستاذية من خارج الجامعة، حرصوا على إبعاده عن الجامعة، حتى لا يغطي وجوده عليهم، ويكشف حقيقة مستواهم العلمي. حدث هذا مع العالم الجليل أيمن فؤاد سيد عندما تقدم لوظيفة أستاذ في التاريخ الإسلامي أعلنت عنها جامعة حلوان. وكانت اللجنة العلمية (عندئذ) مكونة من سبعة أعضاء كان رئيسها وأربعة على الأقل من الأعضاء من فصيلة الموظفين بدرجة أستاذ ذوي الإمكانيات العلمية المتواضعة، فاختاروا له لجنة فحص من أناس لا يصلحون للتلمذ على يديه، رأوا عدم صلاحيته للأستاذية. ولكن بعد أربع سنوات من التقاضي رد القضاء العادل له حقه، ولكن بعد أن حرمت الجامعة من وجوده فيها طوال تلك السنوات.

ولا يمكن أن يتوقع المرء أن يكون أداء الدراسات العليا في جامعة غالبية أساتذتها من الموظفين الذين يحملون درجة الأستاذية، والقلّة منهم هم أساتذة بحق على مستوى يليق بأهم الجامعات العربية، أو يكون مستوى البحوث فيها (في قطاع الإنسانيات على الأقل) مواكباً للتطور العالمي في مجالات تلك العلوم، فلا توجد مشروعات بحثية عند أساتذة التخصصات، يوجهون تلاميذهم إلى اختيار نقاط البحث في إطارها حتى إذا تكاملت محاور المشروع، كان إضافة علمية معرفية لها قيمتها. بل يترك الأمر للصدفة، ولدى قدرة الطالب على الاختيار أو استعانتته (من وراء ظهر أساتذته) بأحد الأساتذة المتميزين ليساعده على الاختيار. وهم الأساتذة (من أولئك الموظفين بدرجة أستاذ) أن يجمع تحت إشرافه أكبر عدد من الرسائل حتى وصل العدد عند بعضهم ٢٥ رسالة (في أحد فروع الطب) ناهيك عن الدراسات الإنسانية التي زاد عدد الرسائل المسجلة عند البعض إلى أكثر من أربعين رسالة. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على الابتذال والفوضى، فلا يظن صاحبنا أن ذاكرة الأستاذ تتسع لمثل هذا العدد من أسماء الطلاب المسجلين تحت إشرافه، ناهيك عن موضوعات رسائلهم التي لابد أن يكون كل منها "قضية" في حاجة إلى متابعة دقيقة من الأستاذ، خاصة في مرحلة الكتابة، ولابد أن يكون الأستاذ عبقرى زمانه حتى تسع ذاكرته هذا الكم الهائل من "القضايا"، فما بالنا لو كان تكوينه العلمي هشاً على نحو ما تقدم!

نتج عن ذلك أن تعامل الأساتذة مع الطلاب باعتبارهم مجموعة من الألقاب. كان أحد أساتذة التاريخ (ممن تسلفوا مناصب الإدارة العليا) يعامل المعيدين معاملة الخدم، يكلف أحدهم مثلاً بالوقوف في طابور خزانة كلية الهندسة ليسدد الرسوم بدلاً من نجله، ويكلف المعيد بجمع مادة علمية لطلاب سعوديين يعملون تحت إشرافه، ويبقى المعيد في كل رسالة سبع سنوات بينما لا تستغرق المدة التي يحصل فيها الطالب الخليجي معه أكثر من عام بالنسبة للماجستير من تاريخ التسجيل وعامين بالنسبة للدكتوراه. فإذا سُئل عن أسباب تأخر المعيد، زعم أنه بذلك يريد "إنصاج" المعيد خدمة للتخصص. وهو في حقيقة الأمر - ينشد إذلاله، وإبقائه مطية له لأطول فترة ممكنة.

ولن ينسى صاحبنا تلك المعركة التي دارت بين أستاذين يقسمه تنافسا على الإشراف على طالب تقدم لتسجيل للدكتوراه من آل ثان (حكام قطر)، وعندما وجه أحد أهل التخصص انتقاداً لمشروع الرسالة الذي تقدم به الطالب، صرخ أحدهما قائلاً: "يكفينا أن سعائت اختار قسمنا للدراسة فيه... شرف كبير والله العظيم".

وعندما وضعت مجالس الدراسات العليا بالجامعات حد أعلى لعدد الرسائل

التي يشرف عليها الأستاذ جعلتها جامعة القاهرة عشر رسائل، ثم فُتح باب الاستثناء لخمسة أخرى. وجعلتها عين شمس خمسة عشر رسالة مع إمكانية الاستثناء بحجة "ندرة" التخصص. فعندما كان صاحبنا وكيلاً للكلية للدراسات العليا وعضواً بمجلس الدراسات العليا بالجامعة، عُرض على المجلس النظر في استثناء أستاذ بطب القاهرة لديه ٢٥ رسالة من قيود التسجيل حتى يمكن أن يسجل رسائل تسعة طلاب جدد من الطلاب العرب بحجة ندرة التخصص. وعندما اتجه المجلس إلى رفض الطلب لتجاوزه عن الحد المسموح بخمسة عشر رسالة فإذا سجل التسعة أصبح التجاوز ٢٤ رسالة، أرجأ رئيس المجلس (نائب رئيس الجامعة) التصويت للجلسة التالية (بعد شهر). وفي بداية الجلسة الموعودة، أخطر الأعضاء أن رئيس الجامعة (الذي تولى بعد ذلك منصب وزارة التعليم العالي) قد اقتنع بما قدمه الأستاذ من حجج، ووافق له وأن هذا من حق رئيس الجامعة!

وعندما كان صاحبنا وكيلاً للدراسات العليا، أقنع مجلس الكلية بضرورة تطوير الدراسات العليا بالكلية، وشكلت لجنة لهذا الغرض استمر عملها عدة شهور. ووضعت مشروعاً يضع من الضوابط والقيود ما يكفل رفع مستوى الدراسات العليا، ومواكبتها لإيقاع التطور في المجال الأكاديمي العالمي بقدر الإمكان. ولقي مشروع اللجنة عند العرض على مجلس الكلية من الحذف والإضافة ما أفقده ٥٠% من قيمته. وعندما أُجيز بعد عام آخر، كان هم الأقسام الأساسي التحايل للتفاف حول الضوابط التي وضعنها اللائحة الجديدة، ولم يرتح لهم بال إلا بعد إلغاء العمل بها عام ٢٠٠٣.

هذا غيض من فيض عايشه صاحبنا تحت قبة الجامعة، التي ظنها يوماً مثلاً للنزاهة والنقاء خلت من الآفات التي يعانيها المجتمع. كان يظن أن الجامعة "بيت الحكمة"، العقل المفكر الذي يرسم للأمة خطاها، فاكتشف أنه كان واهماً، وتبين له أن الجامعة خلية من خلايا المجتمع، تتأثر بما يصيب بقية الخلايا من عطب، ومن أمراض. وأدرك أن الجامعة مرآة تنعكس على صفحتها صورة المجتمع بما فيه من تناقضات، وما تعانيه من ظل وأوجاع.

خارج الجامعة

امتدت ساحة النشاط العلمى لصاحبنا خارج الجامعة، فكان له دور أساسى فى أبرز المراكز البحثية منذ عام ١٩٧٩ (تاريخ عوبته من الإغارة إلى قطر). ويأتى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى مقدمة تلك المراكز. تلقى صاحبنا خطاباً رقيقاً من السيد يس (مدير المركز) يدعوه للانضمام إلى أسرة المركز (فبراير ١٩٧٩) وتولى رئاسة وحدة الدراسات التاريخية به، فلبى الدعوة، وأعد مشروعاً مبدئياً لدراسة تطور المجتمع المصرى، على أمل تكوين "مجموعة بحثية" تعمل عليه على مراحل، بحيث ينتهى العمل فيه فى بحر ثلاث سنوات، مستفيداً فى ذلك من خبرته بالتجربة اليابانية فى تنظيم وإدارة المجموعات البحثية. ولكنه لم يضع فى حسبانته أن صيغة العمل فى إطار "الفريق" غريبة على المجال الأكاديمى المصرى، وخاصة فى العلوم الإنسانية، فلم يلقى استجابة جادة ممن اتصل بهم من الزملاء لتكوين المجموعة البحثية. الغريب أن أحداً لم يرفض الانضمام، ولكن لم يلتزم أحد بالترتيبات والتكليفات التى تم اقتراحها. ولذلك صرف صاحبنا جهوده إلى إعداد كتاب يصدر عام ١٩٨١ بمناسبة الذكرى المئوية للثورة المصرية التى سميت "بالعربية" حشد له أقلام المتخصصين من ثلاثة أجيال: جيل أساتذته، وجيله، وجيل تلاميذه، واختار له عنوان "مصر للمصريين" - مائة عام على الثورة العربية -، ولم يشأ أن يضع اسمه كمحرر على غلاف الكتاب حياءً، لأن أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى كان فى مقدمة المشاركين.

وتوالى بعد ذلك المشروعات البحثية ذات الموضوع المحدد التى يسهل حصر من يصلحون للمشاركة فيها وتكليفهم بكتابة فصولها مثل: "المصريون والسلطة"، وهو كتاب ضاعت أصوله بالمركز. ولم تكن لدى صاحبنا نسخة منها، والحركة الوطنية فى مرحلتها الأخيرة، والأحزاب السياسية المصرية، وحرب السويس بعد أربعين عاماً، "ثورة يوليو بعد أربعين عاماً"، وكلها كتب طبعت فى مطلع التسعينيات، أما مشروع البحث فى "الثقافة السياسية فى مصر" فلم ير النور بعد.

ولما كان المركز يولى جمع وثائق مصر بالأرشيف البريطانى أهمية خاصة، وكان حسن يوسف باشا قد بدأ جمعها لتغطية الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية، فقد حرص السيد يس على استكمال هذا العمل، فأوفد صاحبنا فى مهمتين علميتين لحساب المركز للإطلاع على الأرشيف البريطانى بلندن وتصوير مجموعة مختارة من الوثائق، التى تم ترتيبها ترتيباً زمنياً وموضوعياً، واستخدم بعضها فى

البحوث سألقة الذكر، وكانت حجر الزاوية في تكوين المكتبة الوثائقية التي أضافت إليها هدى جمال عبد الناصر مجموعة الوثائق الأمريكية عن نفس الفترة عندما تولت تأسيس ورئاسة وحدة تاريخ الثورة.

وكانت اجتماعات مجلس خبراء المركز -أيام رئاسة السيد يس- جلسات خصبة من حيث طرح الموضوعات، وما يدور حولها من حوار، شارك فيها خبراء المركز من هيئة التدريس بالجامعة: على الدين هلال، محمد السيد سليم، سعد الدين إبراهيم، وصاحبنا. إضافة إلى الخبراء من شباب الباحثين بالمركز: محمد السيد سعيد، وعبد المنعم سعيد، ومجدي حمادة، وأسامة الغزالي حرب، وفتحي عبد الفتاح. وكان السيد يس يدير الحوار بكفاءة واقتدار، وشهدت تلك الاجتماعات طرْحاً جريئاً للأفكار وتحليلات سياسية لا تجد منبراً لها في الوسط الأكاديمي المصري سوى مركز الدراسات السياسية، وكان يحضر بعض تلك الاجتماعات بطرس غالي لمناقشة عملية التفاوض مع إسرائيل، وأسس السلام المرتقب. ويذكر صاحبنا أن شباب الخبراء كانوا يحاجون بطرس غالي بقدر كبير من "الحدة والتطرف" معبرين عن التحسب لما قد يترتب على هذا الاتجاه من تبديد الأمن القومي، وتكامل دور مصر الإقليمي. وكان أكثر هؤلاء تشدداً من أصبحوا بعد ذلك من مهندسي "مجموعة كوينهاجن" ومؤسسي "جمعية القاهرة للسلام" التي ماتت في المهدي، وسبحان مغير الأحوال.

وعندما ترك السيد يس رئاسة المركز ليتولى أمانة منتدى الفكر العربي بعمان، حافظ أسامة الغزالي حرب (الذي قام بعمل الرئيس) على الوحدة التاريخية وكان عوناً لصاحبنا على نشر ما تأخر نشره من أعمال، وعلى إصدار الدراسة الخاصة بثورة يونيو ولكن بعد أن صدرها بمقدمة تضمنت "ضعناً" الاعتذار عما ورد بالكتاب من إنصاف للثورة، فقد هذه الدراسات تميل "وجهة نظر" تقابلها وجهات نظر أخرى، رغم أن الكتاب لم يغفل تحليل السلبيات وإبرازها.

وضعت علاقة صاحبنا بالمركز عندما أصبح عبد المنعم سعيد رئيساً له، وخاصة بعد مسألة "كوينهاجن"، ولاحظ صاحبنا من بعض المؤشرات أن رئيس المركز لا يفسح مكاناً لوحدة الدراسات التاريخية التي لا تزال موجودة على الورق، ولإزال اسم صاحبنا يُذكر على موقع المركز بالشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) كرئيس للوحدة التاريخية.

ساحة أخرى شهدت جانباً من النشاط الطمى لصاحبنا هي "دار الكتب والوثائق القومية" التي ارتبط بها ارتباطاً وثيقاً بحكم اهتمامه بإصلاح شأن دار الوثائق القومية لترقى إلى المستوى العالمي للأرشيفات التاريخية، بحكم كونها

مستودع ذاكرة الأمة، فكتب العديد من المقالات بالصحف ومجلة "الهلل"، مطالباً بالحفاظ على الوثائق، وحمايتها وجعل دار الوثائق هيئة قائمة بذاتها تتبع سلطة السيادة، لتعزيز صلاحياتها القانونية في التعامل مع الجهات المنتجة للوثائق.

وكان لنور صاحبنا بدار الوثائق القومية ثلاثة أبعاد: أولها رئاسة لجنة الضم والاستغناء، وهي لجنة بالغة الأهمية تضم في عضويتها أحد أساتذة الوثائق ومستشار من مجلس الدولة، ورئيس دار الوثائق، ومدير إدارة الضم. وتعرض على اللجنة القوائم الواردة من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والتي تتضمن الوثائق التي انتهت مدة حفظها بتلك الجهات وفق لائحة المحفوظات الحكومية، وتقوم اللجنة بفحص نماذج منتقاة من تلك الوثائق، فإذا رأت أن في بعضها قيمة تاريخية، قررت ضمها للدار، وإذا رأت غير ذلك، رخصت للجهة المعنية بالاستغناء عنها، وعادة ما يتم ذلك ببيعها لشركة صناعة الورق لإعادة تدويرها. وهنا تكمن خطورة هذه اللجنة وضرورة اتخاذها القرار المناسب، وإلا تم إهدار وثائق هامة في حالة الاستغناء عنها، أو ازدياد مخازن الدار بمجموعات من الوثائق ليست لها قيمة تاريخية. وقد استمرت رئاسة صاحبنا لهذه اللجنة قرابة العشرين عاماً.

ونظراً لهذه الخبرة بالوثائق، والمعرفة بأحوال دار الوثائق القومية، اختير صاحبنا عضواً بلجنة مصغرة شكلها رئيس الهيئة (محمود فهمي حجازي) للنظر في تطوير وتحديث دار الوثائق، وإعداد مشروع قانون جديد للمحافظة على الوثائق وحمايتها. ومارست اللجنة عملها لمدة ١٨ شهراً وضعت خلالها مشروعاً متكاملأ لتطوير الدار، كما وضعت مشروعاً لقانون حماية الوثائق استرشدت فيه بدراساتها لقوانين الأرشيفات: الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، وقرارات المجلس الدولي للأرشيف، وقوانين الوثائق ببعض الدول العربية. ولكن عندما قدمت الحكومة مشروع القانون -بعضها يزيد على العامين- لمجلس الشعب، جاء المشروع مخيباً للآمال، فقد قام "ترزية" القوانين بحذف بعض المواد الهامة التي جاءت بمشروع لجنة التطوير، وعبأت بعضها الآخر بالقرار الذي يبد الهدف الذي قصده اللجنة من ورائها.

كذلك تولى صاحبنا الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب المصرية عندما تولى جابر عصفور رئاسة الهيئة إلى جانب موقعه كأمين المجلس الأعلى للثقافة مدة ستة شهور. وكان المركز تحت إشراف عيد العظيم رمضان لعدة سنوات لم ينتج فيها شيئاً سوى ما كان ينشره من مذكرات سعد زغلول التي كان يتولى أحد موظفي المركز كتابتها على الآلة الكاتبة تقيلاً عن الأصل الذي كتبه سعد زغلول بخطه (وهو خط تصعب قراءته)، فكان ذلك الموظف (محمد حجازي) يجتهد في قراءة النص، ويتولى رمضان كتابة مقدمة لكل جزء بعدما أعاد

ترتيب المادة بصورة تختلف عن الأصل، وتخل بقواعد التحقيق والنشر. كما توقفت على يديه السلسلة التي تولى الإشراف عليها يونان لبب بعنوان "مصر المعاصرة" وكانت تنشر بحثاً تون خطة محددة، فكل من لديه بحث يسعى لنشره يلجأ للمشرف على السلسلة، فيختار من بينها ما يمكن نشره. وكانت علاقة الباحثين بعبد العظيم رمضان على درجة كبيرة من السوء بسبب ترك معظمهم بلا عمل، وحرمانهم من بعض المزايا العينية لجرد معارضتهم له في الرأي.

والذلك كله، كلف جابر عصفور صاحبنا بالإشراف على المركز، فأعاد تنظيمه، ووضع خطة بحثية وافق عليها مجلس الإدارة، من بينها مشروع تجميع ونشر المقالات السياسية لطل حسين، ومشروع إحياء سلسلة بحوث المركز مع توجيهها لتغطية قضايا محددة، ومشروع إصدار مجلة تهدف إلى نشر الثقافة التاريخية، تخاطب الشباب وتعمل على تنمية وعيه بالتاريخ القومي.

وما كانت فترة التنظيم تنتهي، ويبدأ العمل بصورة متوازنة في المشروعات البحثية التي وافق عليها مجلس الإدارة، حتى انتهت مدة إشراف جابر عصفور على دار الكتب والوثائق القومية وعين ناصر الأنصاري رئيساً لها. فانتظر صاحبنا ما يقرره الرئيس الجديد بشأن من يفضل التعاون معهم، وامتنع عن متابعة عمله بالمركز ودار الوثائق. وبعد شهر كامل استدعاه الأنصاري، وطلب منه الاستمرار في الإشراف على المركز بعد أن استمع منه إلى تقرير عما تم في الشهور السابقة، وقدم له مجموعة الأساتذة الذين أسند إليهم الإشراف على مشروعات بحثية بالمركز. وبعد حوالي شهر كان صاحبنا في حاجة لعرض بعض الأمور المتصلة بالعمل على ناصر الأنصاري لضرورة الحصول على قرار منه بتذليل بعض الصعوبات التي كانت تعترض فريق العمل في جمع مقالات طل حسين السياسية، فاتصل بمكتب رئيس الهيئة طالباً مقابلته، فأنهله السكرتير نصف ساعة للرد. وعندما اتصل بالسكرتير بعد ساعة، كرر الاعتذار لأن الرئيس لديه ضيف من ضباط البوأكس (زملائه القدامى)، وأنه أمر بالآ يزعجه أحد. استاء صاحبنا، وانصرف من المركز وأثناء خروجه من باب دار الكتب التقى ليلى حميدة رئيسة الإدارة المركزية لدار الكتب عائدة من مكتب ناصر الأنصاري، وعلم منها أن الرئيس الجديد وضع تعليمات تقضى بأن يتقدم من يريد مقابلته من مسئولى الدار بطلب المقابلة وموضوعها قبل الموعد المطلوب بثلاثة أيام على الأقل، ويترك لمكتب "الباشا" الحق في استدعائه للمقابلة (السامية) عندما يقرر "الباشا" ذلك.

ولما كان هذا الأسلوب لا يتفق مع متطلبات العمل في مجال البحث، وخاصة أن الرئيس الجديد لا يفرق بين الموظفين والأساتذة الذين يخدمون الهيئة بدافع وطني

وليس نفعياً (ولم يكن صاحبنا قد تقاضى أية مكافآت لمدة سبعة شهور، كما لم يطالب بتحديد مكافأة له)، قرر صاحبنا أن ينسحب من الإشراف على المركز بعد تلقين الأنصارى درساً في الأخلاق، فأرسل له رسالة بالفاكس في اليوم نفسه جاء فيها: "احتجاجاً على أسلوبك غير اللائق في التعامل مع الأساتذة ذوي القامات العلمية العالية، لا يشرفني استمرار التعاون معكم مشرفاً على مركز تاريخ مصر المعاصر وغيره من أعمال".

وبعد إرسال الفاكس بنحو ربع ساعة، تلقى صاحبنا اتصالاً تليفونياً من سكرتير الأنصارى يخبره فيه أن "معاليه" على استعداد للقاء، فقال له أن علاقته بالهيئة انتهت، وأن قراره بهذا الصدد نهائي. وتسرب خبر استقالة صاحبنا من الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر إلى مجلة روز اليوسف فنشرته في مكان بارز، واتصل حلمي النمنم بصاحبنا ليتأكد من الخبر فأكده له وأبلغه بنص الفاكس، فنشرها بالمصور، بعدما أضاف إليها ما صرح له به ناصر الأنصارى من أن الدكتور (فلان) قبلت استقالته لأنه لم ينجز شيئاً!

ومن المفارقات المحزنة والغريبة أن صاحبنا فوجئ بصديقه الحميم يونان لبیب رزق يبلغه أن ناصر الأنصارى دعاه للقاء، وكلفه بالإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر، وأنه قبل المهمة على أن يتم تشكيل لجنة علمية يتولى رئاستها لهذا الغرض، وعرض على صاحبنا التعاون معه عضواً باللجنة "حرصاً على المركز من التعرض للانحياز"؛ طبعاً رفض صاحبنا، وتعجب من قبول صديقه التعاون مع الأنصارى في هذه الظروف، فلو كان الوضع معكوساً، ودعى صاحبنا ليتولى مسئولية لفظها يونان دفاعاً عن كرامته، لما قبل هو ما لم يقبل به صديقه.

ومضت الشهور، وقفز الأنصارى إلى منصب مدير معهد العالم العربي بباريس، وتولى سمير غريب رئاسة دار الكتب والوثائق القومية. وبعد نحو الشهر من توليه المنصب الذي صاحبه ضجة أثارتها "الأخبار" حول هذا التعيين، تلقى صاحبنا مكالة تليفونية من سمير غريب (ولم يكن له به سابق معرفة) يستأذنه في اللقاء به، ويطلب منه أن يحدد المكان والزمان. فاعتذر صاحبنا بحجة انشغاله بارتباطات طوال ساعات النهار، فقال له سمير: "على كل المساء أفضل، تحب أقابل سيادتكم فين؟"، فلم يجد صاحبنا موقراً من الموافقة على لقاؤه بمكتب رئيس دار الكتب في الثامنة من مساء اليوم نفسه.

كان اللقاء ودياً، علم من سمير غريب أنه بدأ عمله بقراءة ملفات أعمال لجنة التطوير، وتبين له أهمية دور صاحبنا في اللجنة وعمق خبرته بالوثائق، كما تبين له أن لجنة الضم والاستغناء لم تجتمع منذ قطع علاقته بالدار، وأن رئيس الإدارة

المركزية للدار عرض عليه مذكرة يطلب فيها تعيين رئيس بديل اللجنة، فاطلع على جداول أعمالها وأثرك أهمية عملها. لذلك يرجوه أن يكون مستشاره فيما يتصل بشئون دار الوثائق، فاعتذر صاحبنا بعدم قبوله الارتباط بعلاقة إدارية مع رئيس الدار، ويذكر أن سمير غريب قال له أثناء محاولة إقناعه بالقبول أنه لديه قدرات إدارية كبيرة ولكنه في حاجة إلى من يرشده إلى الطريق السوي، وهو لا يجد هذا الإرشاد إلا من أهل الخبرة من كبار الأساتذة، لذلك يحتاج إلى عونه. فقبل صاحبنا أن يستأنف عمله بلجنة الضم والاستغناء على الفور، وهنا قال له سمير غريب أنه يرجوه أيضاً أن يقبل الانضمام إلى اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر، ليتولى استئناف الإشراف على مشروع جمع ونشر المقالات السياسية لطله حسين، فقبل ذلك أيضاً.

وبعد بضعة شهور من هذا اللقاء شكل سمير غريب اللجنة العلمية لدار الوثائق القومية برئاسة صاحبنا وعضوية بعض الزملاء الذين أوصى بضمهم إلى عضوية اللجنة. كذلك لجأ إليه سمير غريب لتزشيح أستاذ تاريخ أو وثائق يتولى رئاسة الإدارة المركزية لدار الوثائق فرشح له الدكتور محمد صابر عرب الذي أسندت إليه المهمة بالفعل، كذلك طلب من صاحبنا أن يرشح له أستاذ من كلية العلوم، له معرفة بالعلوم الإنسانية ليتولى رئاسة الإدارة المركزية للمراكز العلمية التي تضم تحقيق التراث، ومصر المعاصر، ومركز الترميم، ومركز الطفولة، فرشح له الدكتور حامد عبد الرحيم، وتولى هذه المهمة حتى تركها ليشغل منصب المستشار الثقافي بالمغرب.

وهكذا نجح سمير غريب بأسلوبه الجميل وإدارته الذكية أن يستثمر خبرة صاحبنا استثماراً جيداً، ولم يحدث أن رفض له اقتراحاً من الاقتراحات التي قدمها له. وعندما حصل صاحبنا وزميله محمود فهمي حجازي على جائزة الدولة التقديرية عام ٢٠٠٠، لم تحتفل بهما كلية الآداب التي أعطاهما كل منهما خلاصة جهده، ولكن كرمهما سمير غريب في احتفال مهيب في دار الكتب تقديراً منه لفضلهما على الدار. واختار سمير غريب صاحبنا مقررًا للندوة الدولية التي ظل يعد لها نحو ثمانية شهور احتفالاً بالعيد الذهبي لثورة يوليو، وكان غريب صاحب فكرة الاحتفال بهذه المناسبة الجليلة على المستوى القومي. فشكل لجنة للإعداد ضمت بعض كبار الأساتذة والباحثين، عملت طوال تلك الشهور على إخراج الندوة على المستوى اللائق. وترك سمير غريب رئاسة دار الكتب قبل انعقاد الندوة، فتمت في عهد رئاسة صلاح فضل لدار الكتب، ولم يحضرها سمير غريب، ولم يرد له ذكر إلا في الكلمة الافتتاحية للندوة التي ألقاها صاحبنا بالمرح الصغير بالأوبرا، والكلمة التي كتبها في مقدمة

الكتاب الذى نُشر ليضم أبحاث الندوة التى يُعزى الفضل فى إقامتها إلى ذلك "الغريب" فى زمانه.

ولم يكن صلاح فضل أقل تقديراً له، وتعاوناً معه من سمير غريب، فقد ساند مشروعاته البحثية فى إطار اللجنة العلمية لدار الوثائق القومية، وكذلك مشروع المجلة العلمية لدار الوثائق القومية التى صدر المجلد الأول منها "الروزنامة" فى أواخر عهده برئاسة الهيئة.

وكذلك امتد النشاط العلمى لصاحبنا إلى مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية (CEDE) الفرنسى بالقاهرة، فشارك فى ندواته، وفى موسمه الثقافى محاضراً أكثر من مرة، وتنظم سمناراً استمر ثلاث سنوات حول "منهجيات البحث التاريخى" فى إطار التعاون بين المركز والجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

أما عن المجلس الأعلى للثقافة، فنشاطه فيه يمتاز بالتنوع ولكنه يتم فى إطار التعاون مع أمانة المجلس وليس "لجنة التاريخ" التى يرأسها "عبد العظيم رمضان" منذ سنوات، ورغم تعدد الكفاءات فيها، وأدائها رئيس اللجنة، فتحولات اللجنة على يديه إلى ذيل قائمة أجان المجلس من حيث النشاط العلمى والثقافى، كما تحولت إلى "مكتبة" يضى الأعضاء فيها الوقت فى الاستماع إلى "أمجاد" رئيس اللجنة الذى يحشر فى كل مناسبة حديثاً مزعوماً دار بينه وبين رئيس الجمهورية، بما يشعر المستمع بمدى قرب رئيس اللجنة من رئيس الجمهورية الذى يستمد الحكمة منه دائماً. فإذا تقدم أحد الأعضاء بفكرة لا تروق له بديلاً لاقتراح تقدم به هو، حرص على التمسك برأيه. لذلك لم يطلق صاحبنا صنبوراً فكان يحاجى رمضان دائماً، حتى وجد أن من العبث تضییع الوقت فيما لا يفيد: فكتب إلى جابر عصفور معتذراً عن عدم الاستمرار فى عضوية اللجنة ما بقى عبد العظيم رمضان رئيساً لها.

لذلك يقتصر تعاون صاحبنا مع المجلس الأعلى للثقافة على الأمانة العامة للمجلس سواء فى تنظيم الندوات والمشاركة فيها، أو المساهمة فى المشروع القومى للترجمة، أو غير ذلك من الأنشطة العلمية والثقافية المتعددة التى يقوم بها المجلس الذى أصبح قاعدة للعمل الثقافى فى الوطن العربى بفضل جهود جابر عصفور، وفريق العمل المتميز من الشباب الذى يتعاون معه.

وبالإضافة إلى نشاطه العلمى وعلاقاته بالجامعات اليابانية التى امتدت لنحو العشرين عاماً، اتسع مجال النشاط العلمى لصاحبنا فى الخارج ليمتد إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فدعاه دومينيك شيفالييه للحديث فى سمناره بجامعة باريس الرابعة (السوربون)، كما دعاه الكسندر شولش للتدريس لمدة ثلاثة

أسابيع بجامعة إسـن Essen بألمانيا، ونظم له جولة محاضرات غطت جامعة كييل وهامبورج وفرايبورج، إضافة إلى جامعة برلين الحرة. وتكررت دعوته لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا عدة مرات للمشاركة في ورش العمل والتدوات والمؤتمرات التي قدم فيها بحوثاً نُشرت بالإنجليزية، وترجم أحدها إلى الألمانية ونُشر بها.

وفي أواخر ١٩٨٩، تلقى صاحبنا من "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" (MESA) وهي أكبر الجمعيات العلمية المتخصصة في الغرب، تلقى ما يفيد أن مجلس إدارة الجمعية قد اختاره "ضيف الشرف" في مؤتمره السنوي الذي يُعقد في سان أنطونيو بولاية تكساس في نوفمبر ١٩٩٠ وكانت الجمعية قد قررت توجيه الدعوة إلى أحد الأساتذة البارزين ليكون ضيف الشرف في المؤتمر السنوي كل عام، تتحمل الجمعية نفقات سفره وإقامته، ويتم تكريمه على هامش المؤتمر الذي يُدعى لحضوره، وتُنظم له جولة محاضرات ببعض الجامعات الأمريكية التي تقبل استضافته. وكان أول الضيوف برنارد لويس، ثم جاك بيرك، ثم البرت حوراني، وكان صاحبنا الرابع في سلسلة ضيوف الشرف، والأول من بين من ينتمون إلى الشرق الأوسط. وعلم فيما بعد أن بعض أعضاء مجلس إدارة "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" اقترح اسمه، بينما اقترح آخرون اسم أمتون كوهين المؤرخ الإسرائيلي المتخصص في تاريخ فلسطين في العصر العثماني، وأن نتيجة التصويت بمجلس الإدارة حول من توجه إليه الدعوة جاءت لصالحه بفارق ثلاثة أصوات عن عدد الأصوات التي ساندت دعوة أمتون كوهين.

لذلك كان حضور صاحبنا المؤتمر يعد انتصاراً لمن فضلوه على كوهين، ولم يحضر الحفل الذي أقيم له في سان أنطونيو أحداً من المدعويين اليهود، ولاحظ وجود عشرة على الأقل من أعضاء هيئة التدريس العرب بالجامعات الأمريكية بين من حضروا المحاضرة التي ألقاها بالمؤتمر عن "عوامل قيام الحركة الإسلامية السياسية بمصر".

وإضافة إلى أيام المؤتمر الأربعة، نظمت الجمعية له جولة محاضرات غطت أربعة جامعات بكاليفورنيا وجامعتي ستانفورد وجورجيا على مدى أسبوعين أرقق فيهما صاحبنا إرهاقاً شديداً، فلم ير خلال الأسبوعين سوى أسفلت الطرق السريعة وممرات المطارات، وقاعات المحاضرات. ولكن سعائته بما لقي من تكريم على هذا المستوى الدولي، وتقديراً لجهده المتواضع في مجال تخصصه، شحنته بقوة معنوية كبيرة أعانته على تحمل مشاق الرحلة.

ورغم ما يفترض أن يضيفه الحصول على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية على صاحبنا من شرف، إلا أن صاحبنا لم يشعر عند حصوله على

الجائزة عام ٢٠٠٠ بذلك القدر من السعادة الذي شعر به عندما حظي بشرف اختياره كأول أستاذ من الشرق الأوسط ليكون "ضيف الشرف" في المؤتمر العلمي لجمعية نولية مرموقة. وخاصة أن حصول بعض من لا يرقى عطاءهم العلمي إلى مستوى جائزة الدولة التقديرية على هذه الجائزة أضر ضرراً بالغاً بمن حصلوا عليها عن جدارة واستحقاق، كما أضر بالقيمة الأنبية للجائزة. لذلك يحرص صاحبنا على ذكر تكريم "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" له في سيرته العلمية، ويتعمد إهمال ذكر حصوله على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية.

ميلاد جديد للجمعية التاريخية

انضم صاحبنا إلى عضوية الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٦٦، عندما استقر بالقاهرة بعد تركه العمل بفكر الزيات وتفرغه للدراسة في مرحلة الدكتوراه، وكانت الجمعية تعيش عصرها الذهبي في ظل رئاسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي خلف أحمد بدوي. وكان بدوي مشغولاً عن الجمعية بإدارته للجامعة، فترك أمورها للدكتور مصطفى زيادة الذي لم يستطع إدارة النشاط العلمي والثقافي للجمعية على نحو ما كان عليه الحال أيام محمد شفيق غريال.

تأسست الجمعية عام ١٩٤٥ بموجب مرسوم ملكي أصدره الملك فاروق باسم "الجمعية الملكية للدراسات التاريخية" وكان وراء تأسيس الجمعية حسن حسني باشا سكرتير الملك، وشفيق إبراهيم نصحي قاسم، وكان حاصلاً على الدكتوراه في التاريخ، ومعنياً بتحسين صورة مليكه، فأوحى إليه بأن يؤسس جمعية علمية للدراسات التاريخية تتولى إبراز تاريخ مصر في عهد الأسرة العلوية. وقد منح الملك للجمعية عند تأسيسها عشرة آلاف جنيه مصرياً، كما أفسح لها مكاناً "بالجمعية الزراعية الملكية" بأرض الجزيرة (موقع الأوبرا الآن)، ولم يشيد لها بناءً خاصاً تتخذ مقرّاً لها. لذلك عندما قامت حكومة ثورة يوليو بإنشاء "هيئة المعارض الدولية" التي اتخذت من مباني الجمعية الزراعية مقرّاً لها، طرحت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية من مكانها، فاستأجرت طابقاً من بناية بشارع البستان عام ١٩٥٨، بإيجار شهري قدره ٥٩,٥ جنيهاً. ويبدو أن صاحب العقار (وهو محام آل إليه المبنى عام ١٩٥٦ وكان مملوكاً لموكل أجنبي)، قد أبرم العقد مع الجمعية بهذه القيمة الإيجارية المرتفعة كبديل عن الخلو، لأنه اتضح - فيما بعد - أن إيجار الطابق بسجلات العوائد اثني عشر جنيهاً شهرياً.

كان الطابق يتكون من شقتين بكل منها خمس غرف وصالة، أزيل الحائط الفاصل بين حبرتين متجاورتين بكل شقة ليتحول في واحدة منهما إلى قاعة للمكتبة، وفي الثانية إلى قاعة للمحاضرات وتُركت ثلاث غرف لمكتب الرئيس، وحجرة اجتماعات مجلس الإدارة، وحجرة السكرتارية، وشُغلت باقي الغرف بدواليب المكتبة واستخدمت قاعة الشقة الأخرى للمحاضرات ولم تزد سعتها على ٢٥ مقعداً. أما الصالة فاتخذت مكاناً لاطلاع المترددين على المكتبة، وخُصصت إحدى الحجرات مخزناً للمطبوعات.

ومنذ تأسيس الجمعية عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦٦ تاريخ وفاة محمد شفيق

غريبال، أصدرت الجمعية عدة كتب عن عهد محمد علي وإبراهيم وإسماعيل، كما أصدرت المجلة التاريخية المصرية التي بدأت نصف سنوية، ثم أصبحت سنوية عندما عجزت موارد الجمعية المالية عن إصدار عشرين في السنة الواحدة. ونظراً لعدم وجود جهة تتولى توزيع هذه المطبوعات تكسبت بحجرة المخزن وتعرضت للتلف.

ورغم بؤس المكان وتواضعه، شهدت منصة قاعة المحاضرات كبار مؤرخي مصر يلقون محاضراتهم في المواسم الثقافية للجمعية، كما شهدت بعض كبار المؤرخين الأجانب مثل أرنولد تويني، وجاك بيرك، وبومينيك شيفالييهن وأنديره ريمون، وغيرهم. وبلغ النشاط الثقافي والعلمي ذروته في عهد رئاسة أحمد عزت عبد الكريم (١٩٦٦-١٩٧٦) فاتسع حجم النشاط، وزاد الإقبال على المحاضرات فكان الوقوف ضعف عدد الجلوس في بعض المناسبات. وأصبحت الجمعية تعقد ندوات كل عام بالاشتراك مع المجلس الأعلى للفنون والآداب (الذي أصبح فيما بعد المجلس الأعلى للثقافة) تناولت كبار مؤرخي العرب من ابن عبد الحكم إلى علي مبارك، نُشر معظمها في كتب.

وشهدت انتخابات مجلس الإدارة إقبالاً شديداً في عهد عزت عبد الكريم، وبدأ الشباب من الأعضاء يتسربون إلى المجلس الذي كان احتكاراً لكبار الأساتذة. ويرجع ذلك إلى غلبة الشباب في القاعدة العريضة من أعضاء الجمعية العمومية. كما شهدت اجتماعات الجمعية العمومية نقاشاً جاداً حول النشاط العلمي والثقافي للجمعية، لعل أهمه ما أثاره محمد أنيس في الجمعية العمومية للعام ١٩٦٩ من اعتراض على دعوة برنارد لويس لإلقاء محاضرة بالجمعية، وإشادة من ترأس جلسة المحاضرة (سعيد عاشور) به ويفضله على العالم العربي، وعد ذلك "انحرافاً خطيراً وخروجاً على إجماع الأمة على مقاطعة الصهيونية، نظراً لما عُرف عن برنارد لويس من مشايعة للصهيونية ومناصرة الكيان الصهيوني، واستهانة بالثقافة العربية. وأيد محمد أنيس، عبد الكريم أحمد. ورد عزت عبد الكريم بأن لويس كان مدعواً من الدولة للمشاركة في الاحتفال باللفية القاهرة، فإذا كانت الدولة قد دعته، والتقى به عبد الناصر فلا يضير الجمعية أن توجه الدعوة إليه. وعرض عزت عبد الكريم على الجمعية العمومية اقتراحاً بحق رئيس الجمعية في توجيه الدعوة لمن يشاء لإلقاء محاضرة بالجمعية دون حاجة إلى الرجوع لمجلس الإدارة، فوافقت الأغلبية على القرار، وغضب محمد أنيس وعبد الكريم أحمد وغادرا الاجتماع.

وساهم صاحبنا (أيام رئاسة عبد الكريم) في إعداد البليوجرافيا التي نُشرت لأول مرة بالمجلة التاريخية المصرية عن رسائل الماجستير والدكتوراه في التاريخ

التي أجازتها الجامعات المصرية منذ بداية الدراسات العليا في كل منها فاخترت بالجانب الأكبر منها، إذ كُلف بإعداد الجزء الخاص بجامعة القاهرة، واختير صاحبنا أكثر من مرة أميناً لجلسة اجتماع الجمعية العمومية ليتولى تسجيل ما يدور من مناقشات في محضر الجلسة.

وشجعه الدكتور أحمد عزت عبد الكريم على الاشتراك في الموسم الثقافي للعام ١٩٧٢، فالتقى أول محاضرة عامة في حياته أمام جمهور نصفه من كبار الأساتذة. كما شارك في موسم "جمال عبد الناصر الثقافي" الذي أقيم عقب وفاة عبد الناصر وخُصص لموضوع "الأرض والفلاح عبر العصور"، وتم طبع أعماله في كتاب على درجة كبيرة من القيمة.

ولم يدخل صاحبنا مجلس إدارة الجمعية عضواً إلا عام ١٩٧٩، عندما أُنْعِمَ فريق من زملائه بترشيح نفسه ففاز بالعضوية بعدد من الأصوات فاق ما حصل عليه بعض كبار الأساتذة، وكانت رئاسة المجلس للدكتور إبراهيم نصحي قاسم. وكان من بين أعضاء المجلس (عندئذ) بدر الدين أبو غازي (وزير الثقافة الأسبق) وأحمد عبد الرحيم مصطفى، وصلاح العقاد، وعبد العزيز صالح، وجمال زكريا قاسم.

كان عزت عبد الكريم يستثمر مكانته العلمية وعلاقاته الشخصية في دعم موارد الجمعية المالية، وفي إبراز نشاطها الثقافي، وهو ما كان يفتقر إليه إبراهيم نصحي الذي اعتمد في إعداد وتنظيم الموسم الثقافي على صلاح العقاد، ولم يحسن اختيار من يتولون الإعداد للندوة السنوية، فتقلص النشاط الثقافي تدريجياً وقل اهتمام الأعضاء بحضور محاضرات الموسم الثقافي حتى أن أحد المحاضرين لم يجد من الجمهور سوى ثلاثة أفراد، فجمع أوراقه وانصرف.

وعبثاً حاول صاحبنا -وأبناء جيله من أعضاء مجلس الإدارة- إقناع رئيس المجلس بموضوع معين بديل لتكثوره حوله محاضرات الموسم الثقافي، على نحو ما تم عمله في موسم "الأرض والفلاح" فكان يرفض مثل هذه المقترحات، ويعتمد السخرية من صاحبنا وهو يعلم تماماً أن صاحب الاقتراح من تلاميذه، ومن الجيل الذي تربى على احترام الأستاذ واعتباره والداً، وكانت إدارته للجلسة بعيدة تماماً عن الديمقراطية، فهو يسأل أمين المجلس عما لديه من أوراق، فيعرضها الأمين، ثم يعلو عليه الرئيس القرار والكل جلوس حول المائدة يرقبون دون كلام، فإذا تكلم أحدهم رد عليه الرئيس بضيق معترضاً على مداخلته. وعندما نجح أحد المدرسين الشباب في الانتخابات وانضم للمجلس، وكان تلميذاً مباشراً للدكتور نصحي أعد الدكتوراه تحت إشرافه، تعتمد تجربته في كل جلسة حتى اختفى من المجلس بعد ثلاث جلسات.

وحاول أعضاء المجلس إدارة أمور الجمعية بقدر الإمكان دون المساس بالدكتور نصحي باعتباره أستاذاً لثلاثة أجيال من الأساتذة ممثلون بالمجلس. فكان أمين الصندوق ثم الأمين العام من الشباب، يتصرفون في مواجهة الصعاب التي تعانيها الجمعية قدر طاقتهم، فإذا احتاج الأمر الكتابة إلى وزير الثقافة (مثلاً) لطلب الجمعية معونة مالية رخص نصحي توقيع الخطاب حتى لا ينزل إلى مستوى ذلك الوزير!

وعندما أصبح من يُدعون إلى إلقاء المحاضرات في الموسم الثقافي يحجمون عن الإقبال على إلقاء المحاضرات تدهور مستوى ما يتم تقديمه من عناصر متواضعة، وحاول رئيس الجمعية شغل الفراغ بإقامة أربع حفلات تآبين في عام واحد لأعضاء هيئة تدريس ماتوا خلال العام لم يكن بينهم سوى اثنين أعضاء للجمعية، فاعترض صاحبنا (وكان أميناً عاماً)، وهدد بالاستقالة إذا ما تم تحويلها إلى (قاعة عزاء)، ولم ينقذ الموقف سوى عبد العزيز صالح (نائب الرئيس) الذي أقنعه بالعدول عن ذلك.

تشرت أيضاً المجلة، ولم يكن حساب الجمعية بالبنك يغطي إصدار عدد واحد منها، وكان العرض الذي قدمته الدار المصرية اللبنانية لإصدار المجلة طوق نجاة للجمعية ومجلتها، فقد تمت الموافقة على أن يقوم الناشر بطبع المجلة على أن يقدم للجمعية ٢٥٠ نسخة من كل عدد ويدفع (٥٠٠ جنيهاً) نقداً. واشترى حق إعادة طباعة الأعداد القديمة بمبلغ ١٦٥٠٠ جنيهاً. كما اشترى كمية من مخزون المطبوعات لدى الجمعية بمبلغ ١٤٠٠٠ جنيهاً. ووافق الدكتور نصحي بعد جهد جهيد على هذه الصفقة التي تولى أمرها الأمين العام (جمال زكريا)، وأمين الصندوق (صاحبنا). وكان الأعضاء يفكرون في البحث عن بديل لنصحي لرئاسة مجلس الإدارة، ولكن المشكلة كانت في البحث عن من يجرؤ أن يربط الجرس في رقبة القط. فقد كان نصحي بعد كل انتخاب يجلس في مقعد الرئيس ويقول: "أنا عارف انكم متمسكين بي، وأنا قبلت الرئاسة عشان أعفيكم من الحرج"، ثم يسأل عن ينتخب نائباً، وأميناً عاماً، وأميناً للصندوق، فكان الاتجاه دائماً إلى إبقاء الحال على ما هو عليه.

وحاول صاحبنا أن يكسر الجليد في إحدى هذه المناسبات (عند اختيار هيئة المكتب)، وكان أميناً عاماً، فقال أن من بقي في موقع ثلاثة أعوام من الأفضل أن يتيح لغيره فرصة خدمة الجمعية في هذا الموقع، ولذلك يعتذر مقدماً عن عدم استمراره أميناً عاماً. وعندما ألح الأعضاء على صاحبنا في الاستمرار قال نصحي: "بردون .. هو بالعافية.. الرجل شايف نفسه ما يتفعض يستمر، او كيه شوقوا غيره، وأنا شخصياً موافق على الاستمرار". وعاد صاحبنا إلى هيئة المكتب مرة أخرى نائباً للرئيس مدة عامين عقب وفاة عبد العزيز صالح.

واستطاع صاحبنا أن يحول منصب نائب الرئيس إلى أداة فعالة للعمل على النهوض بالجمعية بالتعاون مع أيمن فؤاد سيد (أمين الصندوق) وعبد المنعم الجميعة (الأمين العام) وغيرهما من أعضاء مجلس الإدارة. فعملوا عام ١٩٩٧، ١٩٩٨ على مواجهة أزمة تضخم القيمة الإيجارية المقر نتيجة صدور قانون تأجير الأماكن غير المخصصة لأغراض السكنى. وتم الحصول من وزير الثقافة على دعم مالى سنوى قدره عشرة آلاف جنيهاً للمساعدة فى تسديد الإيجار الذى عجزت مالية الجمعية عن تحمله.

وخلال ذلك العام، والعام السابق عليه حاول صاحبنا إقناع جمال زكريا قاسم بالترشيح لمجلس الإدارة تمهيداً لاختياره رئيساً بدلاً لنصحي، فرفض الترشيح. كذلك حاول صاحبنا إقناع يونان لبيب رزق ترشيح نفسه لرئاسة المجلس مع ترتيب الأمور فى المجلس لتأييده (وكان ذلك عام ١٩٩٩)، فلم يحضر الجمعية العمومية حتى لا يتورط فى حضور جلسة مجلس الإدارة لاختيار هيئة المكتب، فقد كانوا رغم وصولهم إلى الأستاذية، وما تمتعوا به من مكانة علمية، يشعرون بالحرج الشديد من مواجهة نصحي.

وقد فوجئ صاحبنا فى هذا الاجتماع (١٩٩٩) بعضوات مجلس الإدارة: ثللى حنا ولطيفة سالم، ومعنى بدر يبرهن انقلاباً صامتاً. فمجرد جلوس إبراهيم نصحي فى مقعد الرئيس قالوا: إحننا غلوزين فلان (أى صاحبنا) يتولى رئاسة المجلس ونقترح أن تكون سيادتكم رئيس فخري للجمعية". فاستاء صاحبنا لهذه المفاجأة التى لم يتوقعها، وترك قاعة الاجتماع غاضباً. وبعد حوالي ربع ساعة جاء سعيد عاشور وعادل غنيم، وقالوا له أن المجلس قد اختاره رئيساً بالإجماع مع اختيار نصحي رئيساً فخرياً. وعاد صاحبنا إلى الاجتماع ليوجه الشكر إلى الجميع، وسأله نصحي عما إذا كان يدرك أهمية وخطورة رئاسة الجمعية، فأجابته بأنه سيستفيد بما تعلمه منه، ثم تسأل نصحي عن تكون له رئاسة جلسات مجلس الإدارة عند انعقاده، فرد الجميع فى صوت واحد: "فلان الذى انتخبناه"، فغضب وانصرف، ولحق به أجد الزملاء لتوصيله إلى بيته.

انتاب صاحبنا شعور من الخوف من ثقل العبء الذى ينتظره، فالجمعية فى طريقها إلى الإفلاس، وصاحب العمارة رفع قضية يعترض فيها على طريقة حساب القيمة الإيجارية ويطالب بمتأخر ٥٧ ألف جنيه ولم يكن الرصيد بحساب الجمعية بالبنك إلا ما يزيد قليلاً عن عشرة آلاف جنيه. كما أن تحية إبراهيم نصحي على هذا النحو قد يفهم منها أن له يد فى تدبير ما حدث.

ولكن الدكتور إبراهيم نصحي نفسه كفاه مئونة تأنيب الضمير، فقد اتصل به

تليفونياً في اليوم التالي، وقال له أن الانتخابات التي تمت باطلاً، وأنه سيتقدم بشكوى لوزارة الشؤون الاجتماعية، ويمكن أن يتسبب ذلك في "أذية" صاحبنا، وأنه إذا فضل الحكمة والتعقل يضمن له أن يظل نائباً للرئيس، بشرط إعادة الانتخابات مرة أخرى.

أحس صاحبنا بالارتياح الشديد، وعبر عن ذلك صراحة لمحدثه، وقال له أن الشؤون الاجتماعية أبلغت بالفعل بالأمس بالتشكيل الجديد، والاجتماع قانوني لأن جميع أعضاء المجلس كانوا حاضرين باستثناء يونان لييب. وأنه إذا أراد الشكوى فهذا حقه، ولكنه ينصحهُ -تقديراً له- ألا يتورط في ذلك قبل استشارة من يفهم في القانون.

وحضر إبراهيم نصحي أول اجتماع لمجلس الإدارة رأسه صاحبنا (بعد شهر من انتخاب هيئة المكتب)، وهو الاجتماع الذي طرح فيه الرئيس الجديد الظروف الحرجة التي تمر بها الجمعية، وتعرضها لفقد المقر إذا كسب ملك العقار القضية. وطلب من المجلس الموافقة على توكيل المستشار الدكتور محمد حسني عبد اللطيف المحامي لتمثيل الجمعية (وقد قبل أن يتولى القضية دون أن تعاب، بل تبرع أيضاً للجمعية بثلاثة آلاف جنيه)، كما اقترح أن تلجأ الجمعية إلى الشخصيات المعروفة برعاية الثقافة في العالم العربي لبناء مقر خاص للجمعية أو التبرع للجمعية بمبالغ تكفي لإقامة مقر خاص، أو شراء مقر خاص، حتى لا تقع الجمعية في مأزق مطاردة ملاك العقارات. واقترح الكتابة إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس، والشيخ سلطان بن محمد القاسمي أمير الشارقة الذي تبرع لجامعة القاهرة ببناء مكتبة لكلية الزراعة تكلفت ١٢ مليوناً من الجنيهات، وأعد صيغة الخطاب قرأها على الأعضاء، فوافقوا عليها فيما عدا إبراهيم نصحي الذي هاله أن تلجأ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إلى "أولئك البدو" تطلب عونهم ومصر هي التي كانت تفيض عليهم بخيراتها. ورأى في تنفيذ هذا الاقتراح إهانة لا تفتقر تدل على عدم تقدير القيمة الأدبية للجمعية. وغادر الاجتماع غاضباً، ولم يحضر غيره من اجتماعات مجلس الإدارة التالية له، بعدما امتدت رئاسته للجمعية ٢٢ عاماً (١٩٦٧ - ١٩٩٩).

ولما كانت غالبية أعضاء المجلس قد وافقت على إرسال الخطابات الثلاثة، فقد تم إرسالها مساء اليوم نفسه بالبريد المسجل من مكتب البريد الأهلي أسفل نفس المبنى، ولم يفكر أحد في اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية، أي سفارات دول من وجه النداء إليهم، تجنباً للشبهات، وإبقاء الموضوع في حدوده الخاصة. ولا يعني ذلك أن مجلس الإدارة راهن تماماً على مساعدة أحد رعاة الثقافة.

أو علق الآمال على أن يكون للجمعية يوماً مقرأً ملكاً لها، ولكنها كانت محاولات مبعثها اليأس والقلق على مصير الجمعية. وركز المجلس في نفس الوقت على طلب العون من الشخصيات المحلية من رجال الأعمال بفضل الجهود التي بذلها يونان ليبيب مع زملائه في مجلس الشورى من رجال الأعمال، فحصل على تبرع بعشرة آلاف جنيهها من محمد فريد خميس، وخمسة آلاف من كل من لويس بشارة وإحدى شركات الأدوية (أمون)، كما أقتنع سعد فخري عبد النور بالتبرع بسداد إيجار الجمعية، فظل يدفعه كل ستة شهور لمدة سنتين. كذلك حصل يونان ليبيب من الأمير طلال بن عبد العزيز على وعد بالتبرع سنوياً للجمعية بمبلغ ٣٦ ألف جنيهها مصرياً لمدة خمس سنوات، وتم الوفاء بهذا الوعد.

مضى نحو الشهر على إرسال الخطابات الثلاثة إلى مسقط وأبو ظبي والشارقة، وذات مساء اتصل سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة بالجمعية طالباً الحديث مع رئيس الجمعية، فزوده موظف الجمعية برقم تليفون منزل صاحبنا الذي فوجئ بالاتصال.

بدأ الرجل العظيم حديثه بالاعتذار لصاحبنا، لأن الرسالة وصلت قبل ثلاثة أسابيع، وأنه لم يطلع عليها إلا يومها نظراً لوجوده خارج بلاده، وأبدى قلقه على ما تعانيه الجمعية. وشرح له صاحبنا المشكلة، وتصور مجلس الإدارة لحلها باقتناء مقر يتبرع به أحد رعاة الثقافة العربية أو يتعاون عدد من الرعاة في تمويله، وأن التصور هو شراء فيلا مساحة مبانيها لا تقل عن ٥٠٠ متر لسكنى الجمعية ومكتبتها. فاعترض سمو الشيخ على هذه المساحة، وقال إنه يعلم أن بالجمعية مكتبة قيمة وأنها وحدها تحتاج لمثل هذه المساحة لو لم يوضع التوسع في الاعتبار. ولكنه أبدى استعداداً لشراء المقر وإعداده لسكنى الجمعية وتثنيته، ثم تقديمه للجمعية على سبيل الهبة. وزود صاحبنا بأرقام هاتفه الخاص والفاكس الخاص، وطلب إليه أن يراعى في اختيار المكان القرب من المواصلات وسهولة الوصول إليه من أي مكان بالقاهرة لأنه يعلم أن طلاب الدراسات العليا يستخدمون مكتبة الجمعية. وقال سموه أنه لا يجب ترك الجمعية دون مساعدة حتى يتم تدبير المقر، وتساؤل عما إذا كان بإمكانه المساعدة بمبلغ بسيط في حدود مائة ألف درهم؟.

شكره صاحبنا، وأثنى على ما يقدمه من عطاء لمصر، ذاكراً تبرعه لجامعة القاهرة بمكتبة كلية الزراعة (التي تخرج فيها الشيخ). فاستنكر الرجل وصف ذلك بالفضل، وقال أن فضل مصر على العرب كبير، وأنه يسأل الله تعالى أن يعينه على أداء بعض ما لمصر من دين. وعندما أشار صاحبنا إلى هذا الحديث في الكلمة المرتجلة التي ألقاها في حفل افتتاح المقر الجديد بمدينة نصر (٢٣ مايو ٢٠٠١)،

بحضور الشيخ وزير التعليم العالي وبعض كبار رجال وزارة الثقافة، لاحظ عند إطلاعه على شريط الفيديو بعد الاحتفال أن عينى الشيخ اغرورقتا بالدموع عندما وصل صاحبنا فى حديثه إلى ذكر هذه العبارات المخالصة النادرة التى تكشف عن أصالة هذا الرجل العظيم وعمق تقديره لمصر والمصريين.

وبعد أن تم العثور على ثلاثة فيلات بمدينة نصر أخطر سمو الشيخ بذلك لتكليف من يملكه بالقاهرة لفحصها واختيار ما يراه صالحاً لسكنى الجمعية، وإعداده وتأثيثه. ولكت ممثل سموه وجد أن شراء أى فيلا وتجهيزها يساوى من حيث التكلفة شراء قطعة أرض لهذا الغرض وتصميمها بما يتفق مع متطلبات الجمعية ليصبح مقراً لائقاً بها. وبالفعل تم شراء الأرض بمعرفة ممثل الشيخ وصدر تصريح البناء باسمه وتم افتتاح المبنى فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ فى نفس الأسبوع الذى تم فيه افتتاح مكتبة كلية الزراعة.

ولكن مكرمة سمو الشيخ سلطان القاسمى لم تتوقف عند هذا الحد فقد تلقت الجمعية منه تبرعاً بمبلغ ٩٢ ألف جنيه مصرية (بما يعادل ١٠٠ ألف درهم) بعد أسبوع من مكالمته مع صاحبنا (ابريل ١٩٩٩)، كما تبرع بعد ذلك بعام (يوليو ٢٠٠٠) بمبلغ ٩٠ ألف جنيه مصرية. فقام مجلس الإدارة بتجميع هذه التبرعات مع ما تلقتة الجمعية من الأمير طلال بن عبد العزيز (٧٢ ألفاً على عامين) وقام بربط وديعة مصرفية بربع مليون جنيه يُصرف منها على نشاط الجمعية، وفى يناير ٢٠٠٤ تبرع سمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمى للجمعية بمبلغ نصف مليون درهماً لتتحول إلى وديعة بالجنيه المصرى بلغت قيمتها ٨٣٠٤٤٠ جنيهاً، وبذلك أصبح لدى الجمعية وديعة قدرها مليون وحوالى ٢٠٠ ألف من الجنيهات تدبر ريعاً سنوياً يتراوح بين ٨٠ - ٨٥ ألف جنيه (حسب سعر الفائدة) وبذلك استقرت الأحوال المالية للجمعية فى حدود المصروفات الفعلية بأسعار العام ٢٠٠٤.

وجدير بالذكر أن مجلس إدارة الجمعية لم يفقد الأمل فى أن يدرك من أفاء الله عليهم بنعمة الثراء من المصريين أهمية الرسالة التى تقوم بها الجمعية، فيوفروا لها من الرعاية المادية ما يتيح لها المضى قدماً فى أداء رسالتها، فطرقوا أبواب الكثيرين دون جدوى. كما لم يفقدوا الأمل فى دعم مؤسسات الدولة لنشاط الجمعية، كوزارات الثقافة والتعليم العالي، والبحث العلمى، والشباب.

وبعد افتتاح المقر الجديد بشهر واحد (تقريباً)، رتب أحمد الجمال -الكاتب المعروف وعضو الجمعية- لقاءاً لأربعة من أعضاء مجلس الإدارة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل بناءً على طلبه. وتم اللقاء بمكتبه الخاص على شارع النيل، وحضر مع صاحبنا، عاصم البسوقى، وجمال زكريا، ومحمد صابز عرب، وأيمن أحمد الجمال.

وفي هذا اللقاء أبدى "الأستاذ" اهتمامه برسالة الجمعية، وقال أن الشيخ سلطان القاسمي يُشكر على مكرمته، ولكن رعاية الجمعية مادياً يجب أن تكون من واجب المصريين. ويعد أن اطلع على تصور مجلس إدارة الجمعية الذي كان يتجه على تكوين وديعة في حدود المليون جنيه يتم تجميعها من تبرعات أثرياء المصريين، وقال أن هذا التصور لا يضع في اعتباره التضخم، وأن الوديعة يجب أن تصل إلى خمسة ملايين على الأقل. ولما كان الحصول على مليون أو أكثر من التبرعات من الصعوبة بمكان نظراً للركود الاقتصادي الذي تعانيه البلاد، ورأى "الأستاذ" أن تكون هناك مجموعة من "الرعاة" المصريين في حدود العشرة أفراد، يتبرع كل منهم للجمعية بمبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات سنوياً، ولدة خمس سنوات حتى تعطي الجمعية دفعة قوية لخدمة تاريخ مصر. ووعد بأن يتولى بنفسه مجموعة من "الرعاة" وأن يكون أول المتبرعين.

سعد القوم باقتراح (الأستاذ)، وشكروه بحرارة، وطلبوا منه أن يلقي محاضرة في الموسم الثقافي القادم (أكتوبر ٢٠٠٢ - مايو ٢٠٠٣) في موضوع يختاره. فأبدى موافقته من حيث المبدأ، محذراً من أن ذلك قد يجر المتاعب على الجمعية. فطمأنوه إلى أن الجمعية هيئة علمية أهلية مستقلة، وهي حريصة تماماً على استقلال قرارها وإدارتها. وعندما فتح (الأستاذ) موضوع الوثائق التاريخية التي يحتفظ بنسخ منها، ويريد إيداعها هيئة خاصة يطمئن إليها، أبدى ممثلو الجمعية استعدادهم لقبول تخصيص مكان لها بمكتبة الجمعية، بعدما تُشرف الجمعية بزيارته ليطمئن بنفسه على صلاحية الجمعية لهذا الغرض.

وفي اليوم التالي للمقابلة، حمل صاحبنا مجموعة من مطبوعات الجمعية وخطاب شكر لهيكل على المقابلة، سجل فيه كل ما تم الاتفاق عليه، وختمه بطلب تحديد الموعد الملائم "لالأستاذ" لإلقاء محاضرتيه بالجمعية وموضوع المحاضرة، وسلم الرسالة والكتب المهداة (بنفسه) لسكرتير هيكل.

ويعد نحو الأسبوع، تلقى صاحبنا مكالمة تليفونية من هيكل شكره فيها على الكتب المهداة، وقال أن لدى سؤال هام حول الجمعية، قد يبدو تافهاً، ولكنه مهم بالنسبة له: "هل لمن يسمى عبد العظيم رمضان علاقة بالجمعية؟" فقال له صاحبنا أن رمضان كان عضواً بالجمعية منذ سنوات، ولكن سقطت عضويته لانتقطاعه عن سداد اشتراكات العضوية، وذلك منذ رسب مرتين في انتخابات مجلس الإدارة، وأنه لا هم له إلا الهجوم على الجمعية وخاصة صاحبنا. فقال هيكل: "يعنى مش سايب حد... على العموم شكراً، دي مطومة مهمة بالنسبة لى". وانتهت المكالمة عند هذا الحد. وظل صاحبنا يتصل بمكتب هيكل على فترات متباعدة (يوليو - سبتمبر

٢٠٠١) فكان يتلقى رداً بأن "الأستاذ" غير موجود ، أو أنه نبه إلى عدم إزعاجه. وفي كل مرة كان صاحبنا يترك اسمه وأرقام تليفوناته، ورسالة مؤداها أن الجمعية بانتظار رده (الكريم) على دعوتها. ولكن يبدو أن الرجل لم يكن جاداً فيما وعد به من "رعاية"، أو أنه أعاد حساباته فوجد أن من مصلحته أن ينأى بنفسه عن الوقوع في هذه "الورطة". فلم يسمع صاحبنا منه!!.

وهكذا كانت استجابة سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي لنداء مجلس إدارة الجمعية، وتشجيده لمبنى المقر الجديد بمدينة نصر الذي أقيم بتكلفة قدرها ٣,٥ مليون جنيه مصرية نفعا من ماله الخاص، كانت بمثابة ميلاد جديد للجمعية المصرية للدراسات التاريخية من الناحية المادية، وبقي التعبير عن هذا الميلاد الجديد من الناحية العلمية والثقافية. كانت الجمعية في مقرها القديم تقدم خدماتها للأعضاء من الرابعة إلى الثامنة مساء فقط، أما الآن فأصبحت مؤسسة تعمل من التاسعة صباحاً حتى الثامنة مساءً تقدم خدماتها للأعضاء والمجتمع كله. وتطلب ذلك وضع تنظيم إداري جديد، حمل صاحبنا عباه بحكم خبرته القديمة بالمسائل الإدارية والمالية منذ شبابه الباكر، أيام عمله بكفر الزيات، وسانده مجلس الإدارة بإقرار ما وضعه من نظام إداري بعد شرحه المستفيض لأعضاء المجلس لكل صغيرة وكبيرة.

ووجدت مكتبة الجمعية مستقرأ لها في طابقين من المبنى الجديد متصلان ببعضهما البعض، وخصص بها مكان للكتب النادرة والمصادر التي تعود طبعاتها إلى القرن التاسع عشر بمختلف اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية. وأتبع نظام المكتبة المفتوحة، حيث ينتقى الباحث الكتب من فوق الرفوف وينقلها إلى طاولة الاطلاع، ثم يتركها في مكانها بعد فراغه منها ليعيدها الأمين إلى موضعها بالرفوف. ولما كان فهرس المكتبة لم يضاف إليه ما ضم من كتب منذ أوائل السبعينيات بسبب عدم وجود العدد الكافي من الأمناء، فكان لدى الجمعية أمين واحد للمكتبة يعمل مساءً، أصبحت الحاجة ماسة إلى توفير عدد من الأمناء للقيام بأعمال الفهرسة والتصنيف وخدمة الباحثين في نويتين: صباحاً ومساءً. وقدّر صاحبنا حاجة المكتبة بثمانية من الأمناء.

ولكن من أين تحصل الجمعية على هذا العدد من الأمناء ذوي الخبرة، وكيف تتحمل رواتبهم بمواردها التي لا تكاد تكفي تغطية استهلاك المياه والكهرباء والصيانة وأجور عمال النظافة والسكرتارية، والمصروفات النثرية؟ هنا لجأ صاحبنا إلى دار الكتب المصرية، بعد أن علم أن الدار تعير بعض الأمناء إلى الجمعية الجغرافية ومكتبات بعض الأندية، فالتقى سمير غريب (رئيس دار الكتب) وطلب منه مد الجمعية بثمانية أمناء فاستجاب الرجل على الفور، وقدم للجمعية (على سبيل

الإعارة) العدد المطلوب من الأمناء على أن تتحمل دار الكتب مرتباتهم وحوافزهم، وهن جميعاً من السيدات المقيمات بمدينة نصر. وأحدثهن خدمة تزيد سنوات خبرتها عن عشر سنوات. فقدم سمير غريب بذلك للجمعية خدمة جليلة تتم عن إدراكه لأهمية رسالتها، وأصبح ذلك أمراً واقعاً التزم به خلفه صلاح فضل الذي تعاون مع الجمعية بلا تحفظ، وإن ظهرت بوادر التراجع (النسبي) لهذا التعاون في عهد رئاسة أحمد مرسى لدار الكتب، فعندما طلبت أمينتان من الأمناء العودة إلى دار الكتب، ماطل رئيس الهيئة في تزويد الجمعية بالبدل.

وعلى كل، بفضل هذا التعاون المثمر من جانب دار الكتب، تم الفراغ من تصنيف وفهرسة المقتنيات العربية بالمكتبة على مدى العامين، وبدأ العمل في فهرسة الكتب المطبوعة باللغات الأجنبية، وقامت الجمعية بتعيين خبيرين بالفهرسة من العاملين السابقين بدار الكتب (المقاعدين) بنظام المكافأة، لدعم فريق العمل بالخبرة المتميزة.

ولما كان المبنى مزوداً بحجرة معدة لتأسيس مكتبة إلكترونية، وهو ما لم يتم توفيره في إطار الجانب الخاص بتأثيث المبنى، فقد ظلت الحجرة فارغة، وحاول صاحبنا استكمال المكتبة، فلجأ إلى وزارة الاتصالات ووزارة الشباب، دون جدوى. وأخيراً قدم الدكتور فطين أحمد فريد الأستاذ المساعد بجامعة قناة السويس وعضو مجلس إدارة الجمعية (وكان ضابطاً سابقاً برتبة العميد) قدم مساعدة جليلة بدفع طلب الجمعية تأسيس مكتبة إلكترونية في قنوات وزارة الدفاع، فصدر قرار وزير الدفاع بمنح الجمعية التجهيزات اللازمة لإقامة المكتبة، وتم ذلك بالفعل في ربيع عام ٢٠٠٤، واستكمالاً لتحديث الخدمة، قامت الجمعية بإقامة شبكة للحواسيب الآلية ربطت بين المكتبة الإلكترونية ومكتبة الجمعية بما تطلب ذلك من أجهزة ومعدات، وبذلك بدأ إعداد فهرس إلكتروني (رقمي) لمقتنيات المكتبة.

وبعد إقامة المكتبة الإلكترونية، توفرت للمتدربين على مكتبة الجمعية خدمة الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وقام الدكتور صبرى العدل (عضو الجمعية) بتصميم موقع للجمعية على الشبكة الدولية يضم المعلومات الأساسية عنها وعن نشاطها، والإعلان عن برنامجها العلمي والثقافي، وسوف يضاف إليه الفهرس الرقمي لمقتنيات مكتبة الجمعية عند اكتماله.

أما عن إعادة تنظيم النشاط الثقافي للجمعية فقد اضطلع به عاصم الدسوقي، ثم عبادة كحيلة. وكان لكل منهما فضل الارتقاء بمستوى الخدمات الثقافية التي تقدمها الجمعية بالإعداد الجيد للموسم الثقافي كل عام، وفتح منبر الجمعية أمام أصحاب الرؤى الجديدة من مختلف المدارس والتوجهات، دون تمييز

(سوى بين الفث والتمعين). كما نجح كل منهما فى الإعداد الجيد لندوات الجمعية، فنظم عاصم الدسوقي ندوة "المصريون والسلطة" وندوة "الدين والدولة فى الوطن العربى"، ونظم عبادة كحيلة ندوة "التقاء الحضارات فى عالم متغير حوار أم صراع؟"، وندوة "الثورة والتغيير فى العالم العربى"، كما تعاون معه عاصم الدسوقي فى تنظيم ندوة "تطور الفكر العربى" وكلها ندوات أعادت للجمعية حيويتها ونشاطها الذى افتقدته منذ ترك رئاستها أحمد عزت عبد الكريم. ووضعها هذا النشاط فى موقع متميز على ساحة الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط على المستوى العالمى، فأصبح نشاطها العلمى يحظى بالمتابعة والمشاركة من جانب متخصصين متميزين من أوروبا وأمريكا. كما أدرجت مجلتها العلمية فى الدليل الدولى للمجلات العلمية. ولم يتوقف النشاط العلمى على الموسم الثقافى الذى تلقى فيه محاضرتان شهرياً (من أكتوبر- مايو)، والندوة السنوية التى تستمر عادة على مدى ثلاثة أيام كاملة، بل هناك سمنار الباحثين الشبان فى التاريخ العثمانى الذى أنهى العام ٢٠٠٤ عشر سنوات من عمره، ونُشرت أربعة كتب تضم جانباً من أعماله، ونظم فى العام ٢٠٠٤ ثلاث سمنارات أخرى شهرية فى التاريخ القديم (اليونانى- الرومانى) والتاريخ الإسلامى والوسيط، ثم التاريخ المعاصر.

وتقدم هذه السمنارات بحوثاً متميزة يتم فيها التواصل بين التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى، وتولى قضايا المنهج اهتماماً خاصاً. ويرجع الفضل فى تنظيمها وإدارتها إلى ناصر أحمد إبراهيم ونللى حنا (التاريخ العثمانى)، وأبو اليسر فرح (القديم)، وعلى السيد على (الإسلامى والوسيط). وتعتزم الجمعية أن تعمل على نشر أعمال هذه السمنارات الثلاثة الأخيرة فى كتب تصدرها من خلال التعاون مع دور النشر المختلفة.

وهكذا تحولت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية _بفضل مكرمة الشيخ الدكتور سلطان القاسمى_ إلى مركز ثقافى علمى متميز، ومنازة للعمل العلمى الذى لا يهدف سوى لخدمة تاريخ هذه الأمة، ومعهداً للإعداد العلمى للكوادر العلمية. وما حدث _على هذا النحو_ من تطور شهده الجمعية، ليس بعثاً لها، وإنما كان ميلاداً جديداً، لأن نشاط الجمعية الآن _كماً وكيفاً_ غير مسبوق فى تاريخها منذ تأسيسها عام ١٩٤٥.

ولكن ذلك لا يعنى أن تأسيس المقر الجديد كان نهاية للمتابع، أو أن مناخ العمل كان معتدلاً، ساعد مجلس الإدارة برئاسة صاحبنا على قيادة الجمعية دون التعرض للأتواء. فهناك متاعب لا حصر لها واجهتها الجمعية من إدارة الجمعيات بالشئون الاجتماعية. وعندما كانت الجمعية تعاني المصاعب المالية، ولا تقدم سوى

نشاطاً شكلياً محدوداً، حظيت برضا إدارة الجمعيات، فلم تكن أعمالها تتعرض للمضايقات من جانب موظفي تلك الإدارة التي تُعد نموذجاً فذاً للفساد البيروقراطي في الإدارة المصرية. فعندما تلقت الجمعية أول تبرع من الشيخ سلطان القاسمي، بدأت سلسلة المتاعب مع الإدارة المذكورة، لأن قانون الجمعيات الأهلية يقضي بضرورة الحصول على إذن وزارة الشؤون قبل التصرف في مليم واحد من التبرعات التي تتلقاها الجمعيات من الخارج. ويتطلب ذلك تقديم ملف كامل من المستندات يلحق بالطلب، وتأخرت الموافقة لما يزيد على ستة شهور، وعندما راجع أمين عام الجمعية الإدارة المعنية قالوا له صراحة أنهم لا يمكنهم أن يقفوا موقف المتفرج من هذا التبرع دون أن ينالهم نصيب! وعندما تلقت الجمعية تبرع الأمير طلال بن عبد العزيز، ثم التبرع الثاني من الشيخ سلطان القاسمي، ازدادت المتاعب مع الإدارة، فعلقت الموافقة على مراجعة مستندات وسجلات الجمعية، وبعد ستة شهور تمت المراجعة، فقال مفتشوهم أنهم اكتشفوا أن مجلس الإدارة باطل لأن عدد الأعضاء بالسجلات يزيد على ١٢٠٠ عضواً، ولكن من وجهت لهم الدعوة لحضور الجمعية العمومية التي انتخبت مجلس الإدارة كانوا ١٩٠ عضواً هم أولئك الذين سددوا الاشتراكات منذ أعوام. لذلك لا بد من إسقاط المجلس بالكامل ودعوة جميع الأعضاء المسددين وغير المسددين لانتخاب مجلس جديد. وأن على المجلس أن يصفى أولاً مشكلة العضوية، فيسقط عضوية من لا يقبل سداد الاشتراكات المتأخرة. وهمس كبير المفتشين في أذن المدير الإداري للجمعية بما يفيد أن من مصلحة الجمعية أن يتولى أحد موظفي إدارة الجمعيات (أي شخصه) تسهيل أعمال الجمعية بالإدارة لقاء مكافأة شهرية، وعندما سأل المدير الإداري عن كيفية تسوية مبالغ المكافأة حسابياً قال آى حاجة... مصاريف ثرية، أو اعملوا بند إكراميات.. على العموم لو قبل رئيس مجلس الإدارة الاقتراح أنا أحل كل شيء.

وهنا اتجه مجلس الإدارة إلى العمل في اتجاهين: حل مشكلة العضوية بعد توجيه خطابات للأعضاء غير المسددين لاشتراكاتهم وترك مهلة زمنية لهم للسداد (30 يوماً) ثم إسقاط عضوية من لم يسددوا. وتكليف صاحبنا بالشكوى إلى هيئة الرقابة الإدارية بشأن ابتزاز إدارة الجمعيات، والسعار الذي أصاب موظفيها طلباً لرشوة شهرية ثابتة لقاء أن (يمشى الحال).

وأعيد انتخاب مجلس الإدارة بالكامل، واختار أعضاء المجلس (الذي دخلته بعض عناصر الشباب) صاحبنا رئيساً للمجلس، وصدرت موافقات إدارة الجمعيات (بضغط من الرقابة الإدارية) على مدى عام بما في ذلك الموافقة على قبول هبة سمو الشيخ (الدكتور سلطان القاسمي) وهي أرض ومبنى المقر الجديد وأثاثه، ونُقلت

تبعية الجمعية من إدارة غرب القاهرة التي تضم حيتان إدارة الجمعيات إلى إدارة شرق مدينة نصر التي تعد نموذجاً طيباً غريباً على وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن لازالت إدارة الجمعيات بوكالة الوزارة بمحافظة القاهرة تماطل في الموافقة على التبرعات التي تلقتها الجمعية أخيراً، فلا تلقى الموافقة إلا بعد عام كامل من التقدم بالطلب. وقد يش صاحبنا من اللجوء إلى المسؤولين الكبار، فلم يجد نفعاً الشكوى لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولا إلى محافظ القاهرة، وكذلك هيئة الرقابة الإدارية. فهذه الشكاوى تنتهي دائماً إلى المشكو منه، فيرد بإجابة تكفى المسئول مشقة التحقق من صحتها، فيزداد الموظفون الأوغاد توحشاً وفجوراً.

وبعدما أعيت صاحبنا الشكاوى، لجأ إلى بعض عتاة من أهل الخبرة ممن يتولون أمور الجمعيات الخيرية (التي تخضع لنفس القانون) يسأل عن كيفية تعاملهم مع الشؤون الاجتماعية، وكيف يتصرفون مع زبائنها، فطمأن كل جمعية من تلك الجمعيات تخصص مبلغاً شهرياً تدفعه لمن يحدده رئيس إدارة الجمعيات، وأن المبالغ كلها تتجمع عند المدير لإبعاد توزيعها على موظفي الإدارة. وعندما سأل صاحبنا عن كيفية تسوية هذا المبلغ حسابياً، علم أن هذه الجمعيات تجتنب بعض ما تحصل عليه من تبرعات أهل الخير في شهر رمضان لتغطية هذه "التفقات غير المنظورة"، فلا يدرج هذا المبلغ في السجلات المالية للجمعية أصلاً. ثم تنبه مسئول الجمعية إلى أنه تحدث مع صاحبنا بما يتجاوز حدود الأمور، فسأله: "هو جمعيتكم بتدفع مبلغ بسيط عشان كده بيضايقوكم؟ أحسن ليكم تسالوهم عاوزين كام وترحوهم". رد صاحبنا بأن الجمعية التاريخية لا تدفع شيئاً لمفتشى إدارة الجمعيات، ولا لمفتشى الجهاز المركزي للمحاسبات (وقد جاء في حديث الرجل أنهم أيضاً يحصلون على مبلغ سنوي عند التفتيش على سجلات الجمعية الخيرية). فالجمعية التاريخية مواردها محدودة ومعلومة، وليس لديها "صندوق زكاة" أو "ملجأ أيتام" تجمع الأموال تحت غطاءه ليتصرف فيها "العاملون عليها" دون ضمير أو وازع خلقى أو دينى. المهم أن صاحبنا كان يدفع زكاته لمثل هذه الجمعيات، فلأصبح بعد هذا الحديث فى حيرة من أمره ويبدأ يفهم السر وراء انتشار وزيادة عدد الجمعيات الخيرية فى السنوات الأخيرة.

ولم يواجه صاحبنا متاعب التعامل مع إدارة الجمعيات بالشؤون الاجتماعية والجهاز المركزي للمحاسبات وهدمها بعد هذا التطور الذى شهدته الجمعية، بل واجه موجة من إشاعات أطلقها من وصفهم طه حسين في إهدائه لكتاب "المعذبون فى الأرض"، وهم: "الذين لا يعملون ويضيرهم أن يعمل غيرهم". كان القصد من تلك الشائعات التأثير على الناهخين لإبعاد صاحبنا، أو الحيولة دون حصوله على أعلى

الأصوات. واستخدم هؤلاء وضعهم في لجان ترقيات أعضاء هيئة التدريس، ومالهم من سلطة وتفوذ على طلبة الدراسات العليا، وتعاون معهم بعض أعضاء مجلس الإدارة الذين ساعدهم عدم انقياد صاحبنا لرغباتهم الشخصية التي تتعارض مع مصلحة الجمعية. ورغم ذلك أعيد انتخاب صاحبنا، ولم يستطع أحد من تلك الزمرة الفاسدة أن يتسرب إلى مجلس الإدارة، بفضل وعي أعضاء الجمعية ومعرفتهم بسجل أولئك الأفراد الحافل بكل مظاهر الفساد، وليقينهم أن استمرار تلك المجموعة التي نقلت الجمعية من الجمود إلى الحركة، ومن هامش الحياة الثقافية إلى قلبها، من أمثال: عادل غنيم وعبد المنعم الجميعي وأمين فؤاد سيد وتللي حنا وعبادة كحيلة وعاصم الدسوقي ومنى بدر، وغيرهم من الشباب الذين دخلوا المجلس من أمثال نجوى كيرة، وأحمد زكريا الشلق، وأحمد الشربيني، ويحيى محمد محمود، ويقينهم أن هؤلاء هم الأقدر على استمرار مسيرة الجمعية على طريق التقدم والازدهار.

ولا يعني ذلك أن صاحبنا، وتلك النخبة النبيلة من الزملاء الذين يتعاونون معه، يؤمنون باحتكار إدارة أمور الجمعية، ولكنهم يعملون بدأب على تدريب الكوادر الشابة، وتشجيعها على التقدم لعضوية مجلس الإدارة، حتى يكتسبوا خبرة إدارة مثل تلك المؤسسة العلمية، وتنتقل إليهم مسئولية قيادتها وتوجيه نشاطها بما يخدم أهداف الجمعية، ويدعم رسالتها في خدمة تاريخ الأمة.

ومن المأمول أن يكون للشباب الأغلبية في عضوية المجلس قبل انتهاء دورته الأولى (٢٠٠٩)، ليتحقق للجمعية إدارة ذات فكر متطور، يواكب العصر، ويضع الجمعية على طريق النمو والازدهار. وعندما يحتفل أعضاء الجمعية باليوبيل المئوي لها عام ٢٠٤٥، قد يذكرون تلك النخبة التي لعبت دورها بتجرد، وأمانة، وإنكار للذات، وفي مقدمتها الرجل العظيم الذي لولا رعايته الكريمة للجمعية، لما كان هذا الميلاء الجديد (سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي)، يومها سيكون الجميع في رحاب من يفتق الجزاء على من أحسن عملاً، ولكن أرواحهم سوف تشعر بالطمأنينة عندما تظل ثمرة عملهم يانعة، تزداد شباباً بمرور الزمن.

ماذا بعد؟

قطع صاحبنا هذه المسيرة على طريق الحياة، مخلفاً وراءه آثار أقدامٍ _هنا وهناك_ تقف شاهداً على ما استمتع أن يحققه خلال تلك السنوات، وما عجز عن تحقيقه. وهو في تقيمه لما مر به من تجارب يحرص على ذكر تلك التي يقوم عليها شهود معاصرون (مد الله في أعمارهم)، حتى لا يظن أحد أن بعضها أملت الأوهام وأحلام اليقظة وتصفية الحسابات، فكلها وقائع ثابتة، اكتفى بالإشارة إلى مناصب أصحابها أحياناً، وذكر بعضهم بالاسم أحياناً أخرى، لا بقصد التشهير بهذا أو ذاك، ولكن بغرض دق ناقوس الخطر لمن خدعتهم المظاهر فأخفت عنهم الجوهر.

ولا يعني ذلك أن صاحبنا كان دائماً حكيماً، خالياً من العيوب والأخطاء، فلا يوجد قديسون بين البشر، بل جميعهم خطاؤون. وكثيراً ما يتأمل صاحبنا هذه المواقف التي مرت به، ويعيد تقييمها فيأخذ على نفسه أنه بالغ في سوء الظن بمواقف أطراف أخرى بعينها. ولكن ليس كل الظن إثم على أي حال، حسب أنه لم يتخذ موقفاً _يوماً ما_ بدافع شخصي محض وكثيراً ما يكشف أنه وضع ثقته في غير أهلها، وظن أن كل ما يلمع ذهباً.

ولو أطلق صاحبنا العنان لقلمه لتحول هذا العمل المتواضع إلى سفر ضخم، أو إلى عدة كتب، لعل أخطرها وأكبرها حجماً ما يتصل بتجربته الجامعية التي اكتفى هنا بالحديث عن العلل والأمراض التي تعاني منها الجامعة محاولاً تشخيصها، دون أن يتطرق إلى علاجها، فليدب بحكم خبرته وتجاريه ومعرفته بأكبر جامعات العالم _وصفات كثيرة للعلاج، لم يجد من الحكمة أن يفرد لها مساحة هنا.

كذلك لو أطلق صاحبنا العنان لقلمه، لكتب الكثير والكثير عن الشخصيات التي عايشها، واحتك بها على طول طريق الحياة: المغمورون منهم والمعروفون على السواء، شخصيات عبرت عن قسَمات المجتمع المصري من الفلاحين والعمال والحرفيين، والمثقفين، وبعض من اقتربوا من السلطة. ولعله يستطيع يوماً ما أن يخص تلك الشخصيات بعمل قائم بذاته، إذا امتد به الأجل، ونجت ذاكرته من أمراض الشيخوخة. ولم يتناول صاحبنا _أيضاً_ بعض من عرفهم من المثقفين وأساتذة الجامعات في أسفاره وزياراته الخارجية، ولا انطباعاته عن المؤسسات العلمية في الغرب، فقد حرص هنا على التركيز على التجارب المتصلة بوطنه ومجتمعه، وأن يكون حديثه "عاماً" وليس "خاصاً"، يخاطب القراء جميعاً، ولا يركز

على "النخبة" وحدها. فالرجل لم يحسب نفسه يوماً على تلك النخبة، وإن انتسب إليها بحكم موقعه، فهو دائماً— يجد نفسه بين بسطاء الناس، يطيب له الجلوس إليهم، ويوقف عمله العام على خدمتهم والدفاع عنهم، أداءً لحق واجب في عنقه لمن خرج من بينهم، وورث عنهم حكمة المصري القديم.

وكم يتمنى صاحبنا أن يختم حياته بتقديم الأعمال العلمية التي خطط لها، وأعد مآنتها، ولكن جرت مشاغله العلمية إلى إرجائها. ويتطلع إلى اليوم الذي يستطيع فيه أن يظفر لنفسه، بعدما يتخلص من كل التزاماته، وفي مقدمتها رئاسة الجمعية المصرية التاريخية، ليعكف على إخراج ما في جعبته من أفكار في عمل شامل من عدة مجلدات يغطي تطور المجتمع المصري في العصر الحديث من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، يختم به حياته العلمية.

وأخر الأمنيات أن يموت كالأشجار واقفاً، وألا يسقط القلم من يده، وأن يظل قادراً على التفكير والإبداع حتى يجود بالنفس الأخير.

والله الأمر من قبل ومن بعد، وهو على كل شيء قدير.

وتسع الفسطي

عندما كتب "صاحبنا" سيرته الذاتية، كان يرمى إلى أداء حق واجب الأداء لوطنه العزيز وأمته، فقد أعطاه الوطن الكثير، وشرفته أمته بالانتماء إليها. أراد أن يحكى للشباب سيرة مواطن في إطار قصة الوطن وأن يلفت النظر إلى ما كان إيجابيا دافعا إلى الأمام، وما كان سلبيا يعوق حركة الوطن، ويحول دون تحقيق آمال الأمة. كانت رؤية "صاحبنا" على إتساع نطاق تجربته الذاتية تركز على الموضوعي "لا الذاتي"، على الظواهر وليس الأفراد فالظواهر بخيرها وشرها تعبر عن هموم الوطن ومشاكل الأمة، أما الأفراد مهما علا قدرهم فزائلون، وأما الوطن فباق. لذلك عندما أشار "صاحبنا" إلى بعض الوقائع اللافتة للنظر مقرونة بذكر أسماء أبطالها إنما كان يرمى التنبيه إلى أن عمل الإنسان - خيرا كان أم شرا يظل قرين اسمه، فمن جنح إلى الخير ذكره الناس له، ومن جنح إلى الشر حسبه الناس عليه.

ولم يكن السلوك الفردي محور اهتمامه؛ يقوم ما أعوج منه، ويشيب من أحسن، طالما كانت العصمة له وحده. وطالما كان الخطأ والصواب من خصال البشر (الذين ينتمى إليهم). ولذلك عندما أشار إلى صاحب سلوك معوج إنما أراد بذلك أن يوصل رسالة إلى كل من يمارسون نفس السلوك "تنتهزم باليوم الذي تكشف فيه أفعالهم" فيرتدعون، وكان ذلك كله في إطار النقد المباح "البعيد تماما عن القذف والسب" فليس من خلق "صاحبنا" استخدام هذا النهج كما أنه يمت كل من يلجأون إليه. كان الشأن العام مرامه ومبتغاه وليس الشأن الشخصي وخاصة أنه توجه بسيرته إلى الشباب عساهم ينتفعون بها وجعلها نذيرا لمن يسمعون الآبار أمامهم لعلهم يتعلمون.

لم يدر بخلده عندما صدر الكتاب في الخامس من ديسمبر ٢٠٠٤، أنه سوف يلقي كل هذا الاهتمام من الوسط الثقافي المصري والعربي ومن الرأي العام على السواء. فقد اهتمت الجماعات الثقافية بعقد ندوات لمناقشة الكتاب شارك فيها كبار المثقفين كانت أولاها في "أنتليه القاهرة" مساء الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤ حضرها نحو الثمانين من الكتاب والأدباء والشعراء والفنانين وكشف الحوار الذي دار بالنوبة عن أن معظم الحضور كانوا قد قرأوا الكتاب بالفعل رغم مرور أسبوعين فقط على صدوره. وكانت النوبة الثانية بصالون التذم الفكري مساء السبت ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٤ بتقابة الصحفيين حضرها نحو الستين من المثقفين والكتاب

وأستاذة الجامعات. وعقدت الندوة الثالثة بكلية الآداب جامعة المنصورة يوم السبت ٢٢ من إبريله ٢٠٠٠ بمدرج أحمد لطفى السيد" حضرها نحو المائتين من الطلاب والأساتذة" وكشف الحوار الذى دار فيها عن أن الرسالة وصلت إلى الشباب بالفعل" فقد عبرت أسئلتهم وتعليقاتهم عن معرفة بالكتاب. وجاءت الندوة الرابعة بدعوة من مجلة " أدب ونقد " التى تصدر عن حزب التجمع" وعقدت مساء يوم الأربعاء ١٨ مايو ٢٠٠٠، وحضرها جمهور من المثقفين والمناضلين السياسيين وأساتذة الجامعات والشباب. أما الندوة الخامسة فنظمها نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا يوم الاثنين ٦ من يونيو، ٢٠٠٥

وعلى عكس ما توقع " صاحبنا " اهتم جهاز الإعلام المسموع والمرئى بالكتاب" واحتفى به احتفاء كبيرا" فخصصت إذاعة الشباب والرياضة سهرة يوم الثلاثاء ٢١ من ديسمبر ٢٠٠٤ لمناقشة الكتاب واستطلاع رأى بعض الكتاب من مختلف الأعمار فى الكتاب على الهواء مباشرة" كما استضافت قناة النيل الثقافية " صاحبنا " وياقة من المثقفين فى سهرة الأربعاء ٢٠ من إبريل ٢٠٠٥ ببرنامج " قمر النيل" الذى يبت مباشرة عبر الأقمار الصناعية إلى مختلف البلاد العربية" كما يستقبل فى مصر على الإرسال الأرسى.

وفيما بين تاريخ صدور الكتاب (٥ من ديسمبر ٢٠٠٤) وآخر مايو ٢٠٠٥ نشر نحو ٢٥ مقالا عن الكتاب بالصحافة المصرية" ونشرت بعض الصحف مقالان أو ثلاث مقالات عن الكتاب بأقلام كتاب مختلفين، فنشرت الصحف القومية: أخبار الأدب" والقاهرة" والأهرام" وصباح الخير" والاذاعة والتليفزيون" عدة مقالات، ونشرت الصحف الحزبية: الأهالى" والعربى" والموقف العربى" والوفد" وأفاق عربية" عدة مقالات أيضا. ونشرت الصحف المستقلة: المصرى اليوم" ونهضة مصر" وصوت الأمة" مقالات متفرقة.

وقد أشاد جميع من تناول الكتاب بجرأة صاحبه فى إلقاء الضوء على مواطن الفساد فى مختلف المواقع التى قطعها خطاه" واعتبر معظمهم الكتاب علامة فى أدب السيرة الذاتية" ولم ترد إشارة إلى ماخذ فى الكتاب سوى ما اتصل بذكر أسماء بعض الشخصيات" فعلى حين رأى فيها البعض شجاعة تصيب للكاتب" نظر إليها السيد يسن باعتبارها نوعا من تصفية الحسابات (وهو ما لم يهدف إليه صاحبنا على الإطلاق)" وتعنى على الكاتب أن يستخدم الحروف الأولى بدلا من الأسماء.

كاتب واحد فقط شذ عن الجميع هو عبد العظيم رمضان. وكئنه أوتى الحكمة وحده" فرأى فى الكتاب ما لم يره غيره" إذ نشر مقالا فى مجلة " أكتوبر" فى ١٩ من مارس. ٢٠٠٥ اختار له عنوان " بل هى خطى مشاها خطأ! أكد فيه على أن الكتاب لا يحتوى إلا على أكاذيب" وأعرب عن حزنه الشديد " لأنه ليس من حق المؤرخ أن يكتب. واتهم " صاحبنا " إلى جانب الكتب" بالافتقار إلى الوطنية والعالة لجهات أجنبية" لأنه أقدم على ما لا يستطيع أن يقدم عليه أستاذ إسرائيلى " وأن كل ما جاء يكتبه محض افتراءات" وطلب من علماء النفس والأجناس أن يكشفوا له عن طبيعة " صاحبنا " فاتهم _ بذلك _ بالخلل العقلى" وأخرجه من زمرة الإنسانية" ومرض بأصله الإجتماعى" فلأنه جاء من قاع المجتمع" فلا عجب أن " ينضح كل إناء بما فيه ". وقدم رمضان أمثلة من الكتاب تتصل بمن وردت أسمائهم صريحة" وما لم ترد أسمائهم على الإطلاق" فتبرع عبد العظيم رمضان بالكشف عنها والتشهير بها.

ولما كانت مقالة رمضان مليئة بالقذف الصريح والسب المقذع " والاتهام الخطير" فلم يكن من المناسب النزول إلى هذا المستوى المتردى للرد عليه" اكتفاء بالجوء إلى القضاء. ولكن بعض أهل الخبرة فى التعامل مع مثل هذه الشخصيات نصحوا " صاحبنا " بالرد عليه" فإذا لم تنشر " أكتوبر" الرد" كان من حقه مقاضاة رئيس تحرير المجلة أيضا، فكتب ردا بعنوان: " وقفة الحيران فى أحوال رمضان" تأخرت المجلة فى نشره لمدة ثلاثة أسابيع (مخالفة بذلك نص قانون الصحافة)" فنشرته يوم السبت ١٤ من مايو ٢٠٠٥ كما نشره " صاحبنا " بجريدة " العربى الناصرى" يوم الأحد ١٥ من مايو. ٢٠٠٥ وجاء النشر فى أكتوبر مقرونا بما سعى ردا من عبد العظيم رمضان على مقال"صاحبنا " اختار له عنوان " أخلاقيات عباس" " أضاف فيه إلى مارمى به " صاحبنا " من تهم " ما يمس شرفه وذمته المالية" وبذلك هبط عبد العظيم رمضان إلى مستوى "الردح" " فلجأ " صاحبنا " إلى القضاء ليلقن رمضان درسا فى أدب الحوار.

وكان من الواضح أن بعض من تناول الكتاب دورهم فى فساد الجامعة" ممن ذكروا بالاسم" ومن نكروا نون الإشارة إلى أسمائهم" قد حاولوا استعداء أجهزة الأمن ضد " صاحبنا " " وعندما لم يجدوا استجابة حاولوا تحريك السلطات الجامعية" فلم يتم الاستجابة لهم أيضا، لأنه عشية صدور الكتاب " وفى شهر يناير ٢٠٠٥ تحسيدا" نشر التقرير التولى عن الخمسمائة جامعة ذات الاعتبار فى

العالم " فلم تكن أى جامعة عربية من بين تلك الجامعات " على حين كانت هناك عدة جامعات فى إسرائيل " و١٧ جامعة فى الهند " و٢١ جامعة فى الصين " وجامعتان بجنوب أفريقيا (على سبيل المثال لا الحصر) " مما جعل لكل ما جاء بسيرة " صاحبنا " عن الجامعة كمؤسسة أكاديمية ناقوس خطر أخذ يدوى فى أرجاء الوطن العربى " فتناولت الكتاب بالعرض صحف خليجية ومغربية وصحف لندنية عربية " بل تناوله أحد كتاب الأعمدة فى الجارديان الإنجليزية .

وفضلا عن ذلك نشطت حركة ٩ مارس المطالبة باستقلال الجامعات للمطالبة بكف يد الأمن عن التدخل فى الجامعة " وضرورة إصلاح التعليم الجامعى " والنهوض بالبحث العلمى " وكلها أمور تناولها " صاحبنا " فى " مشيناها خطى " . لذلك لم تجد محاولات من أرائنا إستعداد سلطات الأمن وسلطات الجامعة ضد " صاحبنا " " فاستفابوا من مركب العتلة عند عبد العظيم رمضان " فنصب نفسه حاميا لهم " ورأى أن الفرصة قد حانت له ليصب أحقاداه على " صاحبنا " بعد أن كشف ممارساته السلبية فى مركز تاريخ مصر المعاصر " ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة " مستخدما أخط أساليب القذف والسب .

ومما يكشف عن الصلة بين حملة رمضان وزمرة الفساد " تلك القضية التى رفعها حسنين ربيع وحامد زيان " وزبيدة عطا (التى لم ترد أى إشارة إليها بالكتاب) " وإيمان عامر (التى تبتأها صاحبنا منذ كانت معيدة " درست عليه الماجستير والدكتوراه " وبذل معها أقصى الجهد حتى قدمت رسالة الدكتوراه وتمت ترقيةها مدرسة على يديه) " وتولى رفع الدعوى فى ٢١ من مارس ٢٠٠٥ إستاذ فى القانون ، ولكن عريضة الدعوى جاءت مليئة بالثغرات القانونية التى سوف تكون محل نظر القضاء العادل .

جاءت هذه التطورات لتكشف لصاحبنا عن معادن الرجال . تأثر كثيرا بما أحاطه به أصدقاء وزملاء أعضاء من حذب ورعاية " إلى حد تفكير البعض فى تشكيل "لجنة مناصرة" تتولى عنه أتعاب المحاماة " ولم يقنع الأصدقاء بالعدول عن الفكرة إلا عندما تأكدوا من وجود فريق دفاع متطوع من كبار الأساتذة المحامين شملوه برعايتهم الكريمة . وكان لتطوع الكثير من الزملاء لمدة بكل ما تحتاجه الدعوى من أدلة ثبوتية إضافة إلى ما بين يديه منها ، كان له أبلغ الأثر فى دعم إيمانه بقيم الحق والخير والعدل ، ويقينه أن الرسالة التى حملها على عاتقه فى سيرته قد وصلت لأصحابها ، ولم يشعر يوما بالندم على ذلك ، بل ستنجح له هذه القضية المرفوعة

ضده وتلك التي رفعها على عبدالعظيم ومضان فرصة تفصيل ما أوجز بالسيره ،
وتعريه ما تركه مستورا ، في طبعة ثالثة للكتاب تصدر فيما بعد .

ولما كانت " مشيناها خطي " شهادة مواطن مصري على تطور المجتمع
المصري في نصف قرن من الزمان ، اهتمت بعض دور النشر الأوروبية بترجمته إلى
الفرنسية والانجليزية ، وسوف تصدر الترجمة باللغتين في العام ٢٠٠٦ .

عن مشيناها خطي وصاحبنا

قالوا

محمود خير الله - مجلة الاذاعة والتلفزيون - ٢٥-١٢-٢٠٠٤

شهادة الدكتور روف على الواقع الأكاديمي المتردى مثلت لب سيرته الذاتية ، ولم
لا وهو لا يكاد يشبه أحدا من أساتذة الجامعات في هذا العصر الرجراج . فقد
ظل الرجل نسيجا وحده من الكفائة والوطنية والوعى ، ولم يكن يقبل في الحق لومة
لائم ، ولم يجامل طالبا أو طالبة حتى لو كان نجلا لأهم الشخصيات ، وهو ممن
يدافعون عن حق الفقراء في التعليم ، ليس لأنه كان فقيرا ذات يوم فحسب ، بل لأنه
يدافع عن مبادئ جامعية عريقة ، بغض النظر عن الأسماء والمناصب ، تحية
للمؤرخ الكبير ولأصدقائه الذين دفعوه الى رواية سيرته ، وتحية لسلسلة " كتاب
الهلل " التي قدمت الى أنب السيرة الذاتية الغربى ما يستحق التقدير .

علاء عريبي - الوفد - ٢٥-١٢-٢٠٠٤

منذ سنوات لم أقرأ مذكرات بقوة وأهمية ما كتبه د. روف عباس الكاتب وأستاذ
التاريخ بأداب القاهرة ... ما أن تبدأ في قراءة السطور الأولى ، لا تستطيع أن
تتركها حتى النهاية .. وهو فيها يكشف بعشرط جراح ، الفساد والتجاوزات التي
تنخر في الجامعة والمجتمع ، وصل بكشفه هذا الى حد قد يسأل عنه ... الصورة
التي كشف عنها د. روف في هذه المذكرات في الحقيقة صورة واضحة لواقع مؤلم ،
أفسده الساسة والجشع وحب المال والسلطة . صورة توضح وتشير إلى الأسباب
الحقيقية وراء الانهيار العلمى والتعليمى فى مؤسساتنا التى نسميها علمية وتعليمية .
سيرة د. روف عباس ابن العامل فى السكة الحديد الذى أصبح مؤرخا ،
وأستاذا فى الجامعة ، يجب أن تقرأ بعناية .

محمود الورداني - أخبار الأدب -

٢٦-١٢-٢٠٠٤

تكاد السيرة الذاتية للمؤرخ الكبير روف عباس تكون سيرة الوطن وأوجاعه

وأحلامه التي طالت السماء يوما ، والمعارك التي خاضها على مدى أكثر من خمسين عاما تكاد أيضا تكون هي ذاتها المعارك التي خاضها الوطن .

وأذا كان د. عباس متحفظا إلى أقصى حد فيما يتعلق بالجوانب الشخصية الحميمة في حياته ، فإنه كان منطلقا _ إلى أقصى حد ممكن _ فيما يتعلق بالأحداث والوقائع التي كان طرفا فيها أو شاهد عيان عليها .

والحقيقة أن القارئ يشعر فور الانتهاء من آخر صفحات سيرته الذاتية التي صدرت أخيرا في سلسلة "كتاب الهلال" ، يشعر بالانحياز إلى صف هذا الرجل الذي عاش مرفوع الرأس ، وواجه عواصف الفساد ، وبيع وشراء النفوس والضمان بثبات نادر ، يليق حقا بتاريخه العلمي وإنجازته كمؤرخ ومعلم لأجيال من الباحثين والمؤرخين .

عبدالعال الباقوري - العربي -

٢٦-١٢-٢٠٠٤

على الرغم من الالامح ، لم أكن أتصور أتصور أن "صاحبنا" سيفرغ من كتابة مذكراته بسرعة فاجأتني وفاجأت أصنقاءه الآخرين ، ولكنها أسعدتنا . وإن كنت _ بيني وبين نفسي _ أظن أنه فرغ من كتابتها بسرعة ، فقد حدث هذا في الصيف الماضي ، في رحلة يقوم بها سنويا إلى ابنه الوحيد في إحدى دول أوروبا .

وحين فرغت من قراءتها ، والتهمت صفحاتها ، وعشت بعض ما رواه شفاهة وهو مكتوب على الورق ، أحسست بمتعة تمنيت معها لو أنه أمتعنا أكثر ، ويأح بكل ما لديه ، وأفاض في مواقف رواها بسرعة شديدة ، مثل الفصل الخاص ببناء مبنى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وهي قصة عشت وصحبه معه كثيراً من فصولها ، وهي فصول جديرة بأن تكتب حرفا حرفا ، لأن كتابتها تفصيلا ستقطع الطريق على كثير مما مكن أن يقال ، خاصة أن المتقولين كثر ، وناكرى الجميل ، ومن ينسون الأيادي أكثر وأكثر .

لقد أصبح النص بين أيدينا ، ويجب أن نتعامل معه كوثيقة أو شهادة على العصر ، أو عمل أنبي من طراز رفيع ، أما الإضافة إليه والتوسع فيه فمهمة أخرى .

وهنا يجب أن أذكر بالتقدير الصديق القديم أيضا الأستاذ مصطفى نبيل رئيس تحرير الهلال وكتاب الهلال ، الذي سارع في إصدار هذه المذكرات التي تأخذ مكانها المرموق في هذه السلسلة العريقة إلى جانب المذكرات الجميلة التي صدرت

أحمد الجمال - العربي -

٢٠٠٥-١-٢

في ظني أن المؤرخ الدكتور روف عباس قد عمد أن يضع مواطننا مصريا تصادف أن اسمه روف عباس ، وأخذ يتعامل معه كظاهرة أوحالة دراسة ، تعامل خبير في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد ، حتى اكتملت " التعشيق " بين المواطن روف وبين أسرته وفننه الاجتماعية وبيئته المحيطة ، ومراحل نموه الزمني لتتواكب مع مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في وطنه ، وكانت النتيجة بهذا تاريخيا متماسكا ، استخدمت فيه كل العلوم المساعدة لعلم التاريخ .

ولأننا بصدد مؤرخ يتعامل مع مصدر حي ، يحاول أن يستنطق شهادته لتصبح مكتلة كمادة أولية ، فإن الأمر جاء خلوا من المحسنات من أي لون ، فلا محسنات بديعية ، ولا مساحيق لتجميل أي قبح كان ، ولا لتزييق أية واقعة وتزييف أي واقع ، سواء اتصل بالمصدر نفسه (المواطن روف عباس) ، أو اتصل بمن هم في موقع أعلى منه كالجدة والأب وأساتذة المدرسة والجامعة ثم الزملاء تحت القبة الجامعية ، وصولا إلى الوزراء وكبار المسؤولين حتى رأس الدولة

وإذا كان من نقد يوجه في هذا المقام ، فإنه يوجه إلى روف عباس الأستاذ المؤرخ الذي أهمل لسنتين طويلة في استخلاص ما لدى المواطن روف من إمكانات وخبرات وإنكريات ومواقف يبدو أنها أكبر وأعمق وأكثر جثرية مما ورد في تلك الشهادة التي جاءت في صفحات محدودة من القطع الصغير .

ثم نصية إلى فارس من طراز خاص يقف من وراء الإصدار والدأب على مطاردة أصحاب تلك الرؤى والمواقف ، ويتحمل بشجاعة أن يعبروا عن أنفسهم بحرية كاملة ، هو الفارس مصطفى نبيل رئيس تحرير الهلال.

محمد الهاز - صوت الأمة -

٢٠٠٥-١-٢

تستهويني قراءة الوجوه ، أجد متعة في استطلاع ملامحها والسفر في تفاصيلها ، وعندما وضعت صورة د. روف عباس أمامي وجدتني مشدودا إلى جديته ، وجهه يشي بأنه مقاتل حقيقي وإيس مزيفا ، يعمل في صمت ولا يتاجر بما أنجزه ، يقول رأيي ولا يخاف بعد ذلك على رزقه أو على منصبه . فكل شيء إلى زوال إلا القiecie

التي يمكن أن يجتنيها الإنسان من صراعه مع الحياة .
التي تبذل كل جهدها لنجعلنا جميعا أشباه رجال ، ولا ينجو منها إلا من
رحم ربى .

أمسكت سيرته الذاتية التي صدرت منذ أيام ، واختار لها عنوانا قصده
بعنايه هو " مشيناها خطى " فلم يخيب ظنى فيه .. حمل تاريخه على ظهره ، لم
يتعب ولم يكل ولم يمل ، لم يكن كاشفا فقط لكل ما تعرض له فى الحياة ، ولكن كان
فاضحا كذلك لكل من سقط من رجال وأساتذة جامعة ومؤرخين وسياسيين فى
صراعهم مع الحياة . سيرة د. روف عباس ليست حكاية للتسلية ، ولكنها وثيقة
إدانة لعصر فاسد ويشر ففقدوا شرعية وجودهم فى الحياة .

يحمل روف عباس على كتفيه خمسة وستين عاما لا يعتبرها كلها فى صالحه
، ففى تقييمه لمسيرته يرى أنه لم يكن دائما حكيما خاليا من العيوب والأخطاء .. فلا
يوجد قديسين بين البشر بل جميعهم خطاؤون .. معنا إذن رجل موضوعى فى نظريته
لنفسه ، ونظريته للآخرين ، وهذا ما يجعلنى أرتاح كثيرا لمعظم الحكايات التى علقها
فى رقبته ورقبة من حوله . فهو لم يخف شيئا لا عن عائلته ولا عن زملاء طريقه
الأكاديمي .

إيمان يحيى - القاهرة -

٢٠٠٥-١-٤

لقد تعود القراء لكتب السيرة الذاتية لشخصيات سياسية أو أدبية ، أما
مشيناها خطى " فيتعرض لرؤية مؤرخ مرموق لحياته ولمسيرة أكثر من نصف قرن
من التحول الاجتماعى بعين طازجة ترصد الحوادث والتفاصيل التى نقابلها يوميا ،
وقد لا تلتفت لمغازها ، فيلتقطها ويضعها فى إطار كاشف من الظروف المحيطة
والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ويضعها على الورق بنفس روائى
أخاذ ومن خلال ذكريات روف عباس ومسار حياته تكتشف تقييم المؤرخ
الموضوعى لثورة يوليو ، هذا التقييم الذى لا يففل سلبياتها ولا يقلل من انجازاتها .

..... من يقرأ " مشيناها خطى " يكتشف فوراً جرأة الكاتب على تفسير
"تابو" المحرمات ، ومعنى عدم ذكر أسماء الشخصيات المعروفة والعامّة التى
اصطدم بها " صاحبنا " ولعل ذلك يعطى سيرته مذاقا خاصا ، لانتقاصه الصراحة
التي طالما نفتقدها فى أدب السيرة الذاتية فى مجتمعاتنا العربية، وتبدو شخصية
الكاتب المستقيمة والمحبة للعواجهة والمستعدة للنزال _ فيما يراه صوابا _ واضحة

أحمد الخميسي - أخبار الأدب -

٢٠٠٥-١-٩

النص المكتوب واحد ، إلا أن قراءته تختلف بحيث تصبح هناك عشرات النصوص بعدد القراء . والبعض سيرى في كتاب د. روف عباس " مشيناها خطى " كشف للفساد في الجامعات وتردى أحوال العلم ، وقد يجد البعض أن الكتاب يعكس _ بشكل ما _ رحلة مصر الاجتماعية والثقافية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى يومنا متبلورة في رحلة د. روف عباس ذاته وحياته الحافلة بالعطاء العلمي . ولكن شخصية الكاتب ، الذي كلما اعتصمته أزمة تمس كرامته " نفر في جبينه العرق الصعيدي " (على حد تعبيره) الذي ورثه عن جده النازح من جرجا إلى القاهرة .

..... يقول د. روف عباس في مقدمة كتابه " مشيناها خطى " أنه كان مستقلا ، بينما تشهد حياته كلها ، وكتابه هذا ، وأعماله ، أنه أفنى حياته في الإنحياز إلى قضايا المجتمع المصري ، والوطنية ، وكتابة تاريخ مصر بعيون فقرائها ، نون أن يفارقه خلال تلك الرحلة الطويلة شعوره الشديد بكرامته ... قدم إلينا سيرة ذاتية معتمة ، تكاد في بعض صفحاتها تقترب من الكتاب الأدبية أهم ما فيها أنها تشكيل لذلك الفهم الغريزي للعلم الذي يتميز به العقل المصري في أشق الظروف ، فيجعله يشق طريقه بإرادة وصبر مذهل نحو النور .

علام الديب - القاهرة -

٢٠٠٥-١-١١

قدم المؤرخ الدكتور روف عباس كتابا فريدا في صراحته ، صراحة عن نفسه وعن وطنه ، وعن أدغال الفساد التي خاض فيها . حدثنا عن قوة الفقراء وعزمهم ، عن إصرارهم على العلم وتمسكهم بالكرامة ، ورفضهم المهانة .
..... من أفتتح فصول الكتاب فصل " تحت القبة وهم " والقبة هنا هي قبة الجامعة ، أما الوهم فهو الفساد العنكبوتي الذي التفت حول هذه المؤسسة العريقة ، التي كان يجب أن تقوم فوق المجتمع ، لتقدم له أدوات الفهم والعلم والتقدم ، فتحولت إلى " مفرخة " للفساد والمفسدين ، والتجار والمتاجرين بالعلم وبالعلم الوطني .

..... كل صفحات الكتاب تقدم صرخة من أجل الإصلاح وتؤكد أن بقاء

الحال على ما هو عليه في الجامعة أمر يشبه الانتحار أو شرب السم .

السيد يس - القاهرة

١٩٩١-٢٠٠٥

مازالت أصداء السيرة الذاتية للمؤرخ المعروف الدكتور روف عباس تتردد في الأساطير الثقافية ، وذلك تفسيرات متعددة ، لعل أهمها أنه حكى بكل صراحة عن أصوله الطبقية وأبرز أنه كان ينتمى إلى أسرة مصرية فقيرة مكافحة ، غير أن هذه الأسرة ساعدته بكل استطاعتها على إكمال تعليمه الأساسى وناضل هو لكى يستكمل تعليمه الجامعى ، إلى أن استطاع أن يحصل على درجة الدكتوراه في التاريخ ويعين في الجامعة، لكى يصبح من بعد أستاذ ومؤرخا مرموقا .

سيرة كفاح تردت ربما آلاف المرات مع مئات المثقفين والاكاديميين المصريين الذين ينتمون في غالبيتهم العظمى الى الطبقات الفقيرة والمتوسطة . من هنا يمكن التاكيد أن سلالة هاتين الطبقتين _ على مر الزمن _ هي التي منحت مصر المحروسة عقلها الحديث والمعاصر.

... غير أن إحدى ميزات روف عباس _ كما تظهر من سيرته _ أنه كان يحب الاستقامة على المستوى الفردى والمجتمعى ، ولذلك دخل في معارك شتى منذ صدر شبابه . غير أن سيرته تصور الفساد الاكاديمى في الجامعة أبلغ تصوير . وميزة هذا الشق من السيرة أنه يكشف أن الانسان الاكاديمى ليس _ بالضرورة _ هو الانسان الجبرا من العيوب، والخالى من العقد ، والمحصن ضد الفساد .

... غير أن هذا شئ ، وذكر المفسدين الجامعيين بأسمائهم الحقيقية شئ آخر ... وأنا في الواقع ضد هذه الممارسة على طول الخط ، لأنها قد تختلط بمسألة تسوية الحسابات بعد أن انتهت المسيرة أو كانت . وقد تصبغ العوامل الذاتية أحكام صاحب السيرة وتقال من موضوعيته ...

ماجدة الجندي - الأهرام

١٩٩١-٢٠٠٥

مثل عدد من السير الذاتية التى صدرت في السنوات الأخيرة تكتئ خطئ المؤرخ الدكتور روف عباس التى مشاها ، سيرة حياة مواطن ووطن . هكذا عايشت وعشت " مشينها خطئ " الصادرة عن دار الهلال . فكأنها خطئ الوطن ، تكافح الظلم والفقر وشتلف العيش ، تفتش عن مخرج وميلاد ، تمنى نفسها بالمستقبل وأحلام البناء ، فإذا بالمسافة بين الظلم والحقيقة والانفصال بين الفكر والواقع .

وإذا بالتحولات والخلطة لمؤسسات الوطن ، والحيرة والمقاومة ، ومحاولة النجاة بأبسط الخسائر من زمن سيادة أخلاق السوق .

الظروف الأولى لصاحب السيرة هي البحر المتلاطم الذي يحاول أغلب المصريين العوم فيه . كان الأمر كذلك ، وربما تغير ولكن المكابدة ظلت هي أهم المعالم .

وصاحب السيرة عندما يهدها إلى الشباب من ناحية ، وإلى من يسممون أمامهم الآبار ، يختزل وضيغم طرفي المعادلة غير المتكافئة في تاريخ مصر الأخير : الناس والشباب بطاقتهم وأحلامهم ، وحقهم في بلدهم ، وفئة مسمى الآبار التي تتعدد تنويعاتها وتتلون أشكالها من محبطين ، وسارقين ، ومفسدين ، ومخربين ، وجهلاء ، ومتحكمين ، وسارقين فانظر من حولك جيدا ترى محصلة الخطى التي مشاها د. روف عباس ، وتجاوزها كمواطن . أما الوطن ففي انتظار إرادة الشباب الذين أهدى اليهم كتابه ، وحننهم من مسمى آباره .

إيمان يحيى - الأهرام -

١٢-١-٢٠٠٥

في الأيام الأخيرة ، صدرت عن دار الهلال السيرة الذاتية للمؤرخ البارز د. روف عباس تحت عنوان " مشيناها خطى " يتعرض فيها الكاتب لسيرة نصف قرن من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مصر عبر مسيرة حياته ، ويتوقف أمام عدة محطات بارزة بدء من قصة كفاحه الموير من أجل الحصول على قسط من التعليم في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية مغايرة ، مروراً بعمله بأحدى شركات القطاع العام ، ومعايشته الأمراض التي صاحبت نشوئه وأدت به ...

..... وتبدو السيرة الذاتية للدكتور روف عباس مثالا مثيرا لقدرة المؤرخ على توثيق الوقائع والأحداث ، واحضار الشهود والدلائل بأسمائها ، في صراحة فائقة ، كثيرا ما افتقدتها أدب السيرة الذاتية العربي . إنها صراحة وصديق لم ينج منها نكريات صاحبنا في النشأة المرتبطة بالفقر والحرمان ، كما لم ينج منها المفسونون الذين قابلهم الرجل في مسيرة عطائه وحياته .

نبيل صديق - صباح الخير -

١٥-٢-٢٠٠٥

في قسم التاريخ بكلية الآداب " جامعة القاهرة " عرفت الدكتور روف عباس حامد" وتعلمت على يديه " لقد كان رئيسا لقسم التاريخ آنذاك " ودرس لنا تاريخ

مصر الحديث والمعاصر" وتعلمنا منه معنى الوطن والوطنية والإلتزام فهو عاشق لمصر ولتراب مصر. لقد كان مثالا يحتذى به للأستاذ الجامعي المحترم الكل يهابه ويحترمه" وفي نفس الوقت يحبته. وكان قريبا من الطلاب" يسمعهم ويحاورهم كأب حنون" حريص على مصلحة الطلاب" وكان كل واحد منهم إبنا من أبنائه.

وفي سيرته الذاتية "مشيناها خطى" حاول الدكتور روف عباس أن يطرح خلاصة تجربته موجهها كلامه إلى الشباب ... عساهم يجدون ما يفيد" وإلى الذين يسمعون أمامهم الأبار لعلمهم يتعظون. وفي سيرته الذاتية محطات رئيسية لحياته" كل محطة تركت بصماتها على شخصيته. وكان صريحا في عرض كل محطة بعمق ووضوح" بصورة لم نألفها في السير الذاتية" لأن أغلب أصحاب السير الذاتية يحاولون تجميل أنفسهم" والدفاع عن أنفسهم" ولم أجد هذا في سيرة د. روف عباس" عرض لنا لحظات العناد والإصرار والصبر، وأيضا لحظات الإحباط وخيبة الأمل ... بكل صراحة.

عصام العريان - آفاق عربية -

٢٠٠٥ - ٢٠٢٥

لا تكاد تبدأ في قراءة هذه السيرة الذاتية حتى تنتهك فيها" ولا تتركها حتى تنتهي منها" ولا تفارق الابتسامة الساخرة شفقتك" بينما يوشك الدمع أن ينهمر من عينيك على أحوال آلت إليها مصر في عهد الجمهورية" سواء ثورة ناصروا انفتاح السادات" أو عصر مبارك الذي لا أجد له تسمية إلا سطوة الأمن على كل شيء.

هذه السيرة الممتعة بأسلوبها السهل الممتنع تشدك إلى نصف قرن من الزمان" يشهد عليه د. روف عباس" بدءاً من نشأته في بيت مصري مكافح بسيط" وانتهاء بإنتقاله إلى العاشر من رمضان ليتفرغ لبحوثه" ونشاط الجمعية المصرية للدراسات التاريخية" مروراً بدراسه وعمله" وحصوله على الدكتوراه" ونشاطه في الجامعة كأستاذ للتاريخ الحديث" ورحلاته الخارجية.

هذه شهادة مهمة جداً" وتكمن أهميتها في أنها تؤرخ لدور ثورة يوليو الاجتماعي" لأنها تأتي من إنسان يشعر بعظيم الامتتان ليوليو وبورها ، بينما هو ليس من دراويشها _ كما يصف نفسه _ ولذلك يكشف ويعري كثيراً من السلبيات القائلة في جميع المجالات الاقتصادية : حيث عمل في القطاع العام ، والسياسة : حيث راقب النشاط السياسي عن قرب ، والتعليمية : حيث العلمية حيث كان في أكبر جامعة مصرية ، والاجتماعية : حيث كانت رسالته العلمية في الماجستير والدكتوراه

عن العمال والطبقة العمالية والتقايات العمالية، والأمنية : حيث استدعى لمقابلة أمن الدولة بسبب لقاءاته المتكررة للقيادات النقيابية ورعايته لأحدها الخ .

أحمد عز العرب - الأهالي -

٢٠٠٥-٣-٩

في شهادة يسير روف عباس من واقع خبرته العلمية كأستاذ للتاريخ بجامعة القاهرة ، إلى مناخ التسلط الاستبدادي على جميع العلاقات الداخلية الجامعات ، والغياب التام لفكر وثقافة الديمقراطية عنها ، باعتباره السبب الرئيسي في فساد المناخ الأكاديمي ، وتزييف الكفاءات ، بإعلانه من قيمة الولاء الشخصي فوق كل اعتبار علمي أو موضوعي وقد التزم روف عباس كمؤرخ أمين بذكر وقائع ما جرى له أو عاصره ، لكن هناك وقائع أخرى لم يذكرها لأنه لم يعاصرها ... وهذر روف عباس في عنوان كتابه (سيرة ذاتية) ، وقد كتبها بوعي المؤرخ لوظيفة علم التاريخ ، وهي أن يساعد الانسان على رؤية واقع ، والنظر الى مستقبله ، لذلك لم يشغله كثيرا الجانب الذاتي أو الشخصي بقدر ما شغله أن تكون سيرته شهادة عصر ، تعكس تجربته كأستاذ جامعي ، لعلها تنفعنا ونحن ننظر فيما آلت إليه أحوالنا .

سعيد الشحات - العربي -

٢٠٠٥-٤-١٠

أجمل ما في السيرة الذاتية " مشيناها خطى " للمؤرخ القدير الدكتور روف عباس ، أنها احتوت على صراحة واضحة ، وصلت إلى حد أنه قال للأمر : " أنت أعور في عينك " ، كما احتوى على تواضع العلماء ، فالرجل يلخص تاريخه الوطني المشرق في بند " المحاولة " رغم ما قدمه من أنوار رائدة في مجال العلمي كمؤرخ وطني بارز ، وما قدمه في المجال العام من خدمات وطنية جليلة حسب ما أثارت له الظروف وأضفى تحرر " صاحبنا " من الارتباط بالسلطة على سيرته طابعا " شعبيا " تمثل في التقاطه لتفاصيل التفاصيل التي عاشها بين جنبات المجتمع المصري من قاعه إلى قمته ، وجمعها فيما يشبه اللوحة التشكيلية التي تخطف بصرك أولا في منظرها الكلي ، ثم تجبرك على تأمل تفاصيلها المتداخلة التي صنعت مشهدها النهائي . وفي التفاصيل أشار إلى الكثير والكثير ، وجمعه في منمنمات جاذبة .

.... ومن واقعة إلى أخرى ، يكتب " صاحبنا " بأسلوب حكاء عظيم لا يهمل

معلومة ضرورية ، ولا يعظم أخرى سلبية . ويذكر بالفضل أساتذته وزملاءه المؤرخين ، ويكشف في المقابل هؤلاء الذين يبيعون الحقيقة لأجل منافعهم الذاتية .

أسامة عرابي -المجلة-

١٧-٤-٢٠٠٥

"مشيناها خطى _ سيرة ذاتية " وثيقة تاريخية حية ، نابضة تمور بالحياة وإشكاليات الواقع المصري ، وشهادة لا يعوزها الصدق والأمانة ، وتبلور وعي الذات بعصرها .. تاريخ موضوعي ونقيق لتطور مجتمعنا العلمي والسياسي خلال ما يربو على خمسين عاما خلت ودعوة جادة للحوار حول حاضر هذه الأمة ومستقبلها ، بعد أن عدت عليها ريح السموم فنالت من عافيتها وإن لم تهن عزيمتها وأرادتها . وبذلك استطاع الكتاب برمزيته هذه أن يؤسس لفهم صحيح لماهية الوعي التاريخي الذي ينزع إلى تغيير الراهن وصيرورته إلى تاريخ دينامي كييفي ، يعيد صياغة البعد الأنطولوجي للإنسان بذاته وبالعالم ، متطلعا إلى غد مفعم بالحرية ، وإلى مثقف مؤمن بنوره الطليعي ، راميا إلى أكاديمي لا يفصل بين العلم والتاريخ ، ولا يرى الفكر خارج المعيش والواقع ، موحدا بين حريته وحرية المجتمع .

من هنا قدم لنا درجوف عباس جدارية تلخص في تعبيرها البليغ مسيرة وطن ، ومفهوم مثقف لم يحد يوما عن نهجه الذي اختطه لنفسه في الحياة ، فوضعنا أمام أسئلة محددة تستأنس بعقل نقدي ، ينأى عن التعصب والإنغلاق ، الأمر الذي يدعو القارئ إلى قراءة واقعه وما أصابه من تحولات وتبدلات بمفردات جديدة ، تحرره من أسار رؤيته التجزئية الضيقة ، والاتطلاق إلى آفاق أكثر شمولاً ورحابة .

عباده كحيلة -وجهات نظر- عدد مايو ٢٠٠٥

.... وقد أثار هذا الكتاب لدى صديقه ضجة داخل وطنه وخارج وطنه ، ونفذت

أعداده ، فأعيد طبعه غير مرة .

إذا نحن طالعنا " مشيناها خطى " نجد الكاتب قد التزم فيه بالشروط الأولى للسيرة الذاتية ، فقد كتبها بعد أن بدأ مرحلة الشيخوخة (٦٥ عاما) .. وقد بلغت تجربته الحياتية مرحلة نضجها ، عركته وعركها ، وشرع في تأمل مجرياتها بنظرة فاحصة إليها ، كابد فيها ما كابد ، وعاند فيها ما عاند..

من هذه الشروط أن يكون الكاتب ذا تميز في منحى من المناحي ، أضاف إليه وترك بصمة واضحة عليه ، وهو ما يتحقق في شخص روجف عباس ، وقد كتبت عنه ذات يوم أصغه بأنه " بقية باقية من جيل البنائين العظام الذين تعتر بهم

جامعاتهم اعتزازهم بهذه الجامعات ، فقد خلف في علم التاريخ مدرسة تروى أصدانها في وطنه ، وجاوزته إلى وطنه العربي الكبير ، واجتمع فيه إلى كونه عالما كونه إنسانا مضى به قطار العمر شامخا مترفعا عن الدنيا ، لم تعرف عنه ذلة في صبوته ، ولا هفوة في كهولته ، وهو في تعامله مع عالما هذا الرديء ، كان العهد وما يزال شجاعا ، يقول قولة حق ومقالة صدق ، لا يقيم وزنا لمال ولا جاه . ومنا المرء عنده عطاؤه .. عطائه وحسب .

.... ولكن الكاتب لا ينظر الى نفسه بعد هذا العمر على أنه مهرا مما يصيب البشر من أوجه القصور ... لا يقف عند وصف صورته ، إنما يصف أيضا صورة عاصروه لأنه في علاقته بهؤلاء يتكشف الصراع الذي يعطى السيرة الذاتية حيوية ، فهو ضرورة لها مثملا هو ضرورة للرواية ، فهناك أخيار وأشرار ، ودرجات بين هذا وذاك ، ويكل ألوان الطيف .

... ولأن سيرة الكاتب لا تنفصل عن سيرة عصره فإن من واجبه أن يكون شاه عيان على هذا العصر ، وهو ما التزم به في هذا الكتاب بحيث أننا نستمد منه بعض مما كانت عليه صورة مصر خلال الخمسين السنة الأخيرة من القرن العشرين . وأما كان في هذه الشهادة منفعلا بمشاكل وطنه ، كما كان طرفا في بعض هذه المشاكل والهموم ، مشاركا فيها أو منفعلا بها أو مراقبا جيدا لها .

فصل دراج (سوريا) - الحياة -

٢٠٥-٥-٤

"مشيناها خطى" سيرة مجزوءة لإنسان عصامي نموذجي ، جاء من صفوف الفقراء وتسلل إلى الجامعة ، وأصبح علما في الميدان الذي كرس له اجتهاده ، أي علم التاريخ . منذ نهاية الحكم الملكي تقريبا ، وصولا إلى نهاية القرن العشرين سيرتان تتوازيان وتتقاطعان ، تكشف إحداها عن نزاهة فرد أو أفراد وتعلن ثانياة عن علاقات إدارية سلطوية ، تتجاوز نيات الأفراد جميعا . تتوالى العهود ذ صفتها المختلفة ، مؤكدة فكرة "فساد الأزمنة"

لاغربة أن يتضمن كتاب "مشيناها خطى" فصلا بعنوان "تحت القبة وهم يرثى جامعة أصيلة كانت ويرثى معها أحلام تلاميذ نجباء لم ينسوا بعد معذ الجامعة كما ينبغي أن تكون . لايتسلل الفرغ إلى سطور الكتاب إلا حين يذهب كاذ إلى "بلاد الشمس" حيث الجامعة اليابانية تمحو التجهيل المنهجي الذي تلقته الجامعة المصرية .

هذا كله في مصر التي أعطت ولا تزال خيرة العقول المبدعة ، بدءاً بالطهطاوي
ومحمد عبده ، وصولاً إلى جمال حمدان ولويس عوض وانتهاء بمؤرخ لا يعرف
المساومة ، ترك شهادة أخلاقية رفيعة عن دور المثقف في الدفاع عن الحقيقة ومحاربة
الفساد .

نصار عبدالله - صوت الأمة -

٢٠٠٥-٥-٩

لكل شيء تاريخ ، ولأستاذ التاريخ أيضاً تاريخ !! إنه مثل كل شخص في
الدنيا ، بل ومثل كل شيء في الدنيا له بالضرورة تاريخ ... قد يكون تاريخاً عادياً أو
معلاً من وجه نظر البعض ، لكنه ممتع ومثير من وجهة نظر آخرين . وقد يراه
البعض مستفزاً ويأعنا على الغيظ والغضب ، لكن غيرهم قد يراه تاريخاً مشرفاً
حافزاً للهمة وجديراً بالاحترام .. وبالنسبة لى شخصياً فقد كانت ساعات ممتعة حقاً
تلك التي طالعت فيها السيرة الذاتية لواحد من أبرز الأساتذة المتخصصين في تاريخ
مصر الحديثة ، وأعني به الأستاذ الدكتور روف عباس الذي سرد سيرته الذاتية في
كتاب صدر مؤخراً عن دار الهلال بعنوان " مشيناهما خطى " ، والذي أعده واحداً من
أروع كتب السيرة في تاريخ الكتابة العربية . وفي تقديري فإن أهم المزايا التي يتسم
بها الكتاب أن الدكتور روف عباس لا ينتكر لأصوله الطبقية ولا ينحاز لأعدائها في
الداخل والخارج بعد أن صعد وضعه الاجتماعي ، بل إنه يعبر من خلال سرده
لسيرته الذاتية عن هموم وأوجاع الطبقة التي شب فيها ، والتي هي في النهاية هموم
وأوجاع الأغلبية الغالبة من أبناء الشعب المصري . وهكذا فإن الدكتور روف عباس
لا يروي لنا السيرة الذاتية الشخصية فحسب (رغم أن كتابه على المستوى
الشخصي مفعم بالدراما الإنسانية الكفيلة وحدها بجذب القارئ إلى سطوره) ،
ولكنه يروي لنا _ في الوقت ذاته _ قصة تطور اجتماعي طرأ على وطن بأكمله ،
بقصة تحول سياسي شمل أمة بأسرها خلال النصف الثاني من القرن العشرين
....

فريدة النقاش - المصري اليوم -

٢٠٠٥-٥-٢٤

وبوسعنا أن نتصور كيف يمكن أن ينعكس هذا الثراء في كل من التجربة
الحياتية والبحثية على مذكرات كتبها واحد من كبار المؤرخين المصريين وهو الدكتور
روف عباس ، الذي أعطاها عنواناً دالاً هو " مشيناهما خطى " وأهداها إلى الشباب

صاهم أن يجنوا فيها مايفيد ، واستلرد : وإلى الذين يسمعون أمامهم الآبار لعلمهم يتعظون، ويمكننا أن نضيف : أنهم يواصلون تسميم الآبار ولا يتعطلون
... تضاف هذه المذكرات الغنية _ التي ما أن ننته من قراحتها إلا ونجد أنفسنا شغوفين لمعرفة المزيد _ إلى سجل طويل يبدأ من " أيام " طه حسين ، مروراً "بأوراق العمر" للويس عوض ، وإيس انتهاء " بحملة تفتيش أوراق شخصية " للطفة الزيات ، التي تشكل

جميعاً مصدراً بالغ الخصوبة للمعرفة في التاريخ الاجتماعي ، معرفة يسوقها الفاعلون لا المتفرجون ، فما بالنا إذا كان الفاعل هو واحد من أكبر اساتذة المدرس الاجتماعي في التاريخ ، الذي يعتز أيما اعتزاز بأنه قد نجا من ورطة التعاون مع نظام السادات ، وحزب خدم السلطان ، وحكى عن هذا الحزب حكايات دالة تشيز أصحابها . وعلى الرغم من أنه ساند كل ما أنجزته ثورة يوليو على طريق التحرر من الاستعمار ، ورفع شأن الفقراء ، فإن هذا لم يمنعه من توجيه سهام النقد المريد لممارساتها المنافية للديمقراطية التي كانت سبباً رئيسياً في انهيارها .

بورتريه (بدون توقيع) -الموقف العربي-

٢٠٠٥-٥-٢٤

حارس تكافؤ الفرص العنيد . شفاف كندى الفجر الريفى الوديع ... قو كصخور المقطم المظلة على القاهرة فى حنو عنيد كشأن من تجرى فى شرايينهم دماء الجنوب الساخنة الطيبة . وبيع وعاصف ، ساخر والمعى . شكلت تضاريس روحه ترانيم كنائس شبرا ، وتواشيع الفجر الرمضانية فى بورسعيد وطوخ وكف الزيات ... ورسمت ملامح وعيه كتابات الراقى ، ومحمد عبيده وقاسم أمين ومحمد فريد ، وانتفاضات العمال ، ومعاناة المهمشين ، وكتابات الاشتراكيين ومرارة الظلم ، وأحلام الفقراء ، فأمن بمبادئ ثورة يوليو مبكراً ، وجاء انجاز العلمى المرموق ليؤسس أول مدرسة مصرية فى تاريخ الفقراء الاجتماعى ، ليس لأحد منهم فحسب ، بل ولأنه كان _ ولا يزال _ مؤمناً بحقهم الشرعى فى الحب الحرة الكريمة.

لذلك كله انتمى الدكتور روف عباس إلى " فريق الأكاديميين " الذين يؤمنون فعلاً لا قولا "بحتمية تفاعل الجامعة مع المجتمع وأهمية الاشتباك مع ال اجتماعى ، وضرورة أن يسهم العلماء فى توجيه المجتمع ومعالجة قضايا الكبر ... ووقف بقوة وكبرياء فى مواجهة الفساد والبيروقراطية ، مدافعاً عن القيم الجام

وليا مؤمنا أن دوره الحقيقي هو الدفاع _ حتى آخر رمق _ عن مبدأ تكافؤ فرص الذى حققته ثورة يوليو ... ورغم انتسابه لرجال العلم والنخبة العلمية رموقه ، فإن روف عباس لم يحصر نفسه فيها ، فهو دائما _ كما يقول _ يجد سه بين بسطاء الناس ، يطيب له الجلوس إليهم ، ويوقف عمله العام على خدمتهم لدفاع عنهم، أداء لحق واجب فى عنقه لمن خرج من بينهم، وورث عنهم حكمة نرى المصرى القديم .

حلمي سالم - الأهالي -

٢٥-٥-٢٠٠٥

... يلفت نظر قارئ " مشيناها خطى " أربعة أمور أساسية :

الأول : الشجاعة الأدبية التى جعلت المؤرخ المرموق لا يتحرج عن ذكر منيته اجتماعى المتواضع فى أسرة بسيطة عاملة، وما واكب ذلك من طموح وكفاح لديه تى وصل إلى مكانته العلمية والاجتماعية والأدبية العالية الحالية .

الثانى : الخط المستقيم الصريح الذى أدنى به الكاتب سطورره ورصد وقائعه ، بلا راوغة أو مداورة أو تزيين أو مهادنة ، وهو الخط الذى جعل هذه السيرة وثيقة ضحة تفضح الجوانب العديدة للهاوية التى تردى فيها الحقل الأكاديمى المصرى إجهة لتردى المجتمع كله، سياسيا واجتماعيا وأخلاقيا .

الثالث : هو التوجه نحو " الموضوع " لا نحو " الذات " فعلى الرغم أن مشيناها طى " هو سيرة ذاتية صريحة ، إلا أن كاتبها (المؤرخ) لم يؤرخ فيها (نفسه) بر ما أرخ (عالمه) المحيط ... تناول الحياة (الجامعية خاصة) بصفة أساسية ، م يعرج على سيرة ذاته إلا بالقدر الذى يضى الواقع حوله ، ويفسر لنا حركته شخصية أو الفكرية فيه . إنها إذن سيرة مجتمع فى قلبه شخص ، وليست سيرة خص حوله مجتمع

الرابع : هو المسحة الأدبية التى تغلف الكتاب كله.... تتجلى هذه المسحة الأدبية فى ثلاثة ملامح : الأول هو التتابع السردى المتنامى للأشخاص والأحداث بما يشبه سياق الدرامى المتصاعد مع ما ينطوى عليه ذلك من تشابك خطوط وخيوط / .ثانى هو " بلاغة الدقة " لا بلاغة التهويم . والثالث هو الأداء التصويرى الملى شجن الذى يكاد يكون شعريا فى مواضع عديدة من الكتاب، لا سيما تلك السطور التى ختم بها عمله البديع حينما تحدث عن بعض أمنياته المستقبلية " وآخر الأمنيات ، يموت كالأشجار واقفا ، وألا يسقط القلم من يده " .

الفهرس

- ٤ استدعاء الماضي -
- ٧ علي شط القناة -
- ١١ عزبة هرميس -
- ٢٠ تلميذ بين أربع مدارس -
- ٣١ التسلل إلى الجامعة -
- ٤٧ مراجع الحسابات -
- ٥٧ في مفرق الطرق -
- ٧٠ في بلاد الشمس -
- ٨٧ بين القاهرة والدوحة -
- ١٠١ موعد مع الرئيس -
- ١١٣ تحت القبة وهم -
- ١٢٧ خارج الجامعة -
- ١٣٦ ميلاد جديد للجمعية التاريخية -
- ١٥١ ماذا بعد؟ -
- ١٥٣ وقع الخطى -
- ١٥٧ عن مشيناها خطى وصاحبنا .. قالوا.. -

رقم الايداع

٢٠٠٤/١٨٧٦٦

I.S.B.N

977-(17-1)KS-4

هذا الكتاب

هذا كتاب ثري بموضوعاته الساخنة والتي تستحق أن يقف عندها كل من يهتم بوطنه ليتدارسها ويبحث ويتأمل في مواقفها وشخصياتها ويحصد نتائج لها أهميتها في تاريخ مصر الحديث.

أحداث متلاحقة عاشها وسجلها عاشق التاريخ والمؤرخ والكاتب اليقظ المحب لوطنه الدكتور روف عباس.. فقد سجل تجربته الذاتية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات وراء كل أثر منها قصة تروي.. شهدها بعيني عابر السبيل تارة وعيني رفيق الطريق تارة أخرى.

وكان بطل القصة تارة ثالثة، والسيرة مليئة بالأحداث فيها تعاريج وانحناءات أكثر مما فيها من الاستقامة والوضوح، ولم تكن تلك الطريق ممهدة خالية من العثرات إلا نادراً، كما لم يكن بين يديه دليل يحدد خطواته علي تلك الطريق.

فكان عليه أن يقطعها بما حياه الله من خصائص جمعت بين العناد والإصرار والصبر، فاقت في حجمها أحاسيس الإحباط والعجز وخيبة الأمل.

وتجربته قصة تروي التحول الاجتماعي في مصر في نصف القرن الماضي، كما تلقى أضواء كاشفة على بدايات تجربة القطاع العام والجامعة والعمل الأهلي وهي النقاط التي عبر بها طريق حياته.

وأن ما عاناه من تجارب عند تلك المنعطفات لا يخلو من فائدة للجيل الجديد، ممن يعينهم أمر التحولات التي شهدتها مصر على يد ثورة يوليو والحياة الجامعية بإيجابياتها وسلبياتها، ومصاعب العمل الأهلي في مصر ومعوقاته، وهم تجارب تنفع وتقيد من ينشدون الخير لهذا الوطن ومن يعينهم أمر النهوض به.

فسيرته الذاتية كانت نتاجا لتحولات مصر في النصف الثاني من القرن حكاية مصري عاش أحداث وطنه العربي آمالها وآلامها، ولم يكن مجرد مر يوليو بل كان من صنائعها وواحد من جماهيرها.

وهو إذ يروي حكايته لا يتقيد إلا بما رآه وسمعه وعاشه وكان شاهد : مبالغة في الوصف زو تزوين أو تزييف.. التزاما منه بأمانة الكلمة مهما كا ومهما كان وقعها.

